جامعة بغـــــداد

العلاقات التركية–اليونانية ١٩٧٤_ ٢٠٠٤

رسالة تقدم بها

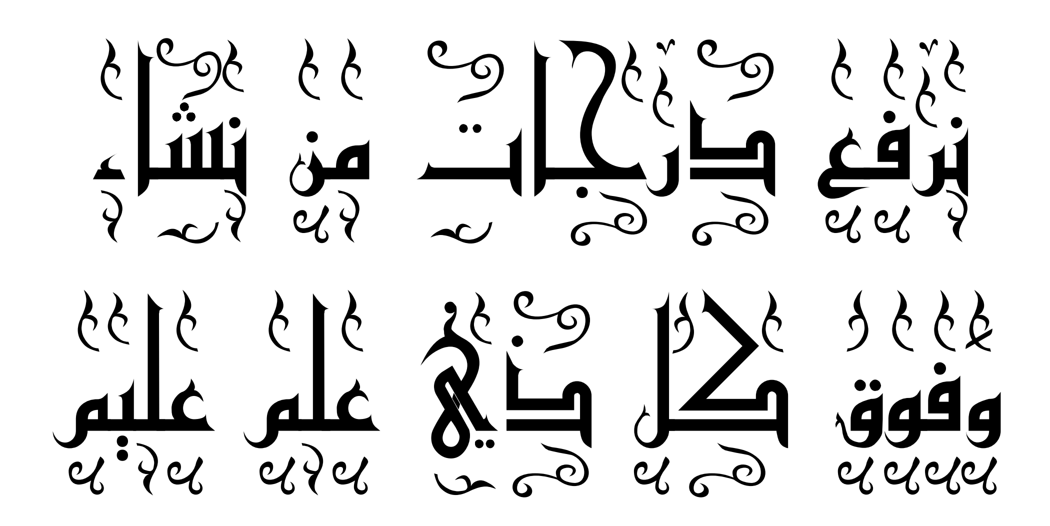
عماد محمد صالح

الى مجلس كلية العلوم السياسية– جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في العلوم السياسية

بإشراف
الاستاذ الدكتور حسين علي الجميلي

١٤٢٦هـ ٢٠٠٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم



صدق الله العظيم

(سورة يوسف، الاية ٧٦)

إقرار المشرف

أشهد ان أعداد هذه الرسالة الموسومة ((العلاقات التركية–اليونانية ١٩٧٤- ٢٠٠٤)) قد تم تحت إشرافي في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية.

التوقيع

الأستاذالدكتور

حسين علي الجميلي

التاريخ: / /٢٠٠٥

بناءا على التوصيات المتوفرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

الاستاذ المساعد الدكتور حميد شهاب احمد

رئيس قسم الدراسات الدولية

التوقيع:

التاريخ:

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على الرسالة الموسومة (العلاقات التركية – اليونانية ١٩٧٤- ٢٠٠٤) المقدمة من قبل الطالب (عماد محمد صالح) في قسم الدراسات الدولية، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونقدر أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الدولية، في يوم

التوقيع	التوقيع
الاسم: أ.م.د. سمير جسام راضي	الاسم: م.د. قاسم محمد الدليمي
عضواً	عضواً
التأريخ	التأريخ
التوقيع	التوقيع
الاسم: أ.د. حسين علي الجميلي	الاسم: أ.م.د. نزار عبد اللطيف الحيالي
المشرف / عضواً	رئيس اللجنة
التأريخ	التأريخ

صادق مجلس قسم الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد على قرار اللجنة

التوقيع

الاسم: أ.د. عزيز رياض هادي

عميد الكلية

التأريخ

الإهـــــداء

الى شهداء العراق والعروبة

شكـــر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الامين وعلى آله الطاهرين وصحبه الطيبين ومن سار على نهجه الى يوم الدين وبعد...
فان الله عز وجل قد منّ عليّ باليسر في تتّمة عملي بهذه الرسالة، واني لارفع اليه تعالى أكف الحمد والشكر، كما اتقدم ببالغ عبارات الامتنان والعرفان الى الاستاذ الدكتور حسين على الجميلي، لما لتوجيهاته السديدة وملاحظاته المفيدة من فضل كبير في انجاز هذه المهمة .

واقدم الشكر الكثير والاطراء الوفير الى كل من مدّ يد العون لي وآزرني في مهمتي هذه واخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي الذي اسدى لي النصح والمشورة، والاستاذ الدكتور محمد جواد علي رئيس مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، والدكتورة وصال نجيب العزاوي عميدة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ومركز الدراسات التركية جامعة الموصل .

واعطي شكري ايضا الى ادارة مكتبة العلوم السياسية جامعة بغداد: السيدة نعمت القصاب وناهدة محمد وندى عبد الباري والى ادارة مكتبة المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية، والى شبكة الانترنيت كلية التربية جامعة بغداد، والى ادارة مكتبة العلوم السياسية جامعة النهرين، والى ادارة وارشيف مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد. ولا انسى اخيراً ان امنح شكري الى الاخوان والخلان والى كل يد كريمة امتدت لتساعدني في هذه المهمة .

الباحث
عماد محمد صالح

المستخلص

كانت العلاقات التركية–اليونانية ومازالت عنصر شد وجذب بين الدولتين منذ احتلال العثمانيين لليونان اواسط القرن الخامس عشر الميلادي، حيث شهدت العلاقات بينهما فترات من الصراع والتنافس والتناحر بسبب نقاط ساخنة كثيرة لعل ابرزها النزاع حول جزيرة قبرص الذي بلغ ذروته باحتلال وضم تركيا الجزء الشمالي من الجزيرة عام ١٩٧٤ واعلانه فيما بعد جمهورية لم تعترف بها سوى تركيا.

وفي محاولة لتسليط الضوء على جملة من العوامل والمؤثرات الاقليمية والدولية التي لها تأثير في العلاقات التركية–اليونانية، ولتوخي العلمية والدقة، تم استخدام طرق التحليل التأريخية والنظمية في هذه الدراسة، حيث قسمت الى: مقدمة يليها فصل تمهيدي يتبعه ثلاثة فصول انتهاءاً بمجموعة من الاستنتاجات. يتناول الفصل التمهيدي عرضاً تاريخياً لمجمل تطورات العلاقة التركية–اليونانية. وكرس الفصل الاول للتطرق للعوامل الاقليمية وتأثيراتها على العلاقات التركية–اليونانية، فيما يدرس الفصل الثاني العوامل الدولية وتأثيراتها على علاقات الدولتين، بينما يهدف الفصل الثالث الى التمعن في دور الامم المتحدة في المشكلة القبرصية وانعكاسات استفتاء ٢٠٠٤ على مصير الجزيرة ومستقبلها.

اما فيما يخص الاستنتاجات، فعلى الصعيد الاقليمي يتبين ان اسرائيل تلعب دورا مهما في العلاقات بين تركيا واليونان يميل لصالح تركيا. كما ان العراق الذي يجاور كلا من سوريا وتركيا له دور في هذا المجال. كذلك فأن لروسيا دورا حيوياً في العلاقات التركية–اليونانية يميل كلية الى كفة اليونان بسبب التقارب العرقي والديني بينهما ويمكن قول الشئ نفسه بالنسبة لايران.

اما على الصعيد الدولي، نجد ان الولايات المتحدة تمارس دوراً مهماً يميل في اكثر الاحيان لصالح تركيا وذلك ضمن منظورها الجيوستراتيجي للعالم. كما ينظر حلف (الناتو) الى تركيا من المنظار الجيوستراتيجي نفسه، فهي تمثل الدرع او الجناح الجنوبي الشرقي للحلف، كما انها تتحكم بمضايق البحر الاسود وكل هذا يعطيها افضليةً على

اليونان، العضو الاخر في الحلف. اما الاتحاد الاوربي فينتهج مبدأ الحيادية في التعامل مع الدولتين لادامة الاستقرار في علاقاتهما.

وفيما يخص دور الامم المتحدة في حل المشكلة القبرصية، لم تثمر جهودها في التوصل الى حل شامل ونهائي للمشكلة القبرصية منذ عام ١٩٦٤ وحتى الاستفتاء حول توحيد الجزيرة في نيسان ٢٠٠٤.

ولايبدو في الوقت الراهن اي اساس واضح لاستئناف المساعي الحميدة في هذا الشأن مع استمرار التعنت والرفض لدى اطراف النزاع. ومع ذلك وبوجود النتائج التي اسفرت عنها الجهود المبذولة في هذا المجال، ينبغي اعادة النظر في دور وفاعلية انشطة السلام التي تقوم بها الامم المتحدة في قبرص.

المحتويات

المقدمــة

المقدمـــــــــة

اتسمت العلاقات التركية–اليونانية بظاهرة عدم الاستقرار السياسي عبر مراحل العلاقة بين البلدين، وقد تمثل عدم الاستقرار بالخلاف حول المسألة القبرصية منذ عام ١٩٧٤ وحتى الان. وتزامنت مع الخلاف في المسالة القبرصية خلافات كثيرة افرزتها مراحل العلاقة بين البلدين، فكلما انفرجت الازمة بعض الشيء عادت مرة اخرى سواء بسبب تعنت يوناني او استفزاز تركي.

ويبدو ان التوتر والتأزم سيظل طاغياً لفترة على مسرح الاحداث اليونانية التركية، رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، سواء على صعيد العلاقات اليونانية– التركية، او على صعيد القضية القبرصية. وبرغم الحاجة الماسة التي تحكمها اعتبارات اقتصادية وامنية وسياسية لكلا الطرفين لانهاء النزاع بينهما، فان تركيا كانت تحاول دائماً تخفيف التوتر، ليس حباً بالجانب اليوناني، بل لتضمن عدم استخدام اثينا سلاح الفيتو امام انظمامها لعضوية الاتحاد الاوربي. اما اليونان فهي بحاجة اشد لذلك حتى تتمكن من تقليل الانفاق العسكري الذي اثقل كاهل الميزانية، وحتى تتفرغ للتنمية الاقتصادية الشاملة وتلحق بمستويات المعيشة المتحققة في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي.

لذا فان التحسن في العلاقات التركية – اليونانية، رغم انه لم يكن قاعدة اساسية بينهما، فقد شهدت العلاقات، وكما هي في السابق، توترات شديدة. ففي عقد السبعينيات والثمانينيات ازداد التوتر بسبب المطالب التعجيزية التي يطرحها كل طرف على حساب الطرف الاخر، بالاضافة الى الاتهامات المتكررة المتبادلة بين الطرفين اليوناني والتركي. فالمطلب اليوناني الاساسي كان دائماً ضرورة ان تتخلى انقرة عن سياستها العدوانية تجاهها بالاختراق المتكرر للمجال الجوي اليوناني وذلك بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء بينهما. كما تطلب اليونان مضاعفة حدود مياهها الاقليمية في بحر أيجه من (٦) اميال بحرية الى (١٢) ميلاً بحرياً ، خاصة بعد الاعتداءات التركية المتكررة على جزيرة (ايميا) اليونانية غير المأهولة بالسكان، كان اخرها في عام ١٩٩٦.

اما تركيا فوجهة نظرها هي ان اليونان تريد مد حدود مياهها الاقليمية الى (١٢) ميلاً بحرياً بهدف تحويل بحر (أيجه) الى بحيرة يونانية خاصة. وامام هذه المماطلة التركية فان اليونان، العضو في الاتحاد الاوربي، تعترض طريق الانظمام التركي الى عضوية الاتحاد الاوربي، بل والمنح الاوربية التي يقدمها الاتحاد لانقرة.

وهناك عامل اخر هو الاتفاق او التحالف الاستراتيجي التركي- الاسرائيلي الذي ترك بصمات مؤثرة على العلاقات التركية- اليونانية، ولعل أبرزها التالي:-

أ- الاتفاق العسكري والامني الذي عقد في ٢٣ شباط ١٩٩٦ بين تركيا واسرائيل الذي جاء تتويجاً لمرحلة متقدمة من العلاقات التركية – الاسرائيلية، حيث تضمن الاتفاق بنوداً منها انشاء مجلس امني مشترك، اضافة الى السماح للطائرات العسكرية الاسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي.

ب- اتفاق عسكري يتعلق بالصناعات العسكرية وقع في ٢٨ اب عام ١٩٩٦.

ج-المناورات العسكرية التركية – الاسرائيلية المشتركة التي بدأت مع مطلع شهر حزيران عام ١٩٩٧. وقد جاءت هذه المناورات لتسكب مزيداً من الزيت على نيران الازمة والتوتر بين البلدين التركي واليوناني، حيث اخترقت الطائرات الحربية التركية-الاسرائيلية المجال الجوي اليوناني والقبرصي. وبهذا شكل الاتفاق التركي- الاسرائيلي نقلة نوعية ذات دلالات وابعاد سياسية وعسكرية تطال مجمل الوضع الاقليمي في المنطقة، فهذه الخطوة ان دلت على شيء فانما تدل على المنحى العام لمسار الحكومة التركية وانسياقها مع الرغبات الامريكية-الاسرائيلية.

كما شكل هذا الاتفاق التركي-الاسرائيلي استثناءً فريداً في العلاقات الدولية، حتى في ما بين الدول الحليفة والحكومات الصديقة، الى حد ان تفتح دولة مثل تركيا اجواءها وقواعدها للطيران الحربي الاسرائيلي، مما يشكل تساهلاً وتفريطاً غير مبرر بالمصالح والسيادة التركية لانه يحمل في طياته مسارات وابعاداً خطيرة، لعل اهمها، ان هذا الاتفاق يشكل تهديدا للامن القومي التركي ويترك افرازات مهمة، في مقدمتها ما يلي:-

١- ان استخدام الاجواء التركية من قبل الطيران الحربي الاسرائيلي يعني توفير مصدر هائل للمعلومات الاستراتيجية والمخابراتية المهمة التي لها انعكاسات على المستوى الاقليمـي والـدولي، وبالتـالي تتـرك بصـماتها الواضـحة علـى مسـتوى العلاقـات التركيـة–اليفانيـة وعلـى مسار هذه العلاقات تعاوناً وتصارعاً . فاسرائيل تستطيع استخدام وتوظيف هذه المعلومات في علاقاتها الدولية، خاصة وان لها اكثر من علاقة بدول ليست على علاقة ودية مع تركيا، بدءاً من روسيا وانتهاء باليونان. وفي حالة حصول أي تطور سلبي في العلاقة مع اسرائيل مستقبلاً ، فان هذا الكم الهائل من المعلومات سيشكل عنصر ابتزاز ضاغطاً على تركيا.

٢- ان الية ومضمون الاتفاق التركي–الاسرائيلي ترك اثاراً سلبية على علاقات تركيا مع دول مجاورة لها وهي سوريا والعراق وايران. ويشير الواقع السياسي الى ان لهذه الدول حدوداً طويلة ومصالح متشابكة ضخمة مع تركيا، بما لا يمكن ان يقاس بمصالح تركيا مع اسرائيل.

٣- ان أي استخدام اسرائيلي للاجواء التركية في أي عمل عسكري محتمل ضد ايران وسوريا سيكون بمثابة حالة حرب اقليمية خطيرة.

٤- ان للاتفـاق التركـي–الاسـرائيلي ارتباطـات مباشـرة مـع الاتفـاق الاسـتراتيجي الامريكي– الاسرائيلي (*) .ويبدو ذلك واضحاً من خلال اعلان الولايات المتحدة الامريكيـة دعمهـا للاتفـاق العسـكري التركـي– الاسـرائيلي، لانهـا، أي (واشـنطن)، وجـدت فيـه الاسـاس لسياسـة الاحتـواء المـزدوج التـي طالمـا تحـدثت عنهـا، وهـي تستهدف تطويق ايران وسوريا والعراق، وتحديداً المسار السوري– الايراني، والمسار السوري–العراقي، وذلك في ظل الملف السوري–العراقي– التركي البالغ الحساسية والدقـة الـذي تثـار فيـه مسـائل كثيرة مثل مسألة الميـاه والحـدود ولـواء الاسكندرونه والمسألة الكردية (دعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي) الخ.

(*) لا يمكن فصل هذا التحالف الجديد عن الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي والعراق (حاليا) فكلاهما يشكلان طرفي الكماشة التي تطوق المشرق العربي.

وقد ساهمت العلاقات التركية–الاسرائيلية على المستوى الامني والعسكري، خاصة في الاعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ في خلق حالة من التوتر في علاقات تركيا مع دول الجوار، كان اخرها في عام ١٩٩٨ مع سوريا والتي كادت ان تصل الى حد المواجهة المسلحة.

وفي مثل هذه الاجواء كان بديهيا ان تتوتر العلاقات التركية – اليونانية، وان تصل اكثر من مرة الى شفير المواجهة المسلحة في بحر (أيجه) وفي قبرص نفسها بعد دخول الشطر الجنوبي (اليوناني) في منظومة الدفاع اليونانية من خلال عقيدة الدفاع المشترك الموقعة عام ١٩٩٣.

وازداد مستوى التعقيد في علاقات تركيا مع الاتحاد الاوربي، الذي وافق في المقابل على بدء مفاوضات مع حكومة قبرص (الادارة القبرصية اليونانية) لوضع عضويتها في الاتحاد موضع التنفيذ. وهذا الامر ترك اثاره على الجانبين (التركي–اليوناني)، خاصة في عام ١٩٩٧، بسبب صفقة الصواريخ الروسية مع قبرص، والقرار التركي باقامة اتحاد قبرص احتجاجاً على قرار الاتحاد الاوربي بدء مفاوضات لضم قبرص الى عضويته. اضافة الى استمرار النزاع على بحر (أيجه) والخلافات حول المياه الاقليمية والمجال الجوي وتسليح الجزر وتحديد الجرف القاري ومسالة التنقيب عن النفط، ولا ننسى مشكلة الاقليات بين البلدين والورقة الكردية ... الخ.

وعلى الرغم من ان اليونان وتركيا عضوان في حلف شمال الاطلسي، الا ان الحلف لم يستطيع الغاء خيار الحرب بينهما بل اجله. ويبدو ان القضية القبرصية ستظل قائمة على الساحة الدولية والاوربية، ومن ثم سيستمر التوتر في العلاقات التركية – اليونانية خلال الفترة القادمة .

اولاً : اهمية الدراسة واهدافها

وتأسيساً على ما تقدم، تهدف هذه الدراسة الى تحديد وتحليل العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات التركية – اليونانية خلال الفترة من عام ١٩٧٤ الى ٢٠٠٤، استناداً الى قاعدة اساسية مفادها ان كل حدث اقليمي لابد وان ينعكس على المستوى الدولي عموماً .

ومن هذا المنطلق تكون التفاعلات الاقليمية سبباً مباشراً للتطورات على المستوى الدولي، ترتد تصارعاً او تعاوناً ،تناقضاً او توافقاً على البيئة الاقليمية نفسها التي انطلقت منها، وبالتالي تنعكس باشكال وصيغ عديدة ومتنوعة على الية ومستقبل العلاقات التركية– اليونانية. وعندما نترجم ونحلل التفاعلات الاقليمية والدولية واثارها على مستقبل العلاقات التركية– اليونانية، فاننا نصل الى حقيقة اساسية مفادها تداخل وترابط وتناغم هذه العوامل (الاقليمية والدولية) وكيف لا تكون كذلك، وهي كانت قد اتخذت محاور وتكتلات متداخلة بعضها مع بعض.

ان فهم حركة وابعاد العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات التركية– اليونانية، يساعدنا على رسم صورة واقعية لافاق العلاقات بين البلدين. ويمكن اجمال هذه العوامل (الاقليمية والدولية) بالمحاور والتكتلات التالية:

المحور الاول: اليوناني– السوري في مواجهة الاتفاق الامني والعسكري التركي– الاسرائيلي اذ تمثلسورية عاملاً مؤثراً في العلاقات التركية –اليونانية، ولكن لصالح اليونان وعلى حساب تركيا. فالتعامل السوري –اليوناني واضح جداً ، خاصة في المجال العسكري، حيث قدمت سوريا دعماً تقنياً لسلاح الجو اليوناني، واستخدمت الطائرات الحربية لكل منهما قواعد في بلد الاخر. بالمقابل، لجأت تركيا الى اسرائيل للضغط على سوريا لفك ارتباطها باليونان.

المحور الثاني: اليوناني الايراني– الروسي– الأرميني في مواجهة التحالف التركي– الامريكي– الاسرائيلي، وخاصة ضمن المسارات التالية:–

أ–اللوبي الارميني في الكونغرس الامريكي الداعم لليونان، حيث لجأت تركيا الى اللوبي الاسرائيلي في واشنطن لمواجهة اللوبي الارميني.

ب-التعاون اليوناني الروسي، خاصة العسكري، في مواجهة التعاون العسكري التركي- الاسرائيلي.

ج- التحالف الروسي- الايراني- الارميني الذي يمنع تركيا من الامتداد الحيوي الى داخل الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، فتركيا لا تمتلك اتصالاً جغرافياً مع هذه الجمهوريات، حيث ان ارمينا تفصل بينهما. ويلعب هذا التداخل (الروسي- الايراني- الارميني- السوري- اليوناني- العراقي)دوراً مؤثراً وفاعلاً في تطور العلاقات التركية- اليونانية، سواء نحو التعاون والاستقرار او التناقض والصراع، لان كلا من هذه الدول تمتلك العديد من الاوراق المؤثرة على البلدين (التركي- اليوناني) سواء مسالة الورقة الكردية، او دعم المجموعات الارمنية المعادية لتركيا او الحدود او الامن او المياه او الدعم العسكري او التنسيق الامني والمعلوماتي.. الخ.

المحور الثالث: الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلسي والتأثير الامريكي : فحلف شمال الاطلسي يدعم تركيا لاهميتها الجيوبولتكية والعسكرية والسياسية باعتبارها بوابة الى الشرق الاوسط. اما الاتحاد الاوربي، باعتباره قوة اقتصادية ضخمة وقدرة سياسية فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية، فانه يسهم بشكل فعال في مستقبل العلاقات التركية- اليونانية.

ان للاتحاد الاوربي وسائل ضغط ومؤثرات فاعلة على كل من تركيا واليونان ويمكن ان يكون الاتحاد عامل استقرار وصانعاً للسلام بين البلدين. كذلك للولايات المتحدة الامريكية دوراً فعالاً اساسياً، ويبدو ذلك واضحاً في التحالف الاستراتيجي التركي- الامريكي- الاسرائيلي وحجم التسلح وتبادل المعلومات المخابراتية بين الاطراف الثلاثة (التركي، الامريكي- الاسرائيلي). وعليه، فان محوري التفاعلات الاقليمية والدولية يلعبان دوراً فعالاً ومؤثراً في تطور العلاقات التركية- اليونانية وتعزيز الاستقرار والتعاون والسلام بين الجانبين.

ثانياً: فرضية البحث

تقوم فرضية الدراسة على مجموعة من الاسئلة تتمحور حول اسباب توتر العلاقات بين تركيا واليونان وعدم استقرارها منذ القدم وحتى الوقت الحاضر وابعاد وانعكاسات ذلك على نواحي عديدة منها: ما ابعاد وانعكاسات العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة على تطور العلاقات التركية – اليونانية ؟ ما انعكاسات المسالة القبرصية على العلاقات التركية– اليونانية (استفتاء ٢٠٠٤ بخصوص قبرص) ؟ هل سنشهد فدرالية ام كونفدرالية يرضى بها القبارصة الاتراك واليونانيون؟ ام هل سنشهد اعترافاً من الجانب القبرصي اليوناني بالسيادة القبرصية التركية مقابل اعتراف الجانب القبرصي التركي بانظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي؟ واخيرا، هل يرضى القبارصة الاتراك بامكانية التنازل عن بعض الاراضي الى القبارصة اليونانيين، من ٣٧% من اجمالي مساحة الجزيرة الى مستويات تقترب من ٢٤%، واذا تمت الصفقة فما هو المقابل؟

ثالثاً: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة الحالية منهج التحليل النظمي، حيث استفادت هذه الدراسة من مفاهيم ومنطلقات ومداخل وأدوات هذا النمط من التحليل بشكل أساسي. كما تم اعتماد المعطيات التاريخية في التحليل السياسي كونها توفر الأساس الصحيح لتقويم الأحداث واسبابها بشكل موضوعي والتعامل معها برؤية نقدية اكثر التصاقاً بالروح العلمية توخياً للحقيقة.

ان طبيعة الدراسة تقتضي منا متابعة الخلفيات التاريخية لتطور العلاقات التركية–اليونانية، وهذا يدفعنا الى استخدام المنهج التحليل التاريخي الذي لن يقتصر دوره على تناول الوقائع والاحداث وعملية سردها، بل على تحليل تلك الوقائع والاحداث بغية تفسير بواعثها، وبيان نتائجها واثارها على العلاقات التركية–اليونانية.

ومن اجل الوصول الى نتائج ايجابية عن افاق وحدود هذه العلاقات بين البلدين (التركي– اليوناني)، فان الواقع العملي يتطلب اتباع منهج التحليل النظمي. اذ يساعد هذا المنهج في دراسة ابعاد المسالة القبرصية واثارها على العلاقات التركية– اليونانية، وتحديداً انعكاساتها على المستوى الاقليمي والدولي. حيث ان لكل مسالة او قضية او ازمة مسبباتها ونتائجها، فضلاً عن ابعاد ومؤثرات مختلفة تحدد مظهرها، وبالتالي مضمونها السياسي.

رابعاً: هيكلية البحث

تضمنت الرسالة مقدمة وفصلاً تمهيدياً وثلاثة فصول وخاتمة ومصادر ومراجع، حيث يتكون كل فصل من ثلاثة مباحث وكما يلي:

تناول الفصل التمهيدي (عرضاً تاريخياً للعلاقات التركية– اليونانية)، وقد خصص لدراسة الاحتلال العثماني لليونان ومابعده، ودراسة حركة الاستقلال اليوناني وحروب الاستقلال ضد العثمانين ودراسة اليونان وتركيا الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى.

وتناول الفصل الاول (العوامل الاقليمية واثارها على العلاقات التركية– اليونانية)، حيث كرس المبحث الاول لدراسة الاتفاق التركي– الاسرائيلي والمبحث الثاني كرس لدراسة العلاقات التركية مع سوريا والعراق. وكرس المبحث الثالث لدراسة التنافس التركي– اليوناني على الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى .

وتناول الفصل الثاني (العوامل الدولية وانعكاساتها على العلاقات التركية– اليونانية)، حيث كرس المبحث الاول لدراسة تأثير الولايات المتحدة الامريكية، وكرس المبحث الثاني لدراسة تأثيرالاتحاد الاوربي، وكرس المبحث الثالث لدراسة تأثير حلف شمال الاطلسي.

اما الفصل الثالث (الصراع التركي– اليوناني حول المسألة القبرصية) فقد تناول المبحث الاول فيه دراسة نقاط الخلاف الجوهرية في قضية قبرص واثارها على العلاقات التركية– اليونانية، اما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة انعكاسات استفتاء ٢٠٠٤بشأن توحيد الجزيرة القبرصية واثاره على العلاقات التركية– اليونانية، اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة رؤية مستقبلية للعلاقات التركية– اليونانية.

وفي الخاتمة تم استخلاص النتائج الاساسية للعلاقات التركية–اليونانية، واقتراح اهم العوامل التي تساعد على استقرار العلاقة بينهما وانجاحها.

واسأل الله العلي القدير أن يتقبل عملنا هذا، والحمد لله والشكر، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين وعلى آله وصحبة أجمعين.

الفصل التمهيدي

العلاقات التركية-اليونانية
(عرض تاريخي)

فصل تمهيدي
العلاقات التركية–اليونانية
(عرض تاريخي)

المبحث الاول: حركات وحروب استقلال اليونان ضد الاحتلال العثماني:

تأسست الامبراطورية العثمانية على يد القائد التركي "عثمان ارطغرل"، الذي تمكن مع مجموعة من القادة العثمانيين الناجحين من الاستيلاء بشكل سريع على الأناضول. وبعد نضال طويل تمكن العثمانيون من إختراق الجدران الضخمة لـ"قسطنطين أوبل" والأستيلاء عليها في عام ١٤٥٣م في عهد السلطان " محمد الفاتح ". ولم يكد يأتي عام ١٤٥٦ حتى اصبحت اليونان بكاملها تحت السيطرة العثمانية. وقد واصل العثمانيون زحفهم نحو قلب اوربا الى ان توقفوا على ابواب فيينا، ليتحول اتجاه زحفهم جنوباً الى بلاد العرب في عهد السلطان سليم الاول [١].

لقد ظلت "اليونان" جزءا من "الامبراطورية العثمانية" حتى إعلان الاستقلال في عام ١٨٣٠. وقبل ذالك كانت جزءاً من الامبراطورية البيزنطينية التي حكمت أغلب المجتمع الناطق باللغة اليونانية، بضمنها شبه الجزيرة اليونانية، لتسع مئة سنة خلت، حيث بدأ الضعف يدب في اوصال هذه الامبراطورية منذ نهبها على يد الصليبيين في سنة ١٢٠٤، الامر االذي ادى الى تقهقرها امام هذا المحتل الجديد [٢].

وهكذا تقدم العثمانيون جنوبا في مملكة اليونان بعد ان هزموا البلغار عام ١٣٧١ والصرب في عام ١٣٨٩، ثم استولوا على أثينا في عام ١٤٥٦ . ثم سقطت قبرص في ايديهم عام ١٥٧١، فيما ظلت جزيرة "كريت **Crete**" بيد الفينيقيين لغاية عام ١٦٧٠. اما الجزر "الايونية **Ionian**"، فبقيت تحت حكم البندقية ولم تصلها سلطة العثمانيين.

---

(١) انظر:الغزو العثماني لليونان ، ص ١ ، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت :
http://www.histclo.hisneed.com/country/gre/chorn/gre- ott.html.

(٢) تاريخ الدولة العثمانية– اليونانية، ص١، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:
http:// en.wikipedia.org/wiki/history of ottoman-creek.

وفيما بعد قسم العثمانيون اليونان الى ستة اقاليم "سانياكس **Sanjaks**"، وكل واحد منها يحكمه الـ"سانياك بيه **Sanjakbey**" وهو المسؤول المعين من قبل السلطان العثماني، وفي البلاد التي يفتحها العثمانيون يطلقون تسمية رعايا **rayah**" على الرعايا غير المسلمين. ثم يتم توزيع الأراضي التي فتحت الى أتباع السلطان، الذين عدوها أقطاعيات ("تيمارس**timars**" و"زيامتس**ziamets**") مباشرة منه. والتي لا يمكن لاحد بيعها أو تورثيها، اذ ان ملكيتها تعود الى السلطان بمجرد موت صاحب الأقطاعية. لقد تم تطبيق هذا النظام لمدة طويلة، ومع ذلك كان الفلاحون اليونانيون في ظل هذا النظام أفضل في حالات معينة مما كانوا عليه في ظل الحكم البيزنطي[١].

اما من الناحية الديموغرافية، فقد إستقر الأتراك العثمانيون بكثافة في "تريس **Thrace**". في حين استقرعدد كبير من الألبان والرومان (المعروفين بـ "فلاخش **Vlachs**") والبلغار في أجزاء متفرقة من البلاد. فيما استوطن اليهود اللاجئون من إسبانيا في "تسالونيكي **Thessaloniki**" التي أصبحت مركزاً رئيساً لليهود في الامبراطورية العثمانية. وهكذا أصبح اليونانيون وهم اهل البلاد الاصليون مشتتين في مناطق متباعدة يصعب السفر فيما بينها،خاصة وان السفر على ظهور الجياد كان ممنوعاً على غير المسلمين. اما اللغة اليونانية فقد تحولت ودخلت فيها العديد من الالفاظ التركية، كذالك تأثرت الموسيقى اليونانية وعناصر أخرى من الثقافة اليونانية بشكل عميق بالثقافة العثمانية [٢].

لقد كانت الدولة العثمانية دولة "ثيوقراطية: حكومة دينية"، يملك من خلالها السلطان سلطات مطلقة. وعلى هذا الاساس تم تقسيم الرعية في الامبراطورية الى مجموعتين: المسلمين وغير المسلمين. وكانت واجبات وحقوق الفرد تتأتى من خلال انتماءه الى احدى هاتين المجموعتين. ولعل اهتداء الرعايا غير المسلمين الى

(١) تاريخ الدولة العثمانية– اليونانية، مصدر سبق ذكره ، ص١.

(٢) المصدر السابق اعلاه ، ص٢.

الأسلام كان ممكناً ، الا ان العثمانيين لم يطلبوا ذلك قسرا ومع ذلك استعملت تصنيفات ذات اساس ديني في حكم الرعية[١].

كذلك تم تقسيم المجتمع غير المسلم الى طوائف (Millets) ، وهي وحدات ادارية منظمة على وفق مبادئ المؤسسة الدينية وليس وفقا لأصول عرقية. فكانت هناك اربع طوائف غير مسلمة هي: الأرمينية، الكاثوليكية، اليهودية والأرثودوكسية، والأخيرة هي الأوسع والأكثر تأثيراً، حيث تمتعت هذه الطوائف بحصة من الحكم الذاتي. ويرأس كل واحدة منها قائد ديني مسؤول عن رفاهية طائفته وطاعتها للسلطان. وكان رئيس طائفة الأرثودوكس هو البطريرك العالمي للقسطنطينية، وقد منحه مركزه الرفيع هذا صلاحيات مدنية مهمة. وهذا ما ادى بدوره الى أن تلعب مؤسسة كنيسة الأرثودوكس دوراً حيوياً في تنمية المجتمع اليوناني خلال فترة الاحتلال العثماني.

وهكذا فأن توسع الامبراطورية العثمانية جعل السيطرة فيها خاضعة لسلطة ادارية غير مركزية. اذ ان القادة العسكريين المحليين الذين تم تعيينهم، ويسمون سباهي **sipahi**، مارسوا مسؤولياتهم من منطلق كونها خاضعة لحكم محلي بعيدٍ نوعاً ما عن سلطة المركز، لذا فأنهم وبمرور الزمن استورثوا الممتلكات والمقاطعات التي عينوا حكاماً عليها، وهذا ما افضى في النهاية الى بروز ممتلكات ضخمة في اليونان يسيطر عليها الأتراك العثمانيون ويعمل فيها فلاحون يونانيون اتباعاً [٢].

لكن نظام "السباهي" لم يستمر طويلا حيث انهار لتحل محله هيئة من الأدارة القروية التي اوجدت نظاماً جديداً يقسم الامبراطورية الى أقاليم يحكمها الباشوات، الذين قاموا بتقسيم ممتلكاتهم الى وحدات أصغر يراقب شؤونها الباهوات (البيه: حاكم مقاطعة ثانوية في الأمبراطورية العثمانية).

(١) انظر :طبيعة الحكم للعثمانيين، ص١، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:
http//www.workmall.com/wfb2001.

(٢) المصدر السابق ، ص٢.

اما لدى الطائفة الأرثودوكسية فهناك نوعان من الحكم المحلي: الموظفون العثمانيون القانونيون والقضاة الدينيون الذين يحكمون في قضايا الدعاوى المدنية والأجرامية والتي تشمل المواطنين المسلمين والأرثودوكس. اما القساوسة الأرثودوكس وكبار الأساقفة المسيحيين فقد قاموا بجباية الضرائب وتسوية النزاعات، والحكم الفعلي على المستوى المحلي. الا ان تنافس النظامين بينهما في أحيان، وعملهما بتوافق احياناً اخرى قاد الى نتائج سلبية منها: التعقيد والفساد والسخرية. لذلك فأن الناس في هذه الأجواء إلتمسوا الضمان من خلال علاقات التعامل المباشرة مع أفراد في السلطة.

كذلك فأن نظام الحكم العثماني فرض ضرائب خاصة من الأموال والأعمال، ووضع قيوداً مختلفة على الحريات الشخصية بالنسبة لغير المسلمين. مثلاً ، يتم دائما قبول الشهادة التي يدلي بها المسلم في المحكمة دون تلك التي يدلي بها غير المسلم. وكذلك كانت الزيجات بين المسلمين وغير المسلمين تصنف على انهاغير شرعية. ولعل أكثر الأجراءات كراهية هو التجنيد الالزامي للاطفال الذكور لتأدية الخدمة في الجيش أو الاعمال المدنية. وهكذا أصبح الرعايا بمرور الزمن يتذمرون من وطأة هذه الاعباء الثقيلة. وصاروا اكثر ميلاً الى التململ والتقلب، خصوصاً مع تكبد الامبراطورية العثمانية هزائم عسكرية في حروبها مع روسيا القيصرية في القرن الثامن عشر[١].

وكانت بعض الأجزاء من اليونان قادرة على التخلص من التأثيرات المباشرة للحكم العثماني، لاسيما، تلك المناطق الجبلية النائية في وسط اليونان المسماة بـ"آجرافا **Agrapha**"، والتي لم تكن الامبراطورية العثمانية تملك أية إحصائيات أو سجلات بخصوصها. فيما كانت بقية الاجزاء على علاقة وثيقة بالسلطة من خلال ايفاءها بالالتزامات المترتبة عليها ازاء الامبراطورية، لذلك وإبتداءاً من أواخر القرن السابع عشر اكتسب الـ "فناريوتس **Phanariotes**"، وهم مجموعة من عوائل التجار اليونانيين شكلت قوة بيروقراطية في القسطنطينية من خلال خدمة السلطان بصفتهم دبلوماسيين ومترجمين.

---

(١) طبيعة الحكم العثماني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

ثم بعد ذالك وفي القرن الثامن عشر، تم تعيين الـ"فناريوتس **Phanariotes**" بصفة "هوسبودارس **hospodars**"، أي أمراء للمقاطعات الرومانية "مولدافيا **Moldavia**" و"فالاجيا **vallachi** [١].

وبالعودة الى نظام الطوائف نجد ان الدور الرسمي الذي أعطي للكنيسة الأرثذوكسية جعل موقفها متناقضاً بعض الشيء في المجتمع اليوناني. فهي من جهة، ساعدت في الحفاظ على اللغة اليونانية حية من خلال دورها التعليمي التقليدي في صيانة الارث الثقافي اليوناني وتعزيز الاحساس بالهوية الثقافية. الا انها من الجهة الأخرى،وتطبيقاً لاوامر السلطات العثمانية في الحفاظ على النظام العام، أصبحت الكنيسة مؤسسة محافظة عملت على عزل اليونانيين عن الأحداث الفكرية العظيمة التي اجتاحت الغرب، كحركة الإصلاح وحركة التنوير.

وهكذا وبسب العوامل الانفة الذكر، إنهار النظام الاقطاعي المتبع في اليونان، وأصبحت السيطرة على حقل فسيح من الأمور التي يصعب البت فيها أكثر فأكثر. بل ان ايجاد متطوعين يرفدون جيش الامبراطورية أصبحشأناً صعباً ، الامر الذي قاد الى تعيين غير المسلمين بصفة "آرماتوليكس **armatoliks**"، أي حرس مسلح في مناطق محددة مقابل اجور تدفع لهم من الضرائب المحلية. ولقد أسيء إستعمال هذا النظام بفضاعة من جانب جماعات مسلحة، عين بعضهم بقرار رسمي والبعض الآخر بدونه في الجيش، فجالوا في الارياف وإستغلوا السكان القرويين. وهكذا بدأت تتشكل من هذه الجماعات النواة الاولى للثائرين في اليونان، والتي تحولت فيما بعد الى قوة تستحق المهابة [٢].

---

(١) طبيعة الحكم العثماني ، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

(٢) المصدر السابق ، ص٤.

لقد بدأ الثوار اليونانيون حرب الأستقلال ضد مستعمريهم الأتراك العثمانيين في عام ١٨٢٥، وما ان أطل عام ١٨٣٠ حتى كانت اليونان أول دولة تفوز باستقلالها عن الأمبراطورية العثمانية، تلك الامبراطورية التي ظلت خصماً لدوداً لمسيحي اوربا ردحاً من الزمن [١]. كما ان الثورة اليونانية التي بدأت في عام ١٨٢٥، والتي تبعتها حرب الأستقلال، كانت الثانية من بين "الثورات الوطنية" في البلقان .

واذا كانت الثورة الصربية في عام ١٨٠٤ قد بدأت كرد فعل قومي عفوي ضد الهجمات التركية، فان الثورة اليونانية لعام ١٨٢٥ جاءت نتيجة تخطيط واعداد قامت بها عناصر مختارة من الشعب اليوناني، رغم ان الفكرة المعاصرة للقومية لدى هذه العناصر لم تكن ناضجة تماماً حتى عند أولئك الذين يميلون بحماسة عفوية الى الثورة [٢].

لقد انشأ الثوار من خلال نشاطات "فيليكي أتايريا **Philiki Etaireia**" ("الأخوية الودية **Friendly Brotherhood**")، نواة ثورية وطنية اكتشفت في اوديسا (أوكرانيا الآن) عام ١٨١٤. اذ ان نزعة الاستقلال كانت تداعب مخيلة اليونانيين بجميع فئاتهم. فالولاء والمحاكاة للفكر الأغريقي وللعادات والأساليب القديمة للاغريق، أو الأحساس بالقومية اليونانية وهو مايعرف بالهلينية، انما هي امور لطالما راعتها واعتنت بها الكنيسة اليونانية الأرثذوكسية، من خلال الحفاظ على اللغة اليونانية والارث الثقافي والحضاري لليونان، فاذا ما أضيفت الى كل تلك العوامل قضية اخرى تتمثل في تأثير الأفكار الثورية الغربية على العقلية اليونانية نجد ان هلينيتهم قد اخذت فيما بعد طريق التشدد [٣].

---

(١) انظر: حرب الاستقلال البونانية، اسبوعية الناشرين ، ص١ ، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:
http//www.amazon.com/exec/obidos/tg/detail. .

(٢)انظر: الثورة اليونانية والدولة اليونانية، ص٥ ، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:
http:www.lib.msu.edu/sowards/balkan/lecture6.

(٣)انظر: الحرب اليونانية من اجل الاستقلال(١٨٢١–١٨٣٢) ص٢ ، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:
http://www.onwar-com/aced/data/golf/greece1821htm. .

واذا كان الأتراك العثمانيون قد اخمدوا عدة ثورات حدثت من قبل، فأن اليونانيين اشعلوا حرب الاستقلال بمفردهم عام ١٨٢٥، وتمكنوا من استقطاب عطف جديد بالاعتبار ودعم مالي، حيث كان اللورد "بايرون" الشاعر الانكليزي المعروف من أكثر الداعمين لهم والمتحمسين لثورة اليونانيين وعمل حتى مماته عام ١٨٢٧ في "ميسولونجي" على خلق دعم شعبي ورسمي لليونانيين الثائرين ضد اعدائهم "الانكشاريين" وهم جند الجيش العثماني الذين عجزوا عن سحق ثورة اليونانيين من اجل الاستقلال [١].

لقد خطط "فيليكي اتايريا" للبدء بالثورة في ثلاث مناطق: الأولى كانت بـ"بليبونيسس"، حيث كبار الأساقفة ورجال العصابات الذين يساعدون في دعم الثورة، والثانية في اسطنبول حيث وضعت خطط للقيام باعمال شغب ينفذها السكان اليونانيون، والثالثة تشمل احتلال مولدافيا وفالاشيا (في رومانيا) من قبل القوات اليونانية العابرة للحدود الروسية من أوديسا [٢].

وهكذا فقد بدأت الثورة في مارس عام ١٨٢٥ عندما عبر "الكساندروس سيلانتس **Alexandros Ypsilantis**"، قائد "اتيرست**Etairists** "، نهر "بروت **Prut** " الى المستعمرة التركية "مولدافيا **Moldavia**" مع قوة صغيرة من الجند،الا انه تعرض لهزيمة على ايدي الاتراك . ولكن في الخامس والعشرين من مارس عام ١٨٢٥ (التأريخ التقليدي لاستقلال اليونان) بدأ تمرد متفرق ضد الحكم العثماني في "بلوبونيس **Peloponnese**"، وفي اليونان عند خليج "كورنث **Corinth**"، وفي جزر عديدة.

وفي غضون سنة تمكن الثوار من السيطرة على "بلوبونيس"، وأعلنوا في يناير ١٨٢٦ استقلال اليونان. وقد حاول الأتراك احتلال "بلوبونيس" لثلاث مرات بين عامي (١٨٢٦– ١٨٢٨) الا انهم لم يفلحوا في استعادتها. ومن ناحية أخرى، حالت منافسات داخلية دون بسط اليونانيين سيطرتهم وتعزيز مواقعهم في " بلوبونيس". حيث اندلعت

(١) الغزو العثماني لليونان ، مصدر سبق ذكره، ص ٢.

(٢) الثورة اليونانية والدولة اليونانية، مصدر سبق ذكره،ص٥.

حرب اهلية عام ١٨٢٧ بين قائد العصابات "ثيودوروس كولوكوترونيس **Theodoros Kolokotronis**" و "جورجيوس كاونتوريوتس **Georgios Kountouriotis**"، الذي كان يرأس الحكومة التي تشكلت في يناير عام ١٨٢٦، لكنه أجبر على الفرار الى جزيرة "هيدرا **Hydra**" في ديسمبر عام ١٨٢٦(١).

ان النجاح الوحيد لليونانيين كان في بليبونيس**Peloponnese** "، الا ان معظم كبار الأساقفة الذين عارضوا الثورة في البدء تم استدعاؤهم ليمثلوا أمام الباشوات الأتراك. فما كان منهم الا الانظمام الى الثورة ليدافعوا بذلك عن انفسهم من حبس او اعدام، فاكتسبت الثورة زخماً جديداً واكتسحت "موريا" حيث تم الأستحواذ على المدن التركية وذبح السكان المسلمين(٢) .

وكرد فعل عنيف لذلك حشد العثمانيون قواتهم وإنتقموا بوحشية ساحقة بذبحهم السكان اليونانيين في "جيوس **Chios**" والمدن الأخرى، الا ان عملهم هذا صب في مصلحة اليونانيين من خلال إثارة عطف اضافي في أوربا تجاه اليونانيين، وذلك بالرغم من أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ظنتا بأن الثورة في اليونان ماهي الا مؤامرة روسية هدفها الاستيلاء على اليونان وعلى القسطنطينية تحديداً . مع كل ذالك لم يستطيع اليونانيون تشكيل حكومة مترابطة في المناطق التي سيطروا عليها، وبدأ الخلاف يدب فيما بينهم (٣).

وبعد النجاح الذي تحقق عام ١٨٢٥، أصبحت الحرب في الجنوب مأزقا واضحا وذلك لأسباب عدة منها، ان اياُ من الطرفين المتنازعين لم يكن قوياً بالقدر الذي يحرز معه النصر، اذ كان على الجيش العثماني البدء بالعمليات في كل سنة من قواعد في "ثسالي Thessaly" بدون أسطول بحري قوي، حيث يتحرك رتلان من جنود المشاة ليشقوا طريقهم جنوبا باتجاه الطرق الموازية للبحر في كل ربيع، ومن ثم ينسحبون في الخريف اذ لأن ليس في مقدورهم توفير الحماية لقاعدة شتوية في الجنوب. اما على الطرف الآخر، فأن الجيش

---

(١) الحرب اليونانية من اجل الاستقلال، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٢) الثورة اليونانية والدولة اليونانية، مصدرسبق ذكره ، ص٥.

(٣) تاريخ الدولة العثمانية– اليونانية، مصدر سبق ذكره ، ص٣.

اليوناني غير النظامي كان ضعيفا جدا لدرجة لايستطيع معها مواجهة الأتراك، حيث انهم تمكنوا فقط من الدفاع عن "موريا " .

وكان السبب الثاني للمأزق هو النزاع الداخلي بين اليونانيين، والذي أظهر الأختلافات الطبقية التي كانت موجودة في السابق. اذ ان الفلاحين المسلحين في "موريا" كانوا أوفياء لـ "ثيودور كولوكوترونيس".

اما الذين عارضوه فكانوا من القادة المدنيين في المجلس الوطني، وعلى رأسهم "الكساندر مافروكورداتوس" و"جورج كوندوريوتيس". ويرجع الاول في اصوله الى عائلة فلاحية لكنها تملك علاقات وصلات وثيقة مع رموز المجتمع البارزين، فيما كان "كوندوريوتيس" مالك سفن ميسوراً من جزيرة "هيدرا ". ومن خلال عضويتهما في المجلس الوطني مع القادة المدنيين الاخرين فأنهم ساندوا الوجهاء الميسورين وكبار الأساقفة المؤثرين والتجار الأغنياء.

اما السبب الثالث للمأزق فكان تدخل كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا في القضية اليونانية، حيث كان لكل من هذه الدول اهتمامات استراتيجية وسياسية وأقتصادية في الدولة العثمانية، لذلك ارادت كل دولة التأكد من ان نتائج الحرب في اليونان لن تؤذي مصالحها [١].

وفي أثناء حرب اليونان من اجل الاستقلال في عام ١٨٢٥، خشيت السلطات العثمانية ان يثور القبارصة اليونانيون مرة أخرى، واتهمت لذلك السبب رئيس الأساقفة "كيبريانوس **Kyprianos**"، بانه يعد لمؤامرة ضدها .

فتم القبض عليه وعلى أساقفته والكهنة وصدر امر بشنقهم و قطع رؤوسهم في التاسع من يوليو عام ١٨٢٥. وبعد مضي سنوات قليلة، تمكن رؤساء الأساقفة من استرداد شئ من السلطة في الأمور الدينية فقط، ولكنهم لم يستعيدوا أي قوة جوهرية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية [٢].

---

(١) الثورة اليونانية والدولة اليونانية، مصدرسبق ذكره ، ص٦.

(١) الحرب اليونانية من اجل الاستقلال، مصدر سبق ذكره، ص٣.

لم تكن ثورة اليونان من اجل الاستقلال بمنأى عن التدخل الأجنبي، والذي بدأ من عام ١٨٢٥ ولغاية عام ١٨٢٧. فقد بدأت القوات المصرية بتدخل غير متوقع في هذه الحرب، وكانت تتميز بكفاءة عالية في القدرة والعتاد قياساً الى جيوش تلك الفترة، حيث ان الجيش المصري خضع لاصلاحات جذرية على يد والي مصر "محمد علي" الذي تولى السلطة في مصر عام ١٨٠٥ بعد جلاء الاحتلال الفرنسي لمصر الذي بدء عام ١٧٩٨.

وبعد ان تمكن "محمد علي" من عقد صفقة مع النظام المركزي في اسطنبول حصل بموجبها على وعد بأن يحكم هو وأولاده مصر وكل مايستطيعون الحصول عليه من أراضي، فقد ارسل اسطوله الحديث الى اليونان عام ١٨٢٥واستحوذ على ميناء "نافارينو" فحصل بذالك على قاعدة بحرية ظلت عصية على الجيش التركي، لهذا ليس من الغريب القول ان تدخل المصريين في الحرب اليونانية خلف اثاراً سلبية على المقاومة اليونانية [١].

وبعد الحرب الأهلية الثانية في اليونان، عين "كاونتوريوتس" قائداً ، الا ان حكومته والثورة بأسرها اضحت امام تهديدات قوية، مع وصول القوات المصرية التي يتزعمها "ابراهيم باشا" ، والتي أرسلت لنجدة الأتراك عام (١٨٢٥). لذلك، ومع الدعم الذي قدمته القوة البحرية المصرية، فقد اجتاحت القوات العثمانية " بلوبونيس" بنجاح، ثم استولوا فيما بعد على"ميسولونجي **Missolonghi**" في (أبريل ١٨٢٦)، وعلى أثينا في أغسطس ١٨٢٦، وعلى "الأكروبولس" وهي الجزء الأعلى المحصن من مدينة اغريقية" قديمة في يونيو/ حزيران ١٨٢٧ [٢].

لكن على الطرف الاخر لم تكن القوى العظيمة لتقبل بوجود "محمد علي" وسيطرته على مصر واليونان. لهذا اتفق البريطانيون والفرنسيون والروس في عام ١٨٢٧ على التوصل الى سلام يسوي الخلافات القائمة وعززوا ذلك من خلال ارسال ثلاثة أساطيل للقوى

---

(١) الثورة اليونانية والدولة اليونانية، مصدرسبق ذكره ، ص٧-٨ .

(٢) الحرب اليونانية من اجل الاستقلال، مصدر سبق ذكره، ص٢.

المشتركة متكونة من ٢٧ سفينة الى ميناء نافارينو في اكتوبر من العام نفسه لمراقبة البحرية المصرية.

وفي الميناء المزدحم، أطلقت النار من بندقية "المسكيت" القديمة الطراز والخاصة بجند المشاة" لتشعل فتيل المعركة، حيث تمكن الأسطول الأوربي من اغراق (٦٠) من أصل (٨٩) سفينة مصرية. حينها وجد السلطان نفسه بدون أية قوة عسكرية تستطيع استعادة السيطرة على "موريا" او مقاومة القوى العظيمة [١].

لذلك ومن خلال تدخل القوى الأوربية في القضية اليونانية، استحسنت تشكيل حكومة يونانية مستقلة وابدت استعدادها للتوسط بين الأتراك واليونانيين بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٢٧، الا ان الأتراك رفضوا ذلك، مما حدى ببريطانيا وفرنسا وروسيا الى ارسال اساطيلها البحرية الى "نافارينو **Navarino**"، حيث قاموا في العشرين من اكتوبر عام ١٨٢٧ بتدمير الأسطول المصري.

وعلى الرغم من أن ذلك الاجراء قد شل القوات العثمانية بشكل كبير، الا ان اندلاع الحرب بينها وبين روسيا بين عامي ١٨٢٨و ١٨٢٩ كان العامل المهم في قبول الاتراك عقد تسوية مع اليونان تحت ضغوط اوربية. فكان مؤتمر لندن عام ١٨٣٠ الذي تبنى بروتوكولاً نص فيه :"على ان اليونان دولة ملكية مستقلة تحت حمايتهم"[٢].

وفي أواسط عام ١٨٣٢ تم تهيئة الجبهة الشمالية للدولة الجديدة بمساحة تمتد من جنوب "فولوس **Volos**" الى جنوب "آرتا **Arta**". وتم تتويج أمير بافاريا "أوتو **Otto**" حاكماً عليها ، وقد أعترف السلطان العثماني باستقلال اليونان من خلال معاهدة (القسطنطينية) في يوليو ١٨٣٢م .

المبحث الثاني: مرحلة تاسيس الدولة القومية في تركيا واليونان

---

(١) الثورة اليونانية والدولة اليونانية، مصدرسبق ذكره ، ص٨.

(٢) انظر:تاريخ اليونان الحديث، ص٣ ، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:

http://www.groho/com/psypsych .

الا ان القضية عادت الى حالة التوتر في اكتوبر عام ١٩١٢ حين شكل "فنيزيلوس" تحالفاً سرياً مع بلغاريا ومونتنيغرو وصربيا وأعلنوا جميعهم الحرب على الاتراك وهزموهم هزيمة سريعة، ومضوا في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الاراضي. فقد احتل اليونانيون "ثسالونيكي **Thessaloniki**" ووجدوا انفسهم في سباق مع البلغاريين للاستيلاء على القسطنطينية.

ولكن القوى العظمى تدخلت في هذا الصراع وتم الأتفاق على السلم في ديسمبر ١٩١٢، الا ان الخلاف هذه المرة دب بين الحلفاء الاربعة على الاراضي الجديدة. ففي يونيو ١٩١٣ دخلت كل من اليونان وصربيا في حرب مع بلغاريا، انتهت بتوقيع اتفاقية سلام نهائية في أغسطس من العام نفسه. حصلت بموجبها اليونان على جنوب "أبيراس"، ساحل مقدونيا، كريت والجرز الأيجيه (ما عدا "دوديكانيس **Dodecanese**" التي حصلت عليها أيطاليا). فازدادت مساحة اراضيها وعدد سكانها الى الضعف[1].

ومع كل ذلك فأن الرأي العام اليوناني كان ممتعضاً من حقيقة أن شمال "أبيراس" قد منحت الى ألبانيا، وان أجزاء من مقدونيا اعطيت الى صربيا وبلغاريا، و"ثريس" ذهبت الى بلغاريا، و"دوديكانيس" صارت الى ايطاليا، وجزيرتي ("أمبروس **Imbros**" و "تندوس **Tenedos**") اصبحتا من نصيب العثمانيين. وفوق كل ذلك أراد اليونانيون القسطنطينية، لانهم اعتقدوا ان العثمانيين وصلوا الى درجة كبيرة من الضعف، لذلك عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في أغسطس عام ١٩١٤،

كان الرأي العام اليوناني متحمساً للأستمرار في الحرب مع العثمانين من اجل تحرير باقي الأراضي اليونانية.

وفي مارس ١٩١٣ إغتال الثائر "أيونيس شيناز **Ioannis Schinas**" جورج الأول في "ثسالونيكي"، فجاء ابنه الى العرش تحت اسم "قسطنطين الأول" وكان متزوجا من أخت القيصر "ويلهلم"، لذلك عد مناصراً للألمان. في حين أن "فنيزوليس" أراد الدخول في الحرب الى جانب بريطانيا وفرنسا، مما حدى بالملك الى اعلان الحيادية، مدعياً أن البلد

---

(١) تاريخ اليونان الحديث، مصدر سبق ذكره، ص٣ .

متعب ومنهك من خوضه الحروب. الا ان بريطانيا عرضت على " فنيزوليس "كلاً من (سميرنا) و (قبرص) اذا دخلت اليونان الحرب الى جانبها، ثم ازداد العرض ليتضمن امكانية الحصول على القسطنطينية ، وذلك على الرغم من أن روسيا حليفة بريطانيا كانت تتطلع للحصول على المدينة ايضاً . ثم تطورت الاحداث بعد استقالة جزء من الحكومة واعادة انتخاب "فنيزوليس" لاحقا، الذي قام بدوره بدعوة الحلفاء الى انزال قواتها في "ثسالونيكي". الامر الذي دعا الملك الى فصله فيما بعد، بعد ما أوشكت البلاد على الدخول في أتون حرب أهلية[1].

وفي أكتوبر ١٩١٥، دخلت بلغاريا الحرب حليفة لألمانيا، فيما نزلت قوات الحلفاء في "ثسالونيكي" وأحتلت مقدونيا متذرعة بدعوة "فنيزوليس" لهم. وكان "قسطنطين" في وقتها يحكم اليونان خارج العرف. وحين عاد "فنيزوليس" الى "كريت"، وفي أغسطس عام ١٩١٦، قام بعض من ضباط الجيش اليوناني وضباط قوة الدرك بالأنقلاب في "ثسالونيكي" ودعي "فنيزوليس" الى تشكيل حكومة ثورية مناصرة للحلفاء في "ثسالونيكي" تكون تحت الحماية الفرنسية. ثم قام الفرنسيون باحتلال "بيريس" في ديسمبر ١٩١٦، وقصفوا أثينا وأجبروا الأسطول الملكي اليوناني على الأستسلام، لكن اطلاق النار من قبل القوات الملكية على الفرنسين، حدى بالتحالف الى انذار "قسطنطين" بترك البلاد دون التنازل فعلياً عن العرش، وألت الامور فيما بعد الى ابنه "الكساندر" . فدخل "فنيزوليس" الى أثينا وسط احتفال كبير تكريماً لنصره في يونيو ١٩١٧، وبهذا دخلت اليونان الحرب العالمية الاولى الى جانب الحلفاء وساعدت في دفع البلغار الى الخروج من "مقدونيا". وكانت المحصلة النهائية ان انقسم الشعب اليوناني بين مؤيد للحكم الملكي "Royalists" ومؤيد لفنيزوليس "Venizelists" [2].

---

(١) تاريخ اليونان الحديث، مصدر سبق ذكره،ص٤.

(١) تاريخ اليونان الحديث ، مصدرسبق ذكره ، ص٤.

وبعد انتصار اليونان في الحرب، ركزت ادارة "فينيزيلوس Venizelos" جهودها على التوسع الأقليمي، فيما كانت الأمبراطورية العثمانية تعاني من ضعف وانحلال، خصوصاً وان هناك مناطق ذات نسبة عالية من السكان اليونانيين داخل الامبراطورية الضعيفة، فمثلاً تضم "سميرنا SMYRNA" نسبة من السكان اليونانيين أكبر مما في أثينا، وكذلك في بعض الجزر الأيجيه، لذلك كان رئيس الوزراء "ألفثيريوس فنيزلوسELEFTHERIOSVENIZELOS" يتطلع للاستحواذ على غرب وشرق "ثريس THRACE".اما ("أبيراس EPIRUS الشمالية") فقد وقعت تحت سيطرة القوات اليونانية خلال الحرب العالمية الأولى[1].

وهكذا تقدمت القوات اليونانية في "آسيا الصغرى Asia Minor" واحتلت "سميرنا SMYRNA". مرتكبة فيها اعمالاً شنيعة ضد سكانها الأتراك فزاد ذلك من حنق الاتراك واصطفوا داعمين (مصطفى كمال اتاتورك)، الذي شرع بتنظيم جمهورية تركية في قلعته بأنقره، في وقت تابعت فيه القوات اليونانية احتلال الكثير من أراضي الساحل الشرقية لبحر ايجه [2].

وفي السابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩١٩، وقعت بلغاريا "معاهدة نويلي TREATY OF NEUILLY"، بعد تخليها عن "ثريس THRACE " لليونان.

ثم جاءت "معاهدة سفريس TREATY OF SEVRES" في اغسطس عام ١٩٢٠ التي اجازت للقوات اليونانية البقاء في اقليم "سميرنا" خمس سنوات، الى أن تتمكن الحكومة الاقليمية فيها من القيام باستفتاء عام، الا ان تركيا لم توقع على هذه المعاهدة فاستمرت الحرب، رغم ان السكان اليونانين كانوا مرهقين من سني الحرب المستمرة [3].

---

(٢) انظر:الحرب النركية – الاغريقية ونتائجها (١٩١٨– ١٩٢٤)، ص١ ، نقلا عن الشبكة الدولية للانترنيت:
http:www.zum.de/whkmla/region/balkans/greece191824.html.

(٣) الحرب النركية – الاغريقية ونتائجها (١٩١٨– ١٩٢٤)،مصدر سبق ذكره، ص١.

(١) المصدر السابق اعلاه ، ص٢.

(٢) تاريخ اليونان الحديث ، مصدرسبق ذكره ، ص٥

ثم تعاقبت احداث دراماتيكية في اليونان، فقد توفي الملك (الكساندر) فجأة في اكتوبر ١٩٢٠، وبعد أيام قليلة خسر "فنيزوليس" الانتخابات وغادر الى انكلترا، فأصبح "ديميتريوس راليس" احد مؤيدي الملكية المعروفين رئيساً للوزراء، بعدذلك بعشرين يوماً واثر استفتاء عام مشكوك فيه، عاد "قسطنطين" الى تولي العرش. فلم يرق هذا الامر للحلفاء واستمرت الحكومة الجديدة في الحرب مع تركيا متغلغلة الى اعماق آسيا الصغرى، فما كان من روسيا البلشفية (الشيوعية) وفرنسا وايطاليا الا تقديم معدات عسكرية الى (مصطفى كمال اتاتورك).

وما ان حل أغسطس من عام ١٩٢٢ حتى تمت هزيمة الجيش اليوناني بالقرب من (أنقرة) وكانت كارثة عسكرية بكل معنى الكلمة ، اذ أجبر الجيش اليوناني على الأنسحاب من آسيا الصغرى تاركاً السكان اليونانين من غير حماية. فأندفع الجيش التركي نحو (سميرنا) ودخلها واعمل فيها نهباً وحرقاً لكل الممتلكات اليونانية والأرمينة. مما اضطر مئات آلالاف من المدنيين الى مغادرة مناطقهم . ولأول مرة في تاريخ اليونان لم يكن هناك سكان يونانيون في آسيا الصغرى.لذلك شوهت هذه الكارثة التي حصلت في الأناضول سمعة قسطنطين.

لقد تركت هذه الصدمة الناتجة عن سنوات الحرب وما بعدها اليونان مفلسة، مرتبكة ومقسمة بين جمهورين مؤيدين "لفنيزوليس" ومحافظين مؤيدين للملكية، كذلك فأن تدفق اللاجئين اليونانين من تركيا الى اليونان، وتلاشي الحلم القديم او ما كان يعرف "بالفكرة العظيمة" كل ذلك دفع اليونان الى انتهاج سياسات واقعية وأكثر استقراراً [١].

وبعد كارثة الاناضول ، تنازل الملك "قسطنطين" عن العرش، ليخلفه ابنه "جورج" عام ١٩٢٣، وفي العام ذاته تم توقيع "معاهدة لوزان TREATY OF LAUSANNE" لتنهي الحرب، وليصبح هناك استبدال للسكان ضمن تركيا، حيث سمح لليونانيين بالعيش فقط في اسطنبول وعلى الجزر الأيجيه "امبروس Imbros" و "تندوس Tenedos". ونتيجة لذلك هاجر نحو(١,١٠٠,٠٠٠) مليون يوناني من الأناضول الى مملكة اليونان. كما هاجر في المقابل نحو(٣٨٠,٠٠٠) مسلم من اليونان باحثين عن مأوى جديد في تركيا. وكان هذا

التبادل في السكان قد اتاح فرصة تم من خلالها تأسيس مفوضية للاجئين من جانب عصبة الأمم، ليصبح المستكشف النرويجي "فريتيوف نانسن Fridtjof Nansen" سكرتيرها الأول[١].

وبعد ان انهارت الأمبراطورية العثمانية مع انتهاء الحرب في نوفمبر ١٩١٨، توقعت اليونان بأن يفي الحلفاء بوعودهم. وحين وقعت "معاهدة سيفر **Treaty of Sevres**" في اغسطس ١٩٢٠ منحت لليونان جميع "ثريس" ومساحة كبيرة من غرب الأناضول حول (سميرنا). اما مستقبل القسطنطينية فقد ترك ليحدد فيما بعد، لكن هذه المعاهدة لم يتم التصديق عليها، وذلك لظهور حركة وطنية في تركيا بزعامة (مصطفى كمال اتاتورك) في أنقرة. حيث رفض "الكماليون **Kemalist**" الأعتراف بالمعاهدة. وعندما حاول اليونانيون اللجوء الى الحرب، قاد (أتاتورك) حرب مقاومة ناجحة تمت من خلالها هزيمة اليونانيين وسقوط(سميرنا) بأيدي الأتراك في أغسطس ١٩٢٢. كما أجبرت اليونان على منح شرق (ثريس) و (امبروس) و(تندوس) الى تركيا. وهكذا سجل هذا الحدث المأساوي نهاية "الفكرة العظيمة".

كانت السياسات اليونانية بين الحربين العالميتين عبارة عن نضال من أجل السلطة بين الملكيين والجمهوريين. وظهر ذلك جلياً خلال الأنتخابات وكذلك الأنقلابات. فعندما أجبر الملك (قسطنطين) على التنازل عن العرش في سبتمبر ١٩٢٢، ليخلفه إبنه جورج الثاني جاء ذلك نتيجة اللوم الذي وجههه اليونانيون الى الملكيين على خلفية كارثة عام ١٩٢٢. ففي انتخابات ١٩٢٣ فاز حزب (فنيزوليس) الليبرالي بأغلبية ساحقة. وتم اعلان اليونان جمهورية في الخامس والعشرين من مارس ١٩٢٤. الا ان الجمهورية كانت ضعيفة وغير مستقرة ولم تصمد طويلاً ، حيث اطاح بها الجنرال "ثيودورس بانغالوس" عام ١٩٢٥ من خلال إنقلاب عسكري لكنه لم يدم طويلاً في الحكم ، اذ تم التخلص منه بإنقلاب ثاني في

---

(١)الحرب التركية – الاغريقية ونتائجها (١٩١٨– ١٩٢٤)،مصدر سبق ذكره، ص٢.

أغسطس ١٩٢٦. اما (فنيزوليس) فقد عاد من منفاه عام ١٩٢٨ وقاد الليبراليين الى السلطة مرة أخرى. وقام بابرام سلسلة من المعاهدات مع جيران اليونان، بضمنهم تركيا[١].

وحين ضربت ازمة الكساد العالمي الكبير العالم في بداية الثلاثينيات، تأثرت اليونان من جراءها بشكل كبير، كونها دولة فقيرة معتمدة على الصادرات الزراعية، وساءت الأمور كثيراً بعد أن تم اغلاق ابواب الهجرة الى الولايات المتحدة . فتفشت البطالة غلى نطاق واسع وادت الى اضطرابات اجتماعية، الامر الذي قاد الى اقصاء (فنيزوليس) عن السلطة ولآخر مرة في عام ١٩٣٣. لتخلفه حكومة ملكية بقيادة "باناجيوتيس سالداريس الذي ألغي القانون الجمهوري . فعاد (جورج الثاني) الى العرش في اكتوبر عام ١٩٣٥، ومن خلال استفتاء عام أجري في نوفمبر من العام نفسه (وقاطعته المعارضة)، صوت ٩٧% لصالح اعادة الملكية،لقد ظل (فنيزوليس) من منفاه يرقب نهاية الصراع حول الملكية، اخذاً في الحسبان الخطر الذي يمثله قيام الفاشية الأيطالية على اليونان. لقد اقتنع بهذه الرؤيا كل الليبراليين الناجحين الذين جاؤا بعد (فنيزوليس) [٢].

وفي عام ١٩٣٩ عين الملك (جورج الثاني) الجنرال "آيونيس ميتاكساس " رئيساً للوزراء، واذي كان مؤمناً بأن الحكومة الفاشستية هي ضرورية لتجنب الصراع الاجتماعي، ولتهيئة اليونان لما بدا وكأنها حرب محتومة مع إيطاليا، وعلى هذا الاساس شكل حكومة ديكتاتورية بدعم من الملك، وقام بقمع الشيوعيين ونفى الليبرالين، وبنى الجيش اليوناني على مدى السنوات الثلاث اللاحقة ، وقد تجلت حكمة (ميتاكساس) عندما استولت ايطاليا على البانيا في أبريل عام ١٩٣٩.

وحين بدت نذر الحرب العالمية الثانية تلوح في الافق في سبتمبر ١٩٣٩، التزمت اليونان الحياد، في الوقت ذاته رحبت بضمان من بريطانيا بوحدة الأراضي اليونانية. وحين لفق (موسوليني) حادثة على الحدود اليونانية الألبانية في أكتوبر من عام ١٩٤٠،

---

(١) تاريخ اليونان الحديث ، مصدرسبق ذكره ، ص٥.

(٢) تاريخ اليونان الحديث ، مصدرسبق ذكره ، ص٦.

وانذراليونان بشكل مذل، أرسل (ميتاكساس) اليه بتلغراف ذي كلمة واحدة شهيرة، وهي ((لا)) [1].

اما بالنسبة لتركيا فقد خرجت من الحرب العالمية الاولى تلعق جراح هزيمة قاسية، اذ انها وقفت في الحرب الى جانب المانيا والنمسا والمجر في مواجهةانجلترا وفرنسا وروسيا. وحاول السلطان التركي الجديد(محمد السادس)انقاذ ما يمكن انقاذه، فعقد معاهدة مع بريطانيا وحليفاتها عام ١٩١٨(معاهدة مدروس).

لقد حققت بريطانيا في هذه المعاهدة ما عجزت عن تحقيقه في ساحات المعركة، حيث انها سيطرت بموجب هذه المعاهدة الجائرة على منطقة المضايق في الدردنيل والبسفور وأمنت دخولها وخروجها من والى البحر الاسود، كذلك احتلت القوات الاجنبية احياء العاصمة التاريخية، وفرضت رقابة عسكرية صارمة على الميناء، واخضعت قوات الشرطة ومرافق العاصمة لسلطاتها[٢].

لذلكلم يُ خفِ بعض القادة البريطانيين والفرنسيين فرحتهم الطاغية بدخول مقر الخلافة العثمانية، كما اظهر اليونانيون من سكان استانبول شماتتهم بهزيمة الاتراك، وتجلى ذلك بوضوح في عام ١٩١٩ حين اهدى السكان اليونانيون في العاصمة جوداً ابيض للقائد الفرنسي. فدخل العاصمة مزهوا على صهوة جواده، وكان دافعهم الى ذلك هو ان السلطان (محمد الفاتح) حين فتح (القسطنطينية) عام ١٤٥٣م دخلها راكباً حصانا ابيض. وفي اثناء ذالك كانت القوات الاجنبية قد احتلت عدة مواقع في منطقة المضايق ، حيث رابط الاسطول البريطاني في بحر مرمرة ومياه البوسفور تجاه العاصمة، واحتل الجيش اليوناني منطقة ازمير تحت حماية الاساطيل البريطانية والفرنسية، واقترف اليونانيون في تزولهم الى ازمير ضروباً من الوحشية وجرائم الحرب تكشف عما في نفوسهم من حقد دفين وشماته بالغة[٣].

---

(١) تاريخ اليونان الحديث ، مصدرسبق ذكره ، ص٧.

(٢) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الاسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٩٤، ص١٦. نقلاً عن الشبكة الدولية(الانترنيت): www.islam-online.nte/Arabic/politics/2001/09/article1.shtmthtt http.//

(١) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، مصدر سبق ذكره،ص١٦.

وفي عام١٩٢٠ اضطربعد تمنع السلطان العثماني (محمد السادس) الى توقيع معاهدة جديدة وهي معاهدة (سيفر) وهي اكثر جوراً من المعاهدة السابقة. وقد حرمت هذه المعاهدة الدولة العثمانية من بسط نفوذها على منطقة المضايق، بعد ان جعلت الحكومة اليونانية شريكة لصاحب الاقليم الاصلي في تنظيم حرية مرور السفن في الدردنيل والبسفور. وبمقتضى هذه المعاهدة تخلت الدولة العثمانية عن اقليم تراقيا الشرقية وعن جزيرة (امبروس) و(تنيدوس) في بحر ايجة على مقربة من الدردنيل، وكان اليونانيون يأملون من ذالك انشاء امبراطورية هيلينية شاسعة الارجاء على انقاض الدولة العثمانية.

لكن الاتراك ابوا ان يخضعوا لمؤامرة الدول الغربية، ولم يقبلوا ان تخفق الراية اليونانية فوق اي مكان في اسيا الصغرى، لذلك اثار نزول الجيش اليوناني في ازمير حفيظتهم، وحرك مكامن الغضب والثورة لطرد الغزاة.

وهنا لم تجد بريطانيا وحلفاؤها بداً من عقد معاهدة جديدة بدل (سيفر) بعد ان ازداد الموقف في تركيا حرجاُ، اذ تكبد اليونانيون هزائم قاسية على يد الاتراك العازمين على مواصلة الجهاد لاسترداد سيادتهم على اراضيهم، لهذا لم تجد معاهدة (سيفر) من ينفذها، وهذا ماحدى ببريطانيا وحلفائها الى اعلان موافقتهم على ان تسترد تركيا سيادتها على اسطنبول والمضايق وتراقيا الشرقية، ووقعوا اتفاقية جديدة عرفت بمعاهدة (لوزان) بديلا لمعاهدة (سيفر) التي اتضحت استحالة تنفيذها [١].

وبموجب معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ تنازلت تركيا الحديثة عن حقوقها في قبرص. وقد تغيرت خارطة الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى التي خسرتها، واصبحت بموجب معاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣ جمهورية جديدة لا تتعدى شبه جزيرة الاناضول، حيث استقلت ممتلكاتها السابقة كافة التي تعرضت لحركات قومية دعت الى الاستقلال . وهكذا بدأ في عام ١٩٢٣ نظام جديد في تركيا بزعامة (مصطفى كمال اتاتورك)

---

(١)المصدر السابق اعلاه، ص١٧.

ودخل عهداً جديداً حاول فيه الانفصال عن الماضي الاسلامي الشرقي والالتحاق بركب بالحضارة الغربية (١).

المبحث الثالث: مرحلة الحرب الباردة ومابعدها

تعد مسالة قبرص محوراً اساسياً في العلاقات اليونانية – التركية وكانت لهذه القضية انعكاسات مهمة على علاقات البلدين سواء الداخلية والخارجية، ومنها علاقتهما مع الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوربي ودول الجوار.. الخ.

وقبرص هي ثالث اكبر جزيرة في البحر الابيض المتوسط بعد (صقلية وسردينيا) مساحتها (٩٢٥١) كم، اسم الجزيرة (كيبرو) كما ينطق باللغة اليونانية، و(قبرص) كما ينطق باللغة التركية، تقع الجزيرة في المنطقة الشمالية الشرقية لشرقي البحر الابيض المتوسط، في مكان التقاء القارات الثلاث اسيا، اوربا، افريقيا، وهذا الموقع اعطى الجزيرة جيوستراتيجية مهمة.وجزيرة قبرص اقرب الى تركيا، اذ لا تتجاوز المسافة التي تبعدها عن سواحل غرب الاناضول (٧٠)كم، وتبعد عن سورية (١٠٠) كم، ولبنان (١٦٢) كم، وفلسطين (٢٦٧) كم، ومصر (٤١٨) كم، وانها تبعد عن اليونان (٥٩٦)كم. ويتكون سكان الجزيرة من طائفتين يونانية وتركية(٢).

واستمرت محاولات القبارصة اليونانيين ضم الجزيرة الى اليونان، ونشطت هذه الجهود بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، وبرزت بشكل واضح منذ مطلع الخمسينات، ففي عام ١٩٥٢ عهدت اليونان والاسقف (مكاريوس) الثالث، كبير اساقفة الكنيسة

---

(١) انظر : ابراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٨، ص١٩٥ . وكذلك: عبد الوهاب القصاب، التحالف التركي – الصهيوني الابعاد والانعكاسات، مجلة دراسات سياسية، العدد الثاني، السنة الاولى، ١٩٩٩، ص٥٢ .

(٢) للمزيد انظر : عدنان حطيط، قبرص ولعبة الامم، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٣ .

الارثذوكسية في قبرص، الى (جوجيوغريفاس) وهو يوناني من اصل قبرصي مهمة تشكيل منظمة اطلق عليها (ايوكا) التي تعني المنظمة القومية للمقاتلين القبارصة [١].

وقد اقسم اعضاء هذه المنظمة على النضال من اجل ضم قبرص الى اليونان، حتى ولو كلفهم ذلك حياتهم. وفي عام ١٩٥٥ صدرت بيانات عديدة كان من اهمها البيان الذي صدر في الاول من نيسان عام ١٩٥٥، ونص على ((اننا نواجه عدوين هما الانكليز والاتراك، سنقاتل الانكليز ثم الاتراك، ان هدفنا هو الضم ومهمتنا تحقيق هذا الهدف مهما كان الثمن)) [٢].

وكانت هناك قضايا اخرى في عقد الخمسينات انشغل فيها البلدان تركيا واليونان ولعبت دورا في علاقة البلدين منها التهديد الشيوعي والانضمام لحلف الناتو بالاضافة الى مشكلة قبرص حيث ظهر في منتصف عام ١٩٥٩ اتجاهات عديدة كان البارز منها تيارين رئيسيين في قبرص :–

التيار الاول : تتزعمه حركة المقاومة المسلحة وتؤيده اليونان، ويحظى بموافقة الغالبية اليونانية في قبرص، ويدعو هذا التيار الى تطبيق حق تقرير المصير على شعب قبرص، باعتباره رغبة اكثرية سكانها من القبارصة اليونانيين[٣].

التيار الثاني: يدعو الى عودة قبرص الى السيادة التركية عند انسحاب القوات البريطانية منها، بحجة انها كانت اصلاً تابعة للدولة العثمانية، وهذا التيار تدعو اليه الاقلية التركية.

---

(١) محمد عبد الوهاب، قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٧) لسنة ١٩٨٣، ص١٦٠ .

(٢) غسان العطية، السياسة الامريكية والازمة القبرصية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، العدد (١)، المجلد (٢) لسنة ١٩٧٨ ، ص٨٨ .

(٣) د. محمود علي الداود، تركيا والخليج العربي، مجلة المنار، العدد (١٣) لسنة ١٩٨٧، ص١٩ ؛ وايضاً : غسان العطية، السياسة الامريكية والازمة القبرصية، مصدر سبق ذكره، ص٨٨ .وكذالك انظر: ابراهيم خليل، تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥ .

وقد ايدت تركيا هذا التيار ورفعت شعار (قبرص تركية)، ثم تحول الى شعار تقسيم قبرص منذ اواخر عام ١٩٥٦، اذ تحدث رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس في ٢٨/ كانون الاول عام ١٩٥٦ في المجلس الوطني التركي (البرلمان) قائلا :– ((ان مسالة التقسيم ليست حالة بعيدة عن الاعتبار، ان تقسيم الجزيرة سيؤمن عيش اخواننا هناك تحت العلم التركي، وسوف لن تعود قبرص ساحة تهديد من أي نوع لتركيا..)) (١).

وسعت تركيا في الوقت نفسه الى حل توفيقي لا يعرض علاقاتها مع اليونان، حليفتها في الناتو الى الخطر، الا ان بعض الباحثين يرون ان شعار (تقسيم قبرص) كان مجرد تهديد ضد اصرار اليونان على مبدأ الضم، فقد وضعت تركيا هذا الشعار جانباً عندما تراجعت اليونان عن مبدأ الضم، واتفق الطرفان في بداية عام ١٩٥٩ على قيام جمهورية قبرص.

وجاء مؤتمر (زيوريخ) في ٦/ شباط عام ١٩٥٩ بداية للحوار والنظر في المسالة القبرصية، حضره رئيسا وزراء الدولتين ووزيرا الخارجية فيهما، وكاد المؤتمر ان يخفق بسبب اصرار الحكومة التركية على الحصول على قاعدة عسكرية في قبرص، الا انها تخلت عن ذلك الطلب مقابل معاهدة ضمان ومعاهدة تحالف تضمن لها وجوداً عسكرياً في قبرص وحق التدخل فيها في ظروف معينة(٢).

ثم عقد لقاء اخر بين رئيسي وزراء الدولتين في (لندن)، حيث وافقت الحكومة البريطانية على مقترحاتهما وعرفت هذه اللقاءات باتفاقيات (زيوريخ) و(لندن) وفيها نقاط مهمة، منها نص المادة الاولى، التي جاء فيها ما يلي:–

أ– النص على استقلال قبرص.

---

(١) ابراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦ . كذالك انظر: محمد عبد الوهاب الساكن، قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الخارجي، مصدر سابق، ص١٦١.

(٢) ابراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سابق، ذكره، ص١٩٦.

ب- يكون رئيس الدولة من القبارصة اليونانيين، ونائبة من القبارصة الاتراك.

ج- مجلس وزراء قبرصي من سبعة قبارصة يونانيين، وثلاثة قبارصة اتراك.

د- مجلس نواب قبرصي يكوّن (٧٠%) من اعضائه من القبارصة اليونانيين. اما فيما يتعلق بالجيش والوظائف المدنية، فقد نصت الاتفاقية على ان يكون لكل من الطرفين ادارات خاصة في الشؤون الدينية والثقافية الاحوال الشخصية، وحددت الاتفاقية الجيش (جيش قبرص) بالف رجل موزعين على (٦٠%) من القبارصة اليونانيين، و(٤٠%) من القبارصة الاتراك.

ويرى الدكتور (احمد نوري النعيمي) ان اتفاقية لندن قد اعتبرت (زيوريخ) اساساً لتسوية المسألة القبرصية وانها نصت على عقد معاهدة ضمان بين بريطانيا وتركيا واليونان وقبرص[1]، وعقد تحالف بين تركيا واليونان وقبرص، والسماح لبريطانيا بامتلاك قاعدتين عسكرتين في قبرص، وحل منظمة (ايوكا)، ومغادرة زعيمها (غريفاس) قبرص الى اليونان[2].

وفي ١٦ اب عام ١٩٦٠، ولدت دولة مستقلة في قبرص، تحت رئاسة الاسقف (مكاريوس) الثالث، و(فاضل كوجك) نائباً له في انتخابات مستقلة شارك فيها الطرفان اليوناني والتركي في قبرص ((وتم عقد معاهدتي الضمان والتحالف طبقاً لاتفاقية لندن، واكد دستور الدولة الجديدة وجود جماعتين فيها، وقد منعت معاهدة الضمان تقسيم قبرص او اتحادها مع اية دولة او ضمها لاية دولة اخرى، كما منحت الاطراف الضامة أي تركيا واليونان وبريطانيا حق التدخل في قبرص للابقاء على المعاهدة، واصبح لتركيا واليونان

---

(١) رؤوف دنكتاش، المثلث القبرصي، لندن، ١٩٨٢، ص٧٠، نقلا عن عدنان حطيط، قبرص ولعبة...، مصدر سبق ذكره، ص٨٤ .

(٢) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨ .

وجود عسكري في قبرص مع تحديد الحد الاعلى لقواتهما بـ(٦٥٠) جندي تركي (٩٥٠) جندي يوناني)) [١].

وهكذا، ومنذ بداية الستينات، تطورت المسالة القبرصية التي اصبحت قضية اساسية من قضايا السياسية الخارجية لكل من البلدين التركي واليوناني، بل ان بعض المختصين يعدونها (أي المسالة القبرصية) المحور الاساسي للسياسة الخارجية التركية، وعبر عن ذلك احد الخبراء المتخصصين في الشؤون الدولية بقوله: ((ان النشاط السياسي الخارجي لتركيا يدور حول مسالة قبرص، لقد اصبحت هذه المسالة مركز الثقل في المصلحة القومية خلال السنين الثلاثين الماضية)) [٢].

ان مبررات اعتبار مسألة قبرص قضية اساسية في السياسية الخارجية التركية، تحكمها اعتبارات ومعطيات، يمكن اجمالها بالتالي:–

أ– ان نسبة سكان الجزيرة (قبرص) من الاتراك يشكلون نحو (٢٠%) وهذا مبرر قوي من جانب تركيا، يدفعها للتدخل تحت شعار (حماية مصالح اتراك ما وراء البحار).

ب– ان تركيا تعتبر قبرص، موقعاً حيوياً واستراتيجياً فهي تقع في القسم الشرقي من البحر المتوسط، وعلى مسافة قريبة من الاناضول، ولهذا تؤكد تركيا وفي كل المناسبات بانها لن تسمح بوقوع قبرص تحت سيطرة اية قوة يمكن ان تكون معادية لتركيا [٣].

ولقد تركت المسألة القبرصية، انعكاسات مهمة على مستوى العلاقات التركية – اليونانية، خاصة وان وضع جمهورية قبرص كان غريباً الى حد ما، اذ انها كانت مرتبطة

---

(١) المصدر نفسه، ص١٦٩.

(٢) ريتشارد غريمت والن ليبسون، تركيا، صعوبات وآفاق، بيروت، ١٩٨٠، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، ص١٧ .

(٣) ستيفان يراسيموس، تركيا : ثوابته الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مقالات مترجمة، مجلة المنار، العدد (١٣–١٤) لسنة ١٩٨٧، ص٢٦ .

بمعاهدة مع بريطانيا، مع العلم ان قبرص لم تكن عضواً في حلف الناتو، بالمقابل كان (مكاريوس) يتبع سياسة عدم الانحياز، خاصة بعد انضمامها الى حركة عدم الانحياز، ومن ثم اصبحت (قبرص)عضواً فعالاً من بين الدول الافرو – اسيوية في الجمعية العامة للامم المتحدة [١].

وفي الوقت ذاته، برزت النزعة القومية بين كل من الجماعة اليونانية التي تطمح للانضمام الى اليونان، والجماعة التركية ونزعتها القومية تجاه تركيا. وهذا الامر ليس غريباً، خاصة وان العلاقات بين الجماعتين اليونانية والتركية لم تكن ودية، وبالتالي ظهرت ازمات بين الطرفين كانت بدايتها في اواخر عام ١٩٦٣، عندما رفضت تركيا المقترحات التي تقدم بها (مكاريوس) الى الحكومة التركية والخاصة بتعديل الدستور، حيث رفضتها تركيا لانها وجدت فيها مساساً بامن اتراك الجزيرة، وكان لهذا الرفض، نتائج سلبية، تمثلت باستخدام العنف ضد القبارصة الاتراك بلغت ذروتها في ٢٥/كانون الاول عام ١٩٦٣، عندما شنت منظمة (ايوكا) عمليات مسلحة ليلة عيد الميلاد الدموية، حيث راح ضحيتها اكثر من (٧٠٠) شخص واخذ المئات من القبارصة الاتراك رهائن كان من بينهم نساء واطفال، مما سبب ردة فعل عنيفة من جانب الحكومة التركية[٢].

اذ تحرك اسطول بحري تركي نحو قبرص وتوجهت قوة تركية في الاسكندرونة الى قبرص، وهددت اليونان بدورها بانها ستتدخل في قبرص، الا ان التهديد باستخدام الطيران التركي ادى الى وقف اطلاق النار في قبرص، ووافق (مكاريوس) الذي تخوف من احتمال قيام عمل عسكري تركي ضد قبرص على تشكيل قوة هدنة مشتركة من وحدات عسكرية بريطانية وضباط ارتباط من الوحدات اليونانية والتركية، وجرى رسم خط وقف اطلاق النار

---

(١) د. محمود علي الداود، العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٢١٩، لسنة ١٩٨٣، ص١٢١ .

(٢) ابراهيم خليل واخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧ .

في (نيقوسيا)، و(لارنكا) عرف باسم (الخط الاخضر) وفي النهاية تمركزت القوات البريطانية في المواقع التي كانت تسيطر عليها الجماعتان اليونانية والتركية في قبرص سابقا(١).

وفي عام ١٩٦٤، تأزم الوضع مجددا، عندما اعلن (مكاريوس) في الاول من كانون الثاني عام ١٩٦٤، رغبته في انهاء معاهدات قبرص مع تركيا واليونان وبريطانيا، واراد (مكاريوس) عرض المسالة على الامم المتحدة، معلناً ان المعاهدات فرضت على قبرص فرضاً، وهي بالتالي غير نافذة، ولكن عقد مؤتمر (لندن) حال دون تعقد وتصعيد الموقف، اذ وافق (مكاريوس) بضغط من حكومة اليونان على المشاركة بمؤتمر (لندن) الذي عقد في ١٥/كانون الثاني عام ١٩٦٤، الا ان مطالب القبارصة اليونانيين تركزت في الحصول على الاستقلال التام(٢). على اساس ان تسوية زيوريخ غير قابلة لتطبيق، في حين طرح القبارصة الاتراك حلاً انفصالياً، وطرح في المؤتمر ايضا اقتراح بريطاني بخصوص مشاركة وحدات عسكرية اخرى من دول حلف الناتو في قوة الهدنة المشتركة، الا ان مكاريوس رفض ذلك. وادى فشل مؤتمر (لندن)، الى تجدد المصادمات المسلحة بين الجماعتين التركية واليونانية في قبرص، كان اهمها ما حصل في مدينة (ليماسول) في شباط عام ١٩٦٤، ومدينة (كتيما) في القسم الغربي من الجزيرة في اذار عام ١٩٦٤. وكانت خسائر الاتراك فادحة، مما دعا تركيا الى التهديد بالتدخل العسكري في قبرص، استناداً الى معاهدة الضمان، ما لم يتوقف اطلاق النار ويطلق سراح الرهائن الاتراك، الا ان الحكومتين الامريكية والبريطانية رفضت طلب تركيا السماح لها بالتدخل العسكري، وطالبتاها بالتزام الصبر وضبط النفس(٣).

---

(١) المصدر السابق، ص١٩٧، وايضاً انظر: عدنان حطيط، قبرص، مصدر سبق ذكره، ص٦٦. وايضاً انظر غسان العطية، مصدر سبق ذكره، ص٨٩ .

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٧ . وايضاً انظر: محمد عبد الوهاب، تقسيم قبرص، مصدر سبق ذكره، ص١٦١ .

(٣) ابراهيم خليل واخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ .

واقترحت الولايات المتحدة الامريكية ارسال قوات لحفظ السلام من حلف الناتو، ومن دول غرب اوربا، الا ان (مكاريوس) رفض الاقتراح، وفي ١٥/شباط عام ١٩٦٤ عرضت المسالة القبرصية على الامم المتحدة، حيث اتخذ مجلس الامن الدولي قراراً في ٤/اذار عام ١٩٦٤، يقضي بتشكيل قوة حفظ سلام تابعة للامم المتحدة في قبرص، وفعلاً باشرت هذه القوة عملها، في ٢٧/اذار عام ١٩٦٤، على ان عملها تحدد بمدة معينة هي ثلاثة اشهر جرى تجديدها دورياً بعد ذلك، الا ان الية عمل هذه القوات وقلة افرادها، ادى الى ضعف دورها، اذ لم تستطيع هذه القوة القليلة، ان تمنع تجدد اعمال العنف بين الاطراف المتنازعة في قبرص، علماً ان هذه القوة لم تكن تتمتع بسلطات التفتيش او الاعتقال او نزع السلاح وكانت تعمل تحت موافقة حكومة (مكاريوس) فكانت نتائج ذلك سلبية على نشاطها في ضبط الامن والنظام، اذ كان نشاطها محدوداً ولا يتناسب مع حجم وخطورة الموقف المتأزم في قبرص[١].

واستمرت المصادمات بين الجماعتين اليونانية والتركية في ايار عام ١٩٦٤، اضافة الى تغلغل قوات من اليونان وتركيا سراً الى قبرص كما ان الحكومة القبرصية اعلنت فرض التجنيد الالزامي في حزيران عام ١٩٦٤ مبررة هذا الاجراء بالدفاع عن قبرص ضد أي عمل عسكري محتمل وتبع ذلك تهديدات تركية بالتدخل العسكري في قبرص[٢].

وشكلت عودة (غريفاس) الى قبرص تصعيداً للموقف، اذ قام الاخير بتنظيم هجمات مسلحة للقبارصة اليونانيين ضد القبارصة الاتراك، وكانت ردة فعل تركيا القيام بغارات جوية ضد المناطق اليونانية في قبرص في ٨/آب عام ١٩٦٤، الا ان هذه الغارات الجوية توقفت بتدخل اطراف دولية وفي مقدمتها الامم المتحدة، وتهديدات القبارصة اليونانيين من خلال

---

(١) عدنان حطيط، قبرص ولعبة الامم، مصدر سبق ذكره، ص٦٩ وما بعدها. ايضا انظر: محمد عبد الوهاب، قبرص بين التقسيم الداخلي والخارجي، مصدر سابق ذكره، ص١٦١ .

(٢)المصدر السابق، ص٦٥، وما بعدها. وايضا انظر: محمد عبد الوهاب، قبرص بين التقسيم الداخلي والخارجي، مصدر سبق ذكره، ص١٦١ .

السفير الامريكي في قبرص، بالاستيلاء على مناطق الجماعة التركية في الجزيرة، اذا استمرت غارات الطيران التركي[1].

وفي الوقت الذي تجددت فيه الصدامات المسلحة بين الجماعتين اليونانية والتركية، والتي زادت من مستوى التوتر والتنافس بين الحكومتين التركية واليونانية، كانت هناك مساع دبلوماسية مستمرة تحاول التخفيف من حدة الازمة، كان من بينها جولة (دين اتشيون) وهو وزير خارجية امريكي سابق وجهوده الدبلوماسية فيما بين ١٠ تموز الى الاول من ايلول عام ١٩٦٤ التي لم تثمر اية نتيجة تذكر كما بذلت الامم المتحدة مساعيها لحل الازمة تضمنت بنداً بخصوص تعين وسيط دولي للتوصل الى تسوية سلمية للمسالة القبرصية، وقد اختار الامين العام للامم المتحدة وزير خارجية فلندا (سابقاً) (ساركاري تومبوجا) وسيطاً دولياً، وحل محله بعد وفاته رئيس سابق للاكوادور الذي اجرى محادثات مع الاطراف ذات الصلة بين ايلول عام ١٩٦٤ وشباط عام ١٩٦٥، وقدم تقريره الى مجلس الامن، لكن تركيا رفضت ما ورد في هذا التقرير من مقترحات ومعلومات بخصوص الازمة، وادى ذلك الى صدور قرار من الجمعية العامة في ١٧/كانون الاول عام ١٩٦٥ حول عدم تدخل أي طرف خارجي في شؤون قبرص، الا ان استمرار عوامل التوتر ادى الى تجدد الازمة القبرصية مرة اخرى في عام ١٩٦٧ [2] .

في تموز عام ١٩٧٤ قامت قوات الحرس الوطني القبرصي بقيادة ضباطها اليونانيين بانقلاب اطاح بـ(مكاريوس) واثر ذلك طلبت تركيا من اليونان سحب الضباط اليونانيين من قبرص، وقبول الحل الفيدرالي لقبرص، ولكن اليونان لم تحرك ساكناً مما حدا بتركيا الى

---

(١) مكسيم مورين، العلاقات التركية – السوفيتية، مجلة السياسة الدولية العدد (٢٢)، تشرين الاول لسنة ١٩٧٠، ص١٩٧ .

(٢) ابراهيم الداقوقي، التوتر المتصاعد بين سورية وتركيا، قضايا دولية عدد (٣٣٩)، باكستان ١٩٩٦، ص٥

الهجوم على قبرص، تفعيلاً لنصوص اتفاق معاهدة الضمان، وتقدمت القوات التركية حتى سيطرت على نحو (٣٧%) من مساحة الجزيرة[١].

حيث ادركت الحكومة التركية، أنها إذا لم تسارع إلى عمل عسكري فّعال، في الجزيرة، فإن نظام الحكم، الذي أقامته سلطات الانقلاب، سرعان ما يصبح شرعياً وأمراً واقعاً . وفي خضم التعقيدات الدولية، سوف يتم إحكام قبضة القبارصة اليونانيين، الموالين لأثينا، على شؤون الحكم في قبرص.وكان الخيار الوحيد أمام الحكومة التركية، بعد عودة "أجيفيت" من لندن، وبعد رفض أثينا الاستجابة للإنذار، الذي وجهته أنقرة، في ١٩ يوليه ١٩٧٤، بضرورة سحب القوات اليونانية من قبرص، ووقف المجازر وقتل العزّل . هو تنفيذ العملية العسكرية، في٢٠ يوليه ١٩٧٤، لإعادة الأمن والسلام إلى الجزيرة القبرصية.

وكان أول صدام بين القوات التركية والقوات اليونانية، في معركة بحرية، عند بافوس، على الساحل الجنوبي الغربي لقبرص. وجاء ذلك بعد ست وثلاثين ساعة من إعلان تركيا إنزال قواتها، في قبرص. ولكن الصدام توقف في ٢٢ يوليه، بعد الجهود الدبلوماسية، التي بذلها هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية.

حيث أصدر مجلس الأمن الدولي، في ٢٢ يوليه ١٩٧٤، القرار (المرقم ٣٥٣)، حيث دعا فيه إلى وقف إطلاق النار فوراً، وسحب كل القوات العسكرية الأجنبية، عدا التي يسمح الدستور بوجودها، وإجراء مفاوضات بين الدول الضامنة، لإعادة السلام، وتشكيل حكومة دستورية .وظهر كثير من علامات الاستفهام، لأن مجلس الأمن، لم يكن قد أصدر أي قرار، على مدى الأيام الخمسة الأولى من وقوع الانقلاب، حتى بعد مشاركة مكاريوس في جلساته، وكشفه الأهداف الحقيقية اليونانية من الانقلاب [٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص٦.

(١) المصدرالسابق ، ص ٢–٣.

ففي الثالث والعشرين من يوليه ١٩٧٤، أصدرت الحكومة العسكرية اليونانية أمراً بوقف إطلاق النار. فقبلت تركيا إيقاف القتال كهدنة قصيرة لالتقاط الأنفاس تعاود بعدها تحركها العسكري في قبرص لتوطيد وجودها في أنحاء الجزيرة.

وقبلت الحكومة اليونانية وقف القتال، بسبب التفاوت الكبير بين حجم إمكانياتها العسكرية وفاعليتها وبين القوات المسلحة التركية. فطبقاً لبيانات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، في لندن في ذلك العام ١٩٧٤ ، يقّدر عدد القوات التركية بنحو ثلاثة أمثال القوات المسلحة اليونانية، إضافة إلى أن ُبعد المسافة ما بين قبرص واليونان، سيجعل دخولها الحرب ضد تركيا، غير ذي جدوى (١).

وهكذا عدت المشكلة القبرصية بتعقيداتها وتداعياتها منذ فترة السبعينات سبباً رئيساً لتوتر العلاقات التركية – اليونانية، ففي عام ١٩٧٤ حصل انقلاب عسكري يوناني في قبرص، تبعه كما قلنا تدخل عسكري تركي، فاعلان جمهورية قبرص التركية في شباط عام ١٩٧٥، ثم اخفقت المباحثات التي رعتها الامم المتحدة بين الجانبين في الجزيرة.

وفيما بعد وفي تشرين الاول عام ١٩٨٣ اعلن (رؤوف دكنتاش) زعيم القبارصة الاتراك قيام الجمهورية في شمال قبرص، ولم تعترف بهذه الدولة سوى تركيا.

وعلى هذا الاساس، فان هناك العديد من المشكلات المثارة منذ سنوات بين تركيا واليونان، ومن المرجح استمرارها في المستقبل المنظور، وذلك على الرغم من ظهور، بعض البوادر على انفراجها كتلك التي لاحت ابان لقاء (دافوس) بسويسرا بين رئيسي وزراء البلدين (التركي واليوناني) في كانون الثاني عام ١٩٨٨، ثم اجتماعهما اللاحق في باريس عام ١٩٩١.

ومنذ هذا التاريخ تتابعت الجهود الدولية لتسوية المشكلة القبرصية، وكان من ابرزها جهود الامين العام للامم المتحدة (بطرس غالي)، حيث قدم مجموعة افكار لتسوية المسالة

---

(٢) المصدر السابق، ص٤.

القبرصية عام ١٩٩٢، الا ان تعنت الجانبين اليوناني والتركي لم يسمح لهذه الافكار بالمساهمة في حل الازمة[١].

وهكذا استمر الوضع المتأزم على ما هو عليه من عام ١٩٩٣ الى بداية عام ١٩٩٧، حيث تعقدت العلاقات بين البلدين وفي ذات الوقت كان تأزم العلاقات التركية – اليونانية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧ مرتبطاً بمسالة حقوق تنقيب عن النفط في بحر ايجه، بينما ارتبط في تشرين الثاني عام ١٩٩٤ ولغاية عام ١٩٩٦ بمسالة المياه الاقليمية، وتهديد تركيا باعلان الحرب واحتلال الجزر اليونانية في حالة اتخاذ اليونان قراراً بمد مياهها الاقليمية اكثر من (٧) اميال بحرية[٢].

ويمكن اجمال اسباب استمرار التوتر بين البلدين (التركي واليوناني) من عام ١٩٧٤ وحتى الان بالقضايا والمسائل التالية:-

أ- المشكلة القبرصية بتداعياتها وإفرازاتها ولا سيما بعد الانقلاب اليوناني في الجزيرة في تموز عام ١٩٧٤، وما اعقبه من تدخل عسكري تركي، فضلاً عن التطورات اللاحقة لهذه القضية خلال عام ١٩٩٧ وابرزها التوترات المرتبطة بالصواريخ الروسية لقبرص.

ب- القرار التركي باقامة اتحاد مع قبرص التركية احتجاجا على قرار الاتحاد الاوربي بدء مفاوضات لضم قبرص دون تركيا الى عضوية الاتحاد[٣].

ج- مشكلة (تراقيا) الغربية في اليونان، وحقوق الاقلية التركية فيها، وما ترتب على القيود اليونانية المفروضة على هذه الاقلية من حدوث هجرة تدريجية لابنائها باتجاه تركيا[١].

---

(١) جلال عبدالله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي : الجانب الامين، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٧) ايلول لسنة ١٩٩١ .

(٢) سامح عبد الله، النزاع حول بحر ايجه، الاهرام المصرية ١٩٩٦/١٠/٢٤، ص٥، وكذالك انظر: الاهرام ١٩٩٤/١١/٥، ص ٤ .

(٣) ابراهيم الداقوقي، التوتر المتصاعد بين سوريا وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص٥ .

د- مشكلات بحر ايجه المتعلقة بجرفه القاري ومياهه الاقليمية، ووضع جزره ومجاله الجوي، فضلاً عن مسالة حقوق التنقيب عن النفط فيه.

شكلت هذه المقدمات اساساً قوياً لاستمرار هذه الصراع والتنافس بين اليونان وتركيا، واذ كانت المسالة القبرصية، تعد اساس النزاع اليوناني- التركي، فان قضايا اخرى، لا تقل عنها اهمية اسهمت في توتر العلاقات بين البلدين منها :-

١- استخدام اليونان الورقة الكردية، ودعمها حزب العمال الكردستاني وزعيمه (عبد الله اوجلان)، حيث مثل هذا الدعم قلقاً متزايداً للحكومة التركية[٢].

٢- الاتفاق اليوناني- السوري الذي وقع في عام ١٩٨٥، وتعزز عام ١٩٩٥ بتوقيع اتفاق سري يسمح لليونان باستخدام المجال الجوي السوري في حالة نشوب حرب مع تركيا.

٣- الخوف التركي من ان تستخدم اليونان حق النقض ضد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي.

بالمقابل، جاء الاتفاق الامني والعسكري التركي – الاسرائيلي عام ١٩٩٦ ليزيد الامر تعقيداً ويترك اثاره على العلاقات التركية–اليونانية بابعادها الاقليمية والدولية[٣].

ومنها امكان لجوء بعض الدول العربية وغير العربية ذات المشكلات مع تركيا الى تدعيم علاقاتها مع اليونان، او التلويح بها كوسيلة تأثير وضغط على تركيا لتبدي مرونة اكثر في مواقفها المتشددة ازاء هذه المشكلات ومن اهمها[٤].

---

(١) جلال عبد الله معوض، الشرق الاوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠)، كانون الاول لسنة ١٩٩٤، ص١٥٤ .

(٢) طه عبد العليم، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ١٩٩٣، ص٢٢١ . وكذالك انظر: د. مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والوجه والدور، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ص٨١ .

(٣) انظر : جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الاقليمي، مصدر سبق ذكره، ص٥٦ .

(٤) سامح عبد الله، النزاع حول بحر ايجه، مصدر سبق ذكره، ص٥ .

أ- مشكلة مياه الفرات، والورقة الكردية، ومشكلة لواء الاسكندرونة ان هذا الاسلوب يمكن ان تلجأ اليه سوريا والعراق مستقبلاً باعتباره احدى وسائل التعامل مع تركيا في مواجهة الاتفاق التركي – الاسرائيلي.

ب- تنطوي العلاقات التركية – اليونانية على قدر من التنسيق غير المعلن بين البلدين بشان الجمهوريات الاسلامية، سواء اتخذ ذلك شكل توزيع معين للادوار او اقتصر على ضبط التنافس بين البلدين في حدود معينة، بما يحقق مصالح كل منها وفي الوقت نفسه، تلوح ايران بين الحين والاخر باستخدام اوراق عديدة مؤثرة للضغط على تركيا، منها الاتفاق الايراني- الارميني، والاتفاق الايراني- السوري والمسالة الكردية.. الخ[١].

ج- معارضة روسيا للدور التركي في الجمهوريات الاسلامية، علماً ان التحرك التركي في هذه المنطقة، ياتي ضمن خطط الولايات المتحدة الامريكية لتدعيم وجودها القوي في اسيا الوسطى والقوقاز، والغرض منه، ابعاد التأثير الايراني والروسي عن الجمهوريات الاسلامية، لضمان عدم قيام نظم اسلامية اصولية فيها، والحد من احتمال تعاونها مع الدول العربية، واقامة كتلة اسلامية قوية[٢].

اما عن الاتحاد الاوربي باعتباره مؤثراً في العلاقات التركية – اليونانية، فان العضوية فيه ذات معنى خاص بالنسبة لتركيا، التي تولي مكانة متميزة لاوربا في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقات ذات جذور تاريخية، بحسب تصريحات المسؤولين الاتراك، لذا فان تركيا حريصة على الانضمام بشكل سليم الى العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي، وهي تبذل جهودها لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية [٣].

---

(١) طه عبد العليم، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١ وكذالك انظر:جلال عبد الله معوض، الشرق الاوسط الدلالات والتطورات، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤ .

(٢) يرى الرئيس ديميريل عام ١٩٩٤ ((ان تركيا بوابة الجمهوريات الاسلامية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي))، انظر: الاهرام ١٩٩٤/١٠/٤، ص١ .

(٣) عبد الملك خليل، تجمع استانبول والضغط على روسيا الاهرام ١٩٩٤/١٠/٢٤ .

الا ان توتر العلاقات التركية – اليونانية القى بظلاله القاتمة على قضية قبول تركيا في الاتحاد الاوربي[1]. اذ ان بدء اية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن ان يتم الا بعد حل المسائل المهمة التالية :

- قضايا النقابات وحقوق الانسان والاقليات في تركيا.
- المشكلة القبرصية.
- انخفاض مستويات الحماية والضمان الاجتماعي للعمال.
- البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

الا ان المسالة القبرصية، تبقى لب النزاع التركي – اليوناني، اذ رافقت المسالة القبرصية بين عامي ١٩٧٤–٢٠٠٤ افرازات ومشكلات عديدة اثرت على تحقيق السلام بين البلدين، بل الاكثر من ذلك تجاوزته الى نشر اثارها على المستوى الاقليمي والدولي.

خاصة في ضوء دخول الاتحاد الاوربي حالياً على الخط، والاحتمالات الخطيرة التي اثارها قراره بقبول الطلب المقدم من القبارصة اليونانيين بعضوية قبرص ككل في الاتحاد، من دون مشاركة القبارصة الاتراك في الطلب، ولا موافقتهم عليه، ولا مشاركتهم في الترتيبات الاوربية – اليونانية، وكان من شانها اعداد قبرص لتكون جاهزة للعضوية الكاملة ودخول الاتحاد الاوربي اعتبارا من عام ٢٠٠٤.

ان هذا القرار الاوربي طرح مرة اخرى موقع المسالة القبرصية واهميتها في العلاقات التركية– اليونانية، فالقرار الاوربي بقبول قبرص كان بضغط يوناني ولحسابات يونانية، وهي حسابات تتعارض مع الحسابات التركية – والمجتمع الدولي وفي مقدمته الامم المتحدة التي ترى في استفتاء (٢٠٠٤) سبيلاً لحسم وحل النزاع بين البلدين تركيا واليونان. الا ان المسالة القبرصية وحلها يحتاجان الى ترتيبات خاصة سواء على مستوى المحادثات التركية– اليونانية او قبول اطراف اخرى دولية للحلول وبما يتناسب مع مصالحها، مثل الاتحاد

---

(١) الاهرام، ١٩٩٦/١٠/١٦ .

الاوربي، والولايات المتحدة، ودول الجوار.. الخ، اضافة الى مشاكل اخرى لا تقل اهمية عن قبرص، منها النزاع في بحر ايجه والمسالة الكردية والامن ... الخ.

وهكذا فالمسالة القبرصية تزداد تعقيداً عاماً بعد عام، واكثر من ذلك فان اوربا نفسها ومن خلال القرار الذي اتخذته عام ١٩٩٧ بقبول الطلب الذي تقدم به القبارصة اليونانيون من جانب واحد، من دون استشارة شركائهم القبارصة الاتراك لعضوية قبرص كاملة في الاتحاد الاوربي، قد تسببت في وقف المحادثات التركية– اليونانية، ودفعت الجانب القبرصي التركي الى التخلي عن فكرة الفدرالية وطرح الكونفدرالية كوسيلة للتسوية[١].

لذلك، ترتبط المسالة القبرصية بتعقيدات سياسية واستراتيجية كثيرة داخل قبرص وخارجها، وما زالت هذه المشكلة حتى كتابة هذا البحث تترك اثارها على العلاقات التركية– اليونانية سواء سلباً او ايجاباً تصارعاً او تعاوناً. خاصة وان هناك عوامل اقليمية ودولية تلعب دورها الفعال في رسم مسار المسالة القبرصية من جهة، وفي استقرار او عدم استقرار العلاقات التركية – اليونانية في المدى المنظور.

(١) ابراهيم الداقوقي، التوتر المتصاعد بين سورية وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص٧. وكذالك انظر: جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الاقليمي، مصدر سابق ذكره، ص١٢١. وكذالك انظر: د. مصطفى كامل، تركيا القدرة والتوجه والدور، مصدر سبق ذكره، ص٨١ ..

الفصل الأول

العوامل الاقليمية وآثارها على العلاقات التركية-اليونانية

الفصل الاول

العوامل الاقليمية وآثارها على العلاقات التركية ـ اليونانية

ان طابع التوتر هو الغالب في العلاقات التركية– اليونانية لان كلا البلدين يتنافسان في حدود يعرف كل منهما من خلالها انه لا يمكن استبعاد الطرف الاخر، لا سيما وان كلتا الدولتين (التركية واليونانية) تفكران باعادة تقديراتهما التي وضعتاها، وكلا البلدين يواجهان بيئة وظروفا وعوامل اقليمية ودولية.

ان هذه العوامل المؤثرة، وخاصة الاقليمية، تؤثر بشكل فعال على العلاقات التركية–اليونانية، اذ انها أي (العوامل الاقليمية) تحوي دولا تريد الابقاء على علاقات قوية مع الطرفين (التركي واليوناني)، وتحقيق اقصى استفادة منها، فهي لا تستطيع الاستغناء عن كلتا الدولتين، كما ان لكل من تركيا واليونان محاور وتكتلات اقليمية كانت او دولية.

وبغية الاحاطة بابعاد وانعكاسات العوامل الاقليمية المؤثرة في العلاقات التركية– اليونانية، تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:–

المبحث الاول: العلاقات التركية مع اسرائيل وآثرها على العلاقات التركية – اليونانية.

المبحث الثاني: العلاقات التركية مع سوريا والعراق.

المبحث الثالث: التنافس **التركي** – اليوناني على الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى.

المبحث الاول

العلاقات التركية مع اسرائيل وآثارها على العلاقات التركية – اليونانية

تحتل تركيا موقعا جيو– ستراتيجيا، فهي تربط قارتي اسيا واوربا كما انها ممر بحري وجوي وبرى بين القارات. تتحكم تركيا في مواقع ستراتيجية مؤثرة بالنسبة الى عديد من الدول العربية الاسلامية، فتركيا تقع في اقصى الطرف الشمالي الشرقي من البحر المتوسط مجاورة لكل من سوريا والعراق، وتتبع اهميتها الجيو ستراتيجية من دورها المهم في الجناح الشرقي للحلف الاطلسي واشرافها على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين يقعان ضمن المياه الاقليمية التركية.

و تمثل تركيا الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحرين الاسود والمتوسط، والمنفذ البحري الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا الى الموانئ العالمية، والاهم من ذلك انها تمثل المنفذ البحري الوحيد الى المياه الدافئة للاتحاد السوفيتي (سابقا)[١].

ان خصوصية الوضع الجغرافي والستراتيجي لتركيا ترك اثاره على سياسة تركيا الخارجية، فهي تتحرك في دوائر عديدة في آن واحد، فهناك الدائرة الامنية الغربية الاطلسية، والدائرة الأوربية، ودائرة الشرق الاوسط، وخصوصاً مع تطور التحالف العسكري والستراتيجي مع اسرائيل، والدائرة الاسلامية، ودائرة البلقان والبحر الاسود، والدائرة الاسيوية في جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز [٢] ... الخ.

وعلى الرغم من ان هذا التعدد يعكس ايضا تنوع اهتمامات ومصالح تركيا المختلفة، الا ان مشكلات تركيا في بعض الدوائر قد دفعها الى منح درجة اكبر من الاهتمام لدائرة

(١) للمزيد انظر :جرجس حسن، تركيا في ستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه، دار الجاحظ، دمشق، ١٩٩٠، ص٢٧.وكذالك انظر : عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٤٧.

(٢) نوبار هو منسبيات، وفيروز احمد، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص٨٤، وايضا: ماجدة ياسين رمضان، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٩، وما بعدها.

الشرق الاوسط ولتوثيق تعاونها وتحالفها الستراتيجي مع اسرائيل [١]. وتاتي اهمية التحالف التركي- الاسرائيلي، المدعوم امريكيا، في ظل ما يتردد بشأن تشكيل قوة ردع اسرائيلية-تركية بمساعدة امريكية، لمواجهة دول معينة (سوريا والعراق وايران)، من خلال زيادة الاهمية الجيو- ستراتيجية الامريكية، من حيث تقديم آلية فعلية لمد (الناتو) جنوبا باتجاه هذه المنطقة، بعد توسيعه من جهة الشرق لمحاصرة روسيا [٢].

ولذلك، ادركت اسرائيل اهمية تركيا الستراتيجية، حيث تبنت السياسة الخارجيةالاسرائيلية منذ البداية مسلكا واضحاً وهو السعي الى اختراق ما يحيط بها من واقع اقليمي معاد وجدار عدواة متأصلة عن طريق البحث عن سبل اقامة علاقات مع دول وجماعات واقليات اخرى محيطة بالمنطقة العربية. ولقد كانت تركيا وايران واثيوبيا واكراد العراق ضمن الدول التي توخت اسرائيل الوصول اليها، لاجل ان تمارس سياسة شد الاطراف على الدول العربية المحيطة بها، تخفيفاً من الضغط الذي تعاني منه[٣].

أولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية-الاسرائيلية بين ١٩٤٨-١٩٩٥

تكشف الوقائع والاحداث التاريخية ان التعاون التركي-الاسرائيلي الذي تحول الى نظام امني اقليمي له ابعاده وانعكاساته الخاصة والعامة، لا ينطلق من فراغ، وانما هناك جذور للعلاقات وثيقة الصلة نشأت بين تركيا واسرائيل منذ ظهور اسرائيل على الارض العربية المغتصبة في فلسطين عام ١٩٤٨.

---

(١) الا ان ذلك لا ينفي حقيقة ان الهدف الاعلى للسياسة التركية، يتمثل من ناحية بدعم الارتباط من حيث العلاقات التحالفية بحلف شمال الاطلسي، ومن ناحية اخرى بتحقيق اندماج تركيا الكامل في اوربا، على رغم المشكلات العديدة الثقافية والسياسية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف الاخير.انظر :جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية- الاسرائيلية في التسعينات القاهرة، مركز البحوث والداسات السياسية، ١٩٩٦، سلسلة بحوث سياسية، ١٠٧، ص٥٢-٥٤، وكذالك ابراهيم خليل العلاف، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية-الصهيونية ١٩٤٨-١٩٩٩، دراسات سياسية العدد الثاني السنة الاولى ١٩٩٩، ص١٢.

(٢) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.وكذالك خليل علي مراد، ودوافع التحالف التركي-الصهيوني دراسات سياسية العدد الثاني – لسنة الاولى، ١٩٩٩، ص١٦.

(٣) للمزيد عن هذا الموضوع انظر: حامد ربيع، مبدأ شد الاطراف وتطور السياسة الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط خلال الثمانينيات، مركز البحوث والمعلومات، بغداد ١٩٨٣، ص٣٨. وكذالك انظر :اسحاق رابين، سياسة اسرائيل الامنية، ترجمة دار الجليل، عمان ١٩٩٠، ص٣٦٨.

حيث سارعت تركيا الى اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٤٩، وعينت اسرائيل (فكتور اليعازر) قنصلا لها في (استابنول) يوم ١٦/تشرين الاول عام ١٩٤٩، ثم عين (الياهو ساسون) وزيرا مفوضا لاسرائيل في انقرة، وقدم اوراق اعتماده الى الرئيس التركي (عصمت اينونو) في كانون الثاني عام ١٩٥٠ (١). وكانت لهذه العلاقات المتنامية انعكاسات سلبية مباشرة على علاقات تركيا بالاقطار العربية، اذ شهدت العلاقة بينهما منذ بداية الخمسينات تعاونا وثيق الصلة في مجال الامن والتدريب التقني والاستخباري لعناصر الامن الاسرائيلية، وكان هذا اول تعاون استخباري بين جهاز الموساد والامن التركي.

وقد بني هذا التحالف والتعاون التركي–الاسرائيلي على اساس فكرة مفادها اقامة نوع من التحالف الستراتيجي المضاد للامة العربية. وقد نادى رئيس الوزراء الاسرائيلي (بن غوريون) بهذه الفكرة منذ عام ١٩٤٨، حيث اشار الى ضرورة اقامة تحالف ستراتيجي بين البلدان الواقعة على حافة منطقة الشرق الاوسط، سمي بتحالف (دول الطوق) (٢) . بمعنى اخر، ان الفكرة الاسرائيلية باقامة التعاون مع تركيا ربما تبدو بسيطة، ولكنها عميقة المعنى والابعاد، اذ انها (اسرائيل) تريد فرض طوق حول الدول العربية المحيطة بها، وهذا يتم بالتعاون مع الدول المجاورة للدول العربية، وفي مقدمة هذه الدول تركية، بحكم موقعها الجيو–ستراتيجي(٣).

وشهدت الفترة ما بين الاعوام ١٩٥٠–١٩٦٥ مؤشرات عديدة وضعت بشكل واضح اسس العلاقات التركية–الاسرائيلية، اذ تم الاتفاق بين الجانبين على مسائل عديدة منها:

أ- تعزيز العلاقات الثقافية والرياضية بين الطرفين.

ب- زيادة التبادل التجاري، وتطور العلاقات الاقتصادية والمالية والمصرفية.

---

(١) ابراهيم خليل، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية – الاسرائيلية مصدر سبق ذكره، ص٦.

(٢) جلال عبد الله معوض، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات مجلة شؤون عربية، العدد (٦٢) حزيران لسنة ١٩٩٠، ص١٤٣.

(٣) حامد ربيع، نظرية الامن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٠٨.

ج- اقامة تعاون دفاعي بين تركيا واسرائيل.

د- تبادل البعثات العسكرية والثقافية(١).

ان استمرار التعاون والتنسيق الامني والاقتصادي والعسكري بين الجانبين التركي والاسرائيلي واكبته معارضة تركيا للمصالح والقضايا العربية، اذ صوتت تركيا في الامم المتحدة ضد استقلال الجزائر، وسمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة (انجرليك) في اثناء الانزال الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨، اضافة الى مخاوف تركيا الامنية من ابعاد قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ، وتزايد القلق التركي من مسالة تدفق الاسلحة السوفيتية الى المنطقة العربية. كل هذه المقدمات دفعت تركيا الى التمسك بعلاقاتها مع اسرائيل (٢) ،وكان وراء هذا التمسك مبررات عديدة اهمها:-

أ- حاجة تركيا الى الحصول على التزام امني غربي بالدفاع عنها في مواجهة خطر الاتحاد السوفيتي.

ب- اسراع تركيا في استكمال اجراءات الانظمام الى حلف شمال الاطلسي وتم قبولها في اب عام ١٩٥٢.

ج- رغبة تركيا في القيام بدور مهم في توازن القوى في الشرق الاوسط، ولكن لحساب اسرائيل وليس العرب.

---

(١) لقد تطورت العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية، وتشير المصادر ان التجارة بين البلدين قد وصلت الى (٦٥) مليون ليرة تركية سنة ١٩٥٣، وصدرت تركيا الى اسرائيل (٥٠)الف طن من القمح، كما تطور التعاون في ميدان الانشاءات= والقطاع الصناعي.. انظر:ابراهيم خليل، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية – الاسرائيلية ،مصدر سبق ذكره، ص٧.وكذالك انظر: جلال عبد الله معوض السياسة التركية والوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

(٢) طلال محمود، الابعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي– الصهيوني دراسات سياسية، العدد الثاني السنة الاولى، ١٩٩٩، ص٣٤.

د- ان التحالف بين تركيا واسرائيل يمثل ضمانه اكيدة لمنع بروز اية قوة عربية مناهضة لمصالحها، أي لمصالح اسرائيل في المستقبل، وفي الوقت نفسه تنسجم هذه الاهداف مع رغبات تركيا في مجال تحولها الى قوة اقليمية مؤثرة في المنطقة [1].

وفي الفترة الممتدة بين الاعوام ١٩٦٥–١٩٨٤ طبقت تركيا ستراتيجية خاصة في التعامل مع اسرائيل وكان محورها قائماً على مستوين:

المستوى الاول: اعادة تركيا صياغة سياستها الخارجية تجاه الاقطار العربية، وذلك ادراكا منها لاهمية النفط العربي وتطور الصراع العربي الاسرائيلي وحرب تشرين عام ١٩٧٣.. الخ.

المستوى الثاني: انشاء جسر جوي لنقل العديد من الاسلحة والذخيرة الى تركيا [2].

---

(١) نتيجة الضغط السوفيتي على تركيا في الفترة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٠، اتجهت تركيا الى المعسكر الغربي، اذ اصبحت جزء من مبدأ (ترومان) ومبدأ (مارشال) في منتصف الاربعينات ،وتم قبولها في حلف شمال الاطلسي ١٩٥٠، وبذلك اصبحت تركيا بحكم موقعها الجيوستراتيجي في مركز مهم للقواعد الجوية الامريكية خاصة في ((انجر ليك))، (جاغلي)، (برنجلك).. وقواعد اخرى منتشرة في مناطق اخرى. الا ان عام ١٩٦٤ شهد تحولا في العلاقات التركية – السوفيتية، خاصة بعد رسالة الرئيس الامريكي (جونسون) الى رئيس وزاء تركيا (اينونو) التي جاء فيها ((ان تدخلكم في جزيرة قبرص بدون موافقة حلف شمال الاطلسي، وقد ينتج عنه تدخل الاتحاد السوفيتي في المشكلة (القبرصية)، وفي هذا الصدد فان الدول الاعضاء في الحلف سوف لن تدافع عن تركيا..)) انظر: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية٢٠٠٠، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧،ص١٧٩.
وخلال الفترة بين عامي ١٩٦٤–١٩٦٦، حصلت زيارات متبادلة بين المسؤولين الاتراك والسوفيت، اثرت في زيادة التعاون الاقتصادي خاصة في المجال الصناعي والزراعي.. انظر: نازلي معوض احمد، الصراع التركي – اليوناني في الجزيرة القبرصية مجلة السياسة الدولية العدد (٣٨) تشرين الاول، ١٩٧٤، ص١٥٨.

(٢) ان التحول في السياسة الخارجية التركية، بدأ بعد عام ١٩٦٤، وذلك مع بداية بروز المسالة القبرصية، وتحذيرا الولايات المتحدة الامريكية لتركيا بعدم استخدام المعدات العسكرية الامريكية في اية عملية ضد قبرص ونتيجة للتدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤، اصدر الكونغرس الامريكي قرارا بحذر الاسلحة على تركيا في (٥) شباط عام ١٩٧٥، انظر: نبيه الاصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي مجلة السياسية الدولية – العدد (٥١) لسنة ١٩٧٨، ص١٠٤=
هذه المقدمات دفعت تركيا الى التوجه الى الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، من اجل الحصول على الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي من بلدان الكتلة الشرقية، خاصة الحصول على دعمها في الامم المتحدة فيما يتعلق بالمسالة القبرصية.
ويشير الباحثون الى ان ((تفهم السوفيت للمطلب التركية في قبرص ناتج عن اسباب ستراتيجية، لتسهيل اجراءات المرور عبر المضايق، اذ قامت السلطات التركية بالسماح لحاملة الطائرات السوفيتية (كييف))) عام ١٩٦٧ بالمرور في البحر الاسود، ومستخدمة مضيق الدردنيل والبوسفور بغية الوصول الى البحر المتوسط، وقد احتج حلف شمال الاطلسي على ذلك. للمزيد انظر: عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد ،١٩٨٣، ص٤٠. وايضا انظر: نبية الاصفهاني، تركيا بين مطالب الوطنية والواقع الدولي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

وشهدت الفترة بين الاعوام ١٩٧٩ – ١٩٨٤ تغيرا مهما في العلاقات التركية العربية، اذ اتخذت تركيا مواقف عديدة عكست رغبتها في اعادة حساباتها ولكن لاعتبارات اقتصادية اكثر منها سياسية، خاصة وان تركيا كانت بحاجة الى المساعدات الاقتصادية وتحديدا من الدول المنتجة للنفط، علما ان الاقتصاد التركي كان على وشك الانهيار ودفعت الحاجة الاقتصادية التركية دفعت الى تعديل مسار سياستها الخارجية تجاه العرب من خلال القرارات التالية:–

١- ادانة تركيا قصف اسرائيل المفاعل النووي العراقي في حزيران عام ١٩٨١.

٢- عدم الاعتراف بمشروعية القرار الاسرائيلي المتخذ في عام ١٩٨١بضم هضبة الجولان[١].

٣- اعترافها بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر عام١٩٨٧ [٢].

الا ان هذه التغييرات لم تمنع تركيا من الحفاظ على علاقاتها مع اسرائيل حيث نظرت الى غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ على انه يضعف سوريا عسكريا[٣].

وتشير المصادر الى انه في اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، تلقت الخارجية التركية تقريرا من الخارجية الاسرائيلية جاء فيه: ((انه تبين من عمليات استجواب مجموعة من المسلحين الفلسطينيين الذين القي القبض عليهم مؤخرا وجود تعاون وثيق بين

---

(١) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، ١٩٩٠، ص٣٠٢.

(٢)خليل ابراهيم محمود، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٨٨، ص٦٩، وما بعدها.

(٣) هيثم الكيلاني، مجلة شؤون العسكري الغربي – الاسرائيلي في اطار المتغيرات الراهنة، مجلة شؤون فلسطينية العدد (٢٤٢) حزيران، عام ١٩٩٣، ص٤٢، وما بعدها.

المنظمات الفلسطينية والمنظمات الارمنية المناوئة لتركيا وبعض المنظمات اليسارية التركية))[1].

ومنذ اواخر الثمانينيات ومطلع التسعينات، بدأت العلاقات التركية الاسرائيلية تاخذ مسارا جديدا في التطور، ومنها اقامة برنامج تعاون سري بين تركيا واسرائيل، حول تطوير طائرة (ف/٤) عام ١٩٨٦ بكلفة (٤٠٠) مليون دولار[2].

وخلال الفترة بين الاعوام ١٩٩٠-١٩٩٣، بدأت مرحلة جديدة بين تركيا واسرائيل. ففي تصريح لوزير الخارجية التركي السابق (حكمت سيجين) قال انه: ((سيتم تطوير العلاقات التركية -الاسرائيلية في جميع الميادين ، وان ثمة تقارباً في وجهات النظر للتوصل الى اقامة تعاون بين البلدين بغية اعادة تنظيم المنطقة، والامر لم يعد يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط كما كان عليه في الماضي، غير انه من الصعوبة بمكان التكهن بما سيكون عليه الشرق الاوسط في المستقبل))[3].

ومثل العدوان الذي شنه التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على العراق منذ كانون الثاني عام ١٩٩١ بهدف تدمير قدراته الستراتيجية مؤشرات على بروز نظام دولي جديد تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية، ثم تلاه انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية ذلك العام ايضا، وافضت هذه التطورات الى تسارع الخطوات باتجاه اقامة علاقات معلنة ووثيقة بين تركيا واسرائيل.

فقد كان العدوان على العراق عام ١٩٩١ بداية تقارب اوثق بين تركيا واسرائيل، لتماثل الدوافع الحقيقة لموقفيهما ازاء العراق ((ذلك ان تعاظم قدرة العراق العسكرية لم

---

(١) ابراهيم خليل العلاف واخرون: العلاقات التركية – الصهيونية وانعكاساتها على الامن القومي العربي، مركز الدارسات التركية، الموصل، ١٩٩٨، ص١٦.وكذالك ايضا: خليل ابراهيم، مركز التطورات المعاصرة في العلاقات التركية، العربية مصدر سبق ذكره، ص٦٩.

(٢) وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،١٩٩٤، ص٢٨٩.

(٣) جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي، الجانب الامني، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

يكن مصدر قلق وازعاج لاسرائيل فحسب، بل وللمؤسسة العسكرية والقيادة السياسية التركية))(١).

وشهدت العلاقات التركية–الاسرائيلية في عهد (تانسوتشيللر) رئيسة الوزراء السابقة تطورا ملحوظا تزامن مع بدء تحرك عملية السلام على المسارات العربية – الاسرائيلية، وذلك بانعقاد مؤتمر (مدريد) عام ١٩٩١.

وقد زادت وتيرة هذا التطور بعد توقيع اتفاقيات السلام بين بعض العرب (الاردن) والجانب الفلسطيني مع اسرائيل. فقد حدث توسع ملحوظ في العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وبدأت هذه العلاقات تصل مرحلة الذروة بزيارة (تانسو تشيللر) عام ١٩٩٤ الى اسرائيل. وتأتي اهمية هذه الزيارة على مستويين:–

المستوى الاول: انها اول زيارة لمسؤول تركي على هذا المستوى الى اسرائيل منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٤٩ (٢).

المستوى الثاني: ابرام اتفاقيات مهمة بين الجانبين كاتفاق تعاون في مجال مكافحة الارهاب وفي مجال الاتصالات والتعاون العسكري ومشروعات المياه والتجارة الحرة(٣).

---

(١) خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي، الصهيوني، دراسات سياسية العدو الثاني السنة الاولى، ١٩٩٩، ص١٧.

(٢) خالد فياض، العلاقات التركية – الاسرائيلية، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٢٩)، تموز ١٩٩٧، ص١٨٢.

(٣) اشارت بعض التقارير الى ان الرئيس التركي قام بزيارة لاسرائيل، اعلن بعدها عن احتجاز السلطات التركية شحنة اسلحة ايرانية كانت مرسلة الى حزب الله في جنوب لبنان.وفي ٨ شباط ١٩٩٥ قام نائب رئيس الاركان التركي بزيارة لاسرائيل، بحث خلالها موضوع التعاون العسكري بين البلدين، وبعد مضي سبعة اسابيع على هذه الزيارة كشف التقارب عن توقيع اتفاقية بين تل ابيب وانقرة للتعاون في مجال التدريب العسكري وعلى الصعيد الاقتصادي، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٩٠ من (٢٦٣) مليون دولار خلال عام ١٩٩٠ الى نحو (٣٦٣) مليون دولار خلال عام ١٩٩٥.للمزيد انظر: ابراهيم خليل العلاف، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية – الصهيونية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

ووصل مسار تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية ذروته في شباط عام ١٩٩٦، بتوقيع اتفاقية للتعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين، للمزيد انظر: طلال محمود كداوي، الابعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي – الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

ومع بداية عام ١٩٩٥ بدأت اخبار التعاون العسكري والامني تتسرب الى الصحف، حيث اشارت تقارير عن وجود اتصالات تركية لتحديث طائرات فانتوم في اسرائيل لصالح القوات المسلحة التركية، وكذلك اهتمام تركيا بالتعاون مع اسرائيل في الانتاج المشترك للصواريخ الموجهة (١).

ثانيا: دوافع وابعاد الاتفاق التركي– الاسرائيلي عام ١٩٩٦واثاره الاقليمية.

ادركت تركيا اهمية الارتباط الستراتيجي مع اسرائيل بالنظر لاهمية اسرائيل لستراتيجية القطب الواحد في النظام الدولي الجديد كمرتكز اساسي في منطقة الشرق الاوسط، بعد ان فقدت الولايات المتحدة الامريكية ايران الشاه كمرتكز ثالث في المنطقة.

ومن منظور ادراكها الاهداف الستراتيجية مع اسرائيل، تنطلق تركيا لتحقيق التحالف الستراتيجي مع اسرائيل لكونهما الدولتين اللتين تتشابهان في كثير من السمات، فكلتاهما محاطة بدول تنخرط معها في علاقات تصارعيه، وكلتاهما تقع في الشرق ولكنهما تتوجهان الى الغرب (٢)*.

---

(١) خالد فياض، العلاقات التركية – الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٢) للمزيد انظر: عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الاسرائيلية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٣٨.

* في احداث حرب الخليج عام ١٩٩٠ وعند عقد مؤتمر مدريد ، بدأت الظروف تبدو اكثر ملائمة لصالح تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية وفي اثناء زيارة وزير الخارجية التركي (حكمت جتين) عام ١٩٩٣، صرح اننا نعيش حقبة زمنية جديدة ودورا جديدا في التعاون بين البلدين انظر : وصال نجيب العزاوي، ابعاد التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي، دراسة في الواقع والاهداف ، دراسات ستراتيجية، العدد(٥)، بغداد ١٩٩٨، ص٣٥٤. وكذلك انظر: صائب مصباح العاجز ، نظرية الامن الاسرائيلية ، مكان الطبع بلا، ١٩٩٤، ص٢٨ .

ومن خلال ادراك تركيا اهدافها الستراتيجية عموماً ومع اسرائيل خصوصا تنظر تركيا لذاتها على انها الدولة التي ليس مثلها دولة في الشرق الاوسط سوى اسرائيل التي تتشابه معها في كثير من السمات منها [١]:-.

أ- ان كلاهما محاط بدول تنخرط معها في علاقات تصارعيه منذ نشأتها حتى الان.

ب- ان تركيا محاطة بكل من سوريا والعراق وارمينا وروسيا وايران وبلغاريا واليونان ولديها مشاكل وحسابات خاصة مع كل دولة.

ج- اسرائيل محاطة بالدول العربية.

د- ان كلا منهما تقع في الشرق ولكنهما تتوجهان الى الولايات المتحدة الامريكية والغرب عموما.

وجاء تصريح رئيس تركيا (سليمان ديميريل) ليؤكد حقيقة الترابط التركي-الاسرائيلي ودورهما في المنطقة، اذ صرح في ١١/ اذار عام ١٩٩٦ قائلا:((تركيا واسرائيل دولتان كبيرتان ومهمتان في الشرق الاوسط)) [٢]. ودخلت العلاقات التركية – الاسرائيلية مرحلة جديدة من التعاون العسكري او بالاحرى الستراتيجي مع توقيع الجانبين اتفاقا للتعاون العسكري في ١٩٩٦/٢/٢٣، ولم يتم الاعلان عن هذا الاتفاق الا بعد زيارة الرئيس (ديميريل) لاسرائيل في اذار عام ١٩٩٦[٣].

---

(١) خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي – الصهيونية، مصدر سبق ذكره، ص١٨.وكذالك انظر :ابراهيم الداقوقي، العلاقات الاسرائيلية – التركية في الذروة قضايا دولية (٣٢٥) باكستان، ١٩٩٦، ص٢٠.

(٢) ابراهيم الداوقوقي، العلاقات الاسرائيلية – التركية في الذروة، مصدر سبق ذكره، ص٢٠، وايضا: جمال علي زهران، قياس قوة الدولة، اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي – الاسرائيلي مجلة المستقبل الغربي العدد (٤٦) نيسان ١٩٩٣، ص٤٠-٦٠.

(٣) ابراهيم الداقوقي، المصدرالسابق اعلاه، ص٢١.

وما يزال الغموض يكتنف هذا الاتفاق نتيجة عدم وضوح التفسيرات التركية الرسمية المقدمة حتى الان سواء للدول العربية او الاسلامية. وبغية دراسة طبيعة هذا الاتفاق واهدافه، سنحاول بحثه في محورين اساسين هما:

المحور الاول: الاتفاق التركي – الاسرائيلي (طبيعته، بنوده)

يشكل الاتفاق التركي– الاسرائيلي مقدمة لاعادة المنطقة العربية الى معاناة تجربة الاحلاف العسكرية والتحالفات الاقليمية المرتبطة بمشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط، مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات في موازين القوى الاقليمية والدولية.((التحالف التركي– الاسرائيلي منظومة امنية بابعاد سياسية واقتصادية..))[١]. اضافة الى ان امريكا طرف مهم في التحالف التركي–الاسرائيلي بحكم علاقتها الوثيقة بطرفيه. ((ان فكرة اقامة التحالف العسكري الجديد في المنطقة تحظى بدعم مباشر من الرئيس الامريكي بيل كلنتون))[٢].

وتضمن الاتفاق التركي– الاسرائيلي عام ١٩٩٦ بنودا عديدة شملت التنسيق والتعاون العسكري والامني والاستخباري بين الجانبين. ان ما جرى بين الجانبين التركي و الاسرائيلي يمثل تعاونا عسكريا وستراتيجيا، احد اهدافه الرئيسة هو التهديد او الضغط على بلدان عربية بالاساس في ما يسمى بمنطقة الشرق الاوسط[٣]. وفيما يلي عرض وتحليل لبنود الاتفاق التركي – الاسرائيلي المبرم في شباط عام ١٩٩٦ والاتفاق اللاحق في اب عام ١٩٩٦.

١- بموجب هذا الاتفاق يتم تعاون وثيق بين القوات الجوية التركية والاسرائيلية يسمح للسلاح الجوي لكلتا الدولتين باستخدام المجال الجوي للدولة الاخرى والقيام بتدريبات مشتركة،

---

(١) الاهرام، ١٩٩٦/٣/١٣، ص٥، الاهرام ١٩٩٦/٤/١١، ص١١.

(٢) فهمي هويدي، مالا ينبغي السكوت عليه، الاهرام ١٩٩٦/٧/٢، ص١١.

(٣) جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية في التسعينيات القاهرة، مركز الدارسات والبحوث السياسية، ١٩٩٦، ص٢٩ ؛ عوني عبد الرحمن، انعكاسات التحالف التركي– الصهيوني ومحاور التأثير في الامن القومي العربي، دراسات سياسية، العدد الثاني السنة الاولى، ١٩٩٩، ص٤٧.

كما يسمح للطائرات الاسرائيلية بالوجود في قاعدتين جويتين تركتين هما (انجيلرليك وقونيا)[١].

ان ابعاد هذا التعاون يمثل خطراً فظا على سوريا وايران، اذ انه بموجب هذا الاتفاق تستطيع اسرائيل احكام قبضتها على سوريا لتنالها شمالا وجنوبا، وتعريض مصالح ايران في بحر قزوين للخطر.. الخ [٢].

٢- اجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة والقيام بدوريات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع اعمال عدوانية في شرق البحر المتوسط، وكأجراء متمم لنشاط الاسطول السادس الامريكي في المنطقة [٣].

٣- بموجب الاتفاق العسكري في اب عام ١٩٩٦، قامت اسرائيل بتحديث (٥٤) طائرة تركية من طراز (أف -٤) في اطار برنامج بكلفة (٦٠٠) مليون دولار، وهذا يعكس حقيقة مفادها ان الاتفاق العسكري التركي-الاسرائيلي لم يحظ بالموافقة الامريكية فحسب، وانما بالدعم المادي من جانب واشنطن [٤].

---

(١) ذكرت الاهرام المصرية، ان اكثر من(٣٠) طيارا اسرائيليا يقومون بالتدريب في قاعدة (قانيا) بموجب الاتفاق التركي-الاسرائيلي. وان طيارين من سلاح الجو التركي تلقوا تدريبات في اسرائيل على نموذج من طائرة (لافي) الحربية، الاسرائيلي. للمزيد: الاهرام ١٩٩٦/٦/١٦، ص٨، الاهرام ١٩٩٦/٦/١٠، ص١.

(٢) عوني عبد الرحمن، انعكاسات التحالف التركي – الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣ ،وكذالك انظر: جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

(٣) خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي – الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص١٥، يهودا فالح، اتجاهات نظرية الامن الاسرائيلية مجلة الملف العدد٣٩/٣ وكالة المنار للصحافة والنشر، قبرص حزيران، ١٩٩٠، ص١٩٥.

(٤) الاهرام ١٩٩٦/٦/٢٠، ص١ ؛ جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

٤- ان تركيا وبموجب اتفاقها العسكري مع اسرائيل قبلت تقديم تسهيلات للاخيرة تستطيع بموجبها نصب اجهزة تنصت في اراضيها لرصد اية تحركات عسكرية في المنطقة. ذكر رئيس الاركان التركي في ١٩٩٦/٤/٧: ((ان اسرائيل سيمكنها بموجب الاتفاق مع تركيا التنصت الالكتروني على سوريا وايران من داخل تركيا، بينما ستساعد تركيا في اقامة تجهيزات الكترونية على حدودها مع سوريا والعراق وايران، بالمقابل تعهدت اسرائيل بتزويد تركيا ببعض المعلومات الاستخبارية والصور الملتقطة بواسطة اقمارها الصناعية عن تحركات حزب العمال الكردستاني التركي (P.K.K)، سواء في جنوب شرق تركيا او شمال العراق [(١)].

المحور الثاني: انعكاسات الاتفاق التركي – الاسرائيلي واثاره الاقليمية

ان انعكاسات واخطار الاتفاق التركي- الاسرائيلي عام ١٩٩٦ ملموسة في اكثر من مدى، بدءا بالحدود الاقرب (سوريا والعراق وايران) ثم الحدود المتمثلة بشبه الجزيرة العربية وذلك بمحاصرتها من جهتين، من جهة الخليج وذلك بالتهديد الدائم لايران، ومن جهة البحر الاحمر بالبرهان على تأهيل الاردن ليكون شريكا في التحالف الستراتيجي، الذي تحوك خيوطه الولايات المتحدة الامريكية، ليصبح خليج (العقبة) منفذا للوصول الى باب المندب.

---

(١) ان للاتفاق التركي – الاسرائيلي ارتباطات وثيقة الصلة بالاتفاق العسكري الامريكي، الاسرائيلي، حيث تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تحقيق ستراتيجية الاحتواء المزدوج للعراق وسوريا وايران، وان الاتفاق التركي- الاسرائيلي في ارتباط بالستراتيجية الامريكية يتيح لاسرائيل عمقا اقليميا وستراتيجيا جديدا ((الاجواء والمياه التركية))، وهذا له انعكاسات على دول المنطقة وعلى تركيز الضغط باتجاه سوريا ... الخ. كذلك فان وزير الدفاع الامريكي اكد خلال مباحثاته مع نظيرة الاسرائيلي التزام واشنطن بالحفاظ على التفوق النوعي الاسرائيلي ... مضيفا ايضا التعاون الوثيق بين البليدين في مجال مكافحة الارهاب.انظر: الاهرام ١٩٩٦/٤/٣٠، الاهرام ١٩٩٦/١٠/١٧.

وعلى الرغم من اتساع نطاق البلدان المستهدفة بالاتفاق التركي الاسرائيلي ليشمل بلداناً عربية مثل سوريا والعراق واخرى مجاورة غير عربية وتحديدا ايران [١] ، الا ان المستهدف الاساسي منه هو الجانب العراقي والسوري.

واشارت صحيفة (يديعوت احرونوت) الى: ((ان تركيا تقع عمليا في الفناء الخلفي لسوريا، لذا فان أي تدريبات جوية في هذا البلد، ستكون بمثابة رادع اساسي مهم)) [٢] وان سوريا تبدو اكثر البلدان العربية استهدفا باتفاق التعاون العسكري التركي- الاسرائيلي لاسباب منها:

أ- ان العلاقات التركية-السورية والسورية-الاسرائيلية تتميز بطابع تصارعي او نمط صراعي.

ب- تزايد وتنامي القدرات العسكرية لسوريا خاصة وانها أي (سوريا) تمتلك اسلحة متقدمة اهمها صواريخ (سكود) ورؤس كيمياوية صالحة للنقل بهذه الصواريخ.

ت- ان التنسيق الاسرائيلي- التركي تجاه سوريا جاء عبر دعوة اسرائيل الى الضغط على دمشق لانهاء دعمها لحزب العمال الكردستاني التركي[٣].

ان (تيميل اسكيت) المسؤول في وزارة الخارجية التركية اعلن: ((ان تركيا لا يمكن ان تعطي المياه لسوريا تطوعا انما اكراماً لعملية السلام في الشرق الاوسط)) [١].

---

(١) اكدت الاهرام المصرية ان المسؤولين العسكريين في حلف شمال الاطلسي بدءوا تحقيقا عاجلا لدراسة التقارير التي تؤكد ان ايران ستكون قادرة على انتاج نوع متقدم من الاسلحة الكيمياوية خلال عام واحد، الامر الذي يشكل خطرا شديدا على استقرار منطقة الخليج والشرق الاوسط بأكمله، وان اسرائيل كانت قد هددت بتوجيه ضربة وقائية، اذا نجحت ايران في انتاج اسلحة الدمار الشامل.الاهرام ١٩٩٦/١٠/١٤، ص٤.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧، ص٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٧.

وقد صرح وزير الدفاع التركي ((اننا نعرف ان سوريا غير قادرة على خوض حرب مع تركيا بسبب انشغالها بحالة حرب مع اسرائيل ... وبيدنا سلاحان لردع سوريا، المياه والقوة العسكرية)) [٢].

وترى اسرائيل في التحالف الستراتيجي مع تركيا، وخاصة الاتفاق العسكري عام ١٩٩٦ ثقلا مضادا لايران والعراق وسوريا على حد سواء.

ولقد ترتب على العمل بالاتفاق العسكري التركي–الاسرائيلي الذي يفتح المجال الجوي التركي باكمله امام السلاح الجوي لاسرائيل امكانية قيام الاخيرة بتوجيه ضربة عسكرية جوية لاية دولة عربية (سوريا) او غير عربية (ايران)، خاصة من مناطق لا تتوقعها هذه الدول، مما يعكس

دلالات خطيرة لهذا الاتفاق ويشكل تهديدا مباشرا لكل من سوريا والعراق وايران وبقية الدول العربية[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٣) اشارت وزارة الدفاع الاسرائيلية في ١٩٩٦/٦/٩ الى ان قدرات سلاح الجو الاسرائيلي تزيد على تلك كان يتمتع بها قبل (١٥) عاما لدى ضرب المفاعل النووي العراقي في حزيران عام ١٩٨١.ويأتي العراق في المرتبة الثالثة بين اعداء اسرائيل يعد (سوريا وايران) فعلي الرغم من تعرض العراق لعقوبات دولية بعد حرب عام ١٩٩١، فان العراق بعد رفع الحظر المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠ سيتمكن من استعادة قدرته على

كما صرح بعد زيارته الى اسرائيل في ١٩٩٧/٥/٥ ((ان اسرائيل وتركيا قلقتان من جهود سوريا وايران لتطوير قدراتهما في مجال الحرب الكيمياوية والصواريخ البالستية، وان امتلاك مثل هذه الدول اسلحة دمار شامل يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط، ولكن ايضا لحلف شمال الاطلسي))[١].

وفي نهاية الامر نستنتج ان محصلة الاتفاق التركي– الاسرائيلي، اسهم في زيادة الضغوطات على الجانب العربي، عموما ازاء طرفي التحالف (الاسرائيلي والتركي)، مما يدفع بعضهم الى القول ان عملية ادخال الانظمة الالكترونية والمعلوماتية على الاسلحة التركية والاسرائيلية ستتشكل ميزة فريدة لطرفي التحالف.

وان هذا التعاون وفي اطار تزايد الدعم العسكري الامريكي لطرفي الاتفاق (التركي – الاسرائيلي) يؤدي الى زيادة قدراتها العسكرية وتطويرها، والتي لا تشكل فحسب رادعا لدول مجاورة غير عربية كاليونان او ايران، وعربية كالعراق وسوريا، خاصة في ظل التوترات المتزيدة معها بسبب مشكلات المياه وامن الحدود وغيرها.

ثالثا: دور المؤسسة العسكرية التركية وموقفها من التحالف التركي – الاسرائيلي

لعبت المؤسسة العسكرية التركية، باعتبارها اقوى واكبر مؤسسات الدولة واكثرها تنظيما والقوة الاساسية الضامنة لاسس الدولة العلمانية القائمة على مبادئ اتاتورك، لعبت دورا محوريا من خلف الستار في العديد من القضايا والمشكلات في الحياة السياسية التركية.

ان من مظاهر سمات الجيش التركي التمسك بمبادئ اتاتورك الستة وهي: الجمهورية والشعبية والقومية والعلمانية والدولية والثورية الاصلاحية. كما يعتبر الجيش الكمالية بمثابة الضمان الاكيد لازدهار الجمهورية، وكان مفهوم حماية الثورة الكمالية لدى قيادة الجيش التركي المسوغ الذي تحركت على اساسه في الاعوام ١٩٧١،١٩٦٠، ١٩٨٠. ارتبط نمو

انتاج اسلحة كيمياوية في وقت قصير جدا.انظر: جلال عبد الله معوض، نظر العلاقات التركية – الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(١) احسان بكر، جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة، الاهرام ١٩٩٧/٥/١١.

المؤسسة العسكرية في مرحلة متقدمة من حياة الدولة بالدور الذي قام به الجيش العثماني في بناء امبراطورية واسعة الارجاء، وتميزت الدولة العثمانية بانها دولة ذات طابع حربي، وفي حالة حرب دائمة.لذا اصبح العسكريون يتدخلون في امور الدولة الادارية والسياسية، فظهر دور الانكشارية، تلا ذلك دور الضباط الاصلاحيين الذين احتكوا بالغرب وتأثروا به. ثم نشوء حركات اصلاحية، من اهمها لجنة الاتحاد والترقي التي كان للضباط دور اساسي في نشوئها، فكانت لها تنظيمات وجماعات قامت بمحاولات عديدة لقلب نظام الحكم والتدخل في شؤون الدولة الاخرى، والتي ادت بالنهاية الى قيام الجمهورية على اكتاف الجيش وبقيادة قائد عسكري هو (مصطفى كمال). ان حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ كان مرتبطا بشكل وثيق برجال الجيش. ولعل اكثر تجارب الحكم العسكري المباشر التي عرفتها تركيا وضوحا هي تجربة الحكم العسكري في انقلابي ٢٧/ايار عام ١٩٦٠، ١٢/ايلول / عام ١٩٨٠، حيث تولت المؤسسة العسكرية سلطة اصدار القرار السياسي ودون مشاركة من اجهزة اخرى غير عسكرية، ولذا فهي مارست وظائف النظام السياسي التقليدية التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وتستمد هذه المؤسسة العسكرية اهميتها من:-

١- التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة، وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية.

٢- ان لمعظم القيادات العسكرية التركية رؤية ستراتيجية واضحة للامن القومي.

٣- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

٤- ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية [١].

---

(١) ان الدستور التركي لعام ١٩٨٢، وشكل غير مباشر، يمنح المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الامن القومي، وان القوات المسلحة التركية هي المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي خارجيا وداخليا، ولهذا لا تعتبر اقطابها أي تدخل عسكري انقلابا بل تدخلا دستوريا لحماية الامن القومي.انظر: عبد الوهاب القصاب، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدرعات الامن القومي التركي، دراسات سياسية، العدد الثاني، لسنة الاولى، ١٩٩٩، ص٥٢، وايضا انظر: خير الدين

وعليه فان الضباط الاتراك يؤمنون ايمانا عميقا بمبادئ (اتاتورك) ومستعدون للدفاع عن النظام العلماني وذلك في حالة حدوث ما يلي:-

أ- فقدان اسس النظام العلماني.

ب-محاولة دفع الحكم نحو الشريعة الاسلامية.

ج- وجود الخطر الشيوعي.

د- الحركات الانفصالية وخاصة تشكيل دولة كردية.

ه- عدم تمكن السياسيين من الوقوف امام هذه المخاطر(١).

ولكن الملاحظ ان القوات المسلحة التركية، وهي تمارس دورها، لا تتمسك بالسلطة السياسية الى الابد، بل انها سرعان ما تترك السلطة واللعبة البرلمانية لتستأنف دورها، بعد ان تنجز اهدافها بابعاد السياسيين الذين تحملهم المسؤولية، ويبدأ تدخلها بتوجيه انذار الى رئيس الجمهورية، او رئيس الوزراء، يتضمن مطالب محددة، ثم تتحرك القوات المسلحة بعد ذلك لتولي السلطة عند عدم تنفيذها(٢).

وبشأن الالتزام الناشئ عن التحالف الستراتيجي بين تركيا واسرائيل عام ١٩٩٦ نجد ان المؤسسة العسكرية التركية كان لها الثقل الاساسي في هذا الاتفاق خاصة بعد ان وقع نائب رئيس هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة التركية اتفاقية التحالف الستراتيجي بين بلاده واسرائيل في ٢٣ شباط عام ١٩٩٦، والتي تتألف من اعلان مبادئ باربع مواد هي:-

١- انشاء المنتدى الامني للحوار الستراتيجي بهدف رصد الاخطار المشتركة التي تهدد امن كل من تركيا واسرائيل.

٢- ان تقوم اسرائيل بنصب اجهزة تنصت الكترونية في تركيا.

عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين دار الجليل للطباعة، دمشق، ١٩٩٦، ص٢٣٢.

(١). انظر: احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠ دار الحرية للطباعة، بغداد١٩٨١، ص٦٠٠.

(٢) عبد الوهاب القصاب، المؤسسة العسكرية...، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

٣- التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية وصور الاقمار الصناعية.

٤- تحديث سلاح الطيران التركي.

واشار وزير الدفاع التركي الى الاتفاق – الاسرائيلي بـ (ان تركيا اضطرت الى اعادة درس موقفها الستراتيجي في ضوء الاتفاقات العسكرية بين سوريا واليونان) [(١)].

وفي ١٥ نيسان ١٩٩٦ اعتبر مسؤول الشؤون الخارجية في حزب الرفاه الاسلامي النائب (عبد الله غول) ان الشروع في تنفيذ الاتفاق التركي – الاسرائيلي امر يعني هيئتي الاركان في جيش البلدين، ورأينا واضح وهو اننا لا نقبل تغيراً ستراتيجياً في المفهوم الامني من دون علم اعضاء الحكومة [(٢)].

الا ان زعيم حزب الرفاه الاسلامي يسعى من وراء الاتفاق مع اسرائيل الى ايجاد نوع من التوازن في العلاقات الخارجية لحكومته وخصوصا بعد الاتفاقات في مجال الطاقة والتجارة التي وقعها مع عدد من الدول الاسلامية ومنها ايران، اضافة الى مراعاة شعور المؤسسة العسكرية ذات التوجه الغربي[(٣)].

واعلنت نائبة رئيس الوزراء التركي وزيرة الخارجية (تانسوتشيلر) في ١٥ اب ١٩٩٦.

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

(٢) وفي ١٩٩٦/٥/١٦ نجا الرئيس التركي (سليمان ديميريل)، من محاولة اغتيال قام بها اسلامي احتجاجا على الاتفاق العسكري الجوي بين تركيا واسرائيل الذي يسمح لطائرات من البلدين بالقيام بطلعات جوية في اجواء البلد الاخر.وكذالك انظر:عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات...، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

(٣) ولدت حكومة (نجم الدين اربكان) زعيم حزب الرفاه بالتحالف والتناوب مع (تانسوتشيلر) رئيسية حزب الطريق الصحيح على قاعدة التعاون من اجل استقرار ومستقبل تركيا.وقد وافق (اربكان) على تولي (تشيلر) وحزبها وزارات القوة (الخارجية والداخلية والدفاع) في مقابل تولي حزبه (١٩) وزارة معظمها خدماتية.وانه حاول جاهدا ان يتحاشى الدخول في مواجهة مع حزب الطريق الصحيح والجيش حول قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية والمؤسسة العسكرية.اصبح (نجم الدين اربكان) يوم ١٩٩٦/٦/٢٨ اول رئيس وزراء اسلامي من جمهورية علمانية تركية.انظر: عايدة العلي سري الدين، العب والفرات، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

((ان بلادها: ستقول نعم لكل الاتفاقات مع اسرائيل مؤكدة ان الحكومتين ستوقعان قريبا اتفاقا للتعاون في مجال الصناعة العسكرية))[1].

كما دافع رئيس الوزراء التركي (نجم الدين اربكان) عن الاتفاق العسكري الذي وقعته تركيا مع اسرائيل، خاصة في مجال اعادة تحديث الطائرات التركية من طراز (أف –٤) فقال: ((ان تل ابيب هي افضل من يملك مثل هذه التكنولوجيا..)). وقد واجه اربكان الانتقادات التي تعرض لها لدى زيارته الى (طهران) بسبب الاتفاق التركي – الاسرائيلي فقال: ((لو كانت ايران تمتلك مثل هذه التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها اسرائيل، لكان وقع الاتفاق مع ايران عوض اسرائيل الا انه لم يجد افضل من الدولة العبرية في هذا المجال))[2].

واشارت مصادر تركية الى ان الجيش سيراقب حزب (الرفاه) عن كثب وسيسهر على الا يحاول تقويض المبادئ العلمانية للدولة. والمعلوم ان حزب (الرفاه) يعارض اتفاق التعاون العسكري الجوي بين تركيا واسرائيل، ويفضل انتماء تركيا الى حلف عسكري اسلامي على انتمائها الى حلف شمال الاطلسي، ويدعو الى سوق اسلامية مشتركة، ومعارضة العضوية الكاملة في اتحاد الاوربي. الا انه تم تطويق (اربكان) بالثوابت الخارجية، اذ قالت (تانسوتشيلر)، ((ان الاتفاق التركي – الاسرائيلي سوف يستمر، انه تعهد من الدولة التركية تجاه اسرائيل))[3].

---

(١) عبد الوهاب القصاب، دور المؤسسة العسكرية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

(٢) خالد فياض، العلاقات التركية الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.
وايضا: عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات ...، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

(٣) وتحدثت الصحف التركية عن تخلي (نجم الدين اربكان) عن معارضة توقيع اتفاق عسكري جديد مع اسرائيل، عقب اجتماعه الاخير مع وزير الدفاع (طوران تايان) وعدد من الضباط الكبار في الجيش التركي.ونقلب صحيفة (حريت) عن وكيل وزارة الخارجية التركية (اونر اويمان) ان كل المسائل الخاصة بالاتفاق مع اسرائيل للتعاون في الصناعات العسكرية قد سويت.انظر:عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣، وكذالك انظر: خالد فياض، العلاقات التركية – الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

ومما سبق يمكن القول ان الاعلان عن ابرام الاتفاق التركي– الاسرائيلي في حزيران عام ١٩٩٦، بعد فترة قصيرة من تشكيل حكومة (يلماز) الائتلافية، جاء ليحقق مزايا عديدة داخلية وخارجية للمؤسسة العسكرية التركية في دورها النافذ في المساهمة مع الولايات المتحدة الامريكية في صياغة وتحديد اتفاق الطرفين بشان الخوف من العدو الجديد البازغ المتمثل في الاصولية الاسلامية التي باتت تطرق ابواب تركيا بعنف المتمثلة بقضية حزب الرفاه ذي التوجه الاسلامي، وبالتالي فان التحالف الستراتيجي مع اسرائيل يضمن لتركيا مكانة مهمة في الستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط.

المبحث الثاني
العلاقات التركية مع سوريا والعراق

تتأثر السياسات الخارجية لكل من العراق وسوريا حيال تركيا بعدد من المحددات الرئيسة، من بينها التالي:–

أ- حدود الدور الاقليمي.

ب- درجة القرب الجغرافي.

ج- التداخل الديمغرافي.

د- المشكلة الرئيسية المؤثرة على علاقات العراق وسوريا مع تركيا.

هـ – حجم الالتزام الايدولوجي ومضمون هذا الالتزام، وحجم الموارد والتبادل الاقتصادي والتجاري.

وان من الاهمية بمكان في تحليل المحددات والمؤثرات ادراك اولوياتها واوزانها النسبية والوعي بالمحددات والمؤثرات المضادة، فمن دون هذا الوعي وهذا الادراك سيكون من المتعذر فهم كيف تصرفت تركيا عندما وقعت الاتفاق العسكري مع اسرائيل في حزيران عام ١٩٩٦.

ان الاجابة على ذلك، تقتضي الاشارة الى حقيقة مفادها، ان الاتفاق له عناوين متعددة: اهمها ما يلي:–

أ- ان العلاقات التركية – الاسرائيلية المعروفة تاريخيا لن تتغير رغم الظروف، بل سوف يتم تعزيزها بمزيد من الاتفاقات العسكرية.

ب- انها رسالة الى دمشق تفيد ان تركيا، ورغم التطورات الحاصلة، حسمت خيارها الستراتيجي واختارت اسرائيل على حساب علاقاتها العربية بشكل عام وعلاقاتها مع سوريا والعراق بشكل خاص.

ج- وتركيا بوصفها دولة المنبع تستطيع ان تتحكم بالتدفقات المائية الى كل من سوريا والعراق والى الاردن وفلسطين ودول الخليج العربي، اذا انشئ خط انابيب السلام [١].

اولاً: العلاقات التركية – السورية – العراقية ومشكلة الاكراد

ان سياسة تركيا ازاء سوريا والعراق او غيرها من دول الجوار تحكمها ثوابت معينة تتعلق بمصالحها، فالاختلاف الذي قد تحدثه هذه التغيرات سيتعلق على الارجح باليات تحقيق هذه المصالح او بعملية ترتيب اولويات المصالح والاهداف، وفقا لظروف تركيا الداخلية وقدراتها وخصائص الاطار الاقليمي والدولي. فتركيا تعاني من مشكلات منها العنف السياسي المرتبط بـ حزب العمال الكردستاني التركي (P.K.K)، ومنظمات اسلامية متطرفة[٢].

---

(١) يعد مشروع انابيب السلام، الذي اقترحة (اوزال) عام ١٩٨٧، وجددت الدعوة اليه عام ١٩٩١، جزءا من المسمى التركي لاستخدام المياه كاملا رئيسيا في السلام في الشرق الاوسط.. وفكرة المشروع تقوم على بناء خطي انابيب للمياه ينطلقان من تركيا، طول الخط الاول (١٦٤٥) وطول الثاني (٢٤٢٢)ميلا ويصل الى دول الخليج العربي، للمزيد انظر: سعد ياسين رشيد، التحديات الامنية للنظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعةبغداد،٢٠٠٠، ص١٠٢.

وكذالك ايضا: جلال عبد الله العوض، تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٥.وكذالك: خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي–الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٢) ان الدساتير التركية التي صدرت في الاعوام ١٩٢٤، ١٩٦١، ١٩٨٢، لم تنص على اية حقوق او نص يميز الكرد، باعتبارهم قومية اخرى غير القومية التركية، وانما اعتبرت الشعب التركي شعبا واحدا ليس فيه قوميات لذا فان تركياتقف موقفاً حازماً من القضية الكردية، فهي لا تتوانى في حرب او قمع أي نشاط او تحرك يبدر من الحركة الكردية بشدة متناهية يقول الجنرال (كنعان افرين) عام ١٩٨١:((ان جميع الاتجاهات الانفصالية سيتم سحقها دون رحمة ... والاكراد موجودون، ولكننا لن نسمح لهم بتقسيم البلاد، فهم لن يتمكنوا من اخذ أي شيء منا، ونعمل كل ما في وسعنا لكي نجتث هذه المسالة من جذورها..)) انظر: احمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية العدد (٤٨) بغداد ٢٠٠٣، ص١١ وما بعدها.كذالك انظر: محمد مصطفى شحاتة، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسية الدولية العدد (١٠٧) لسنة ١٩٩٢، ص٢٩١.

وتعاني تركيا منذ اب عام ١٩٨٢ حركة تمرد كردي في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الاكثرية الكردية (١٠–١٢) مليون نسمة، والتي تشهد عمليات عسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي[١].

ولا يقتصر تأثير المشكلة الكردية على السياسة الداخلية التركية، وانما يمتد الى سياسة تركيا ازاء العراق وسوريا، الامر الذي كان يدفع بالمسؤولين الاتراك الى التهديد بملاحقة اوكار حزب العمال الكردستاني، حتى ولو كانت في دول مجاورة.

فقد سبق وان هدد أوزال في ٢٨ اب عام ١٩٨٩ عندما كان رئيساً للوزراء بارسال الجيش التركي الى خارج الحدود من اجل اقتلاع جذور الارهابيين بحسب تعبيره. واكد مرة اخرى انه يعرف اين تقع اوكارهم.

وفعلا هاجمت القوات التركية مواقع الحزب (P.K.K) (حزب العمال الكردستاني) داخل الحدود العراقية واعلن الرئيس (اوزال) ان تركيا لن تتردد في الهجوم على مواقع الاكراد حتى ولو كانت هذه المواقع خارج تركيا. وتم تحليل العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية من حيث اهدافها المعلنة وهي تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني في المنطقة، او غير المعلنة وهي مراعاة وجهة نظر تركيا ومصالحها من جانب الاطراف كافة المعنية بمستقبل العراق السياسي[٢].

---

(١) محمد مصطفى، الحركة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٢.

(٢) ان الجيش التركي كثف عملياته ضد اكراد تركيا، وخصوصا عند سفح جبل (كودي) في شمال شرق محافظة (سيرفاك) المحاذية للحدود العراقية، وان الطائرات والمروحيات الحربية دمرت ثلاثة معسكرات لعناصر حزب العمال الكردستاني في (سيرناك) وفي (تونجلي)، وقتلت ما يقرب من (١٥٠–٥٠٠) من عناصر الحزب.ويبدو ان العمليات العسكرية التركية المتتالية لم تكن حربا استنزفيه ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وانما كانت تهدف الى مسح القرى والاقاليم الكردية التي قد يلجأ اليها المسلحون الكردية.انظر: وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره ،ص١٩٠ – ١٩١.

وخلال الفترة من اب عام ١٩٩١ وحتى تموز عام ١٩٩٦، نفذت القوات التركية (١٤) غارة جوية، (٨) غزوات برية ضد انصار حزب العمال الكردستاني التركي في المنطقة الشمالية داخل العراق، مستغلة غياب سلطة الدولة العراقية في المنطقة الشمالية.

وقد اعلن رئيس الاركان العامة التركي الجنرال (دوغان غوريس) ان القوات المسلحة التركية نفذت عملية عسكرية استهدفت قوات الحزب في معسكر (عين زالة) شمال العراق في ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٩٤ اسفرت عن مقتل (٥٠٠) من مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي.

واتهمت الحكومة التركية العراق بدعم ومساندة (P.K.K)، مستندة في ذلك الى ما اشارت اليه بعض المصادر الكردية بشأن وجود اتفاق بين حكومة العراق وتنظيم (P.K.K) جرى عام ١٩٩١، الا ان (عبد الله اوجلان) نفى وجود أي اتصال مع الحكومة العراقية وانها لم تقدم أي مساعدة او سلاح[١].

وفي ٢١ ايلول عام ١٩٩٦ نسب الى (تانسوتشيللر) قولها: ((ارسلنا وفدا الى الرئيس العراقي لنقول له اذا كان يمكنه فرض سلطته المركزية في شمال العراق، فنحن موافقون، وستلغي انقرة خططها لاقامة منطقة امنية داخل العراق اذا ما اتخذ خطوات ضد حزب العمال الكردستاني التركي الذي يشن هجمات على اراضي تركيا انطلاقا من شمال العراق، ولا نزال نتحدث معه، ونحن مهتمون بمعرفة ما يستطيع عمله وما هو مستعد لفعله، فاذا استطاع ان ينشئ قدرا من السلطة في شمال العراق ينهي تسلل الارهابيين سيلائمنا ذلك)).

الا ان (تشيللر) تراجعت عن تصريحاتها تلك، واصدرت بيانا جاء فيه: ((ان تصريحاتها هذه استخدمت بطريقة تؤدي الى سوء فهم جدي يتعلق بسياسية تركيا تجاه العراق، وان تركيا تؤيد سيادة العراق ووحدة اراضيه))[٢].

---

(١) وصال نجيب عارف، القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.وكذالك انظر: محمد مصطفى، الحركة الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٢.

(٢) ١– الحياة (لندن) ١٩٩٦/٩/٢٣، ص٦.

ونفت (تشيللر) في هذا البيان ان تكون انقرة قد اعطت العراق الضوء الاخضر للسيطرة على مناطقه الشمالية، واكدت عدم وجود خلافات جوهرية بين بلادها والولايات المتحدة الامريكية بشأن سياسة التعامل مع العراق[١].

ويلاحظ في هذا الخصوص، انه رغم اعلان تركيا الظاهر بانها تؤيد سيادة العراق ووحدة اراضيه فانها في الوقت نفسه، كانت قد دخلت في مفاوضات مع كل من (مسعود البارزاني) زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني و (جلال الطالباني) زعيم حزب الاتحاد الوطني.

ان لتركيا مصلحة اقتصادية في التعامل مع هذه الاحزاب، خاصة مع (مسعود البارزاني) في اطار الاوضاع القائمة آنذاك ((غياب سلطة الدولة العراقية في شمال العراق)) لاجل تحقيق اهدافها العديدة في مقدمتها ما يلي: -

أ- تأمين انبوبي نقل النفط العراقي الممتدين اليها عبر مناطق العراق الشمالية، التي باتت خاضعة لسيطرة قوات حزب (مسعود البارزاني)، خاصة بعد استئناف ضخ النفط عبر الانبوبين، تطبيقا لقرار النفط مقابل الغذاء.

ب- الطبيعة الصراعية مع حزب (P.K.K).

ج- ان تركيا ما تزال تتعامل مع مشكلتها الكردية من منظور الخيار الامني والعسكري في المقام الاول، باعتبارها مشكلة ارهابية وترفض من حيث المبدأ منح اكرادها أي قدر من الحكم الذاتي، ولهذا فهي مستعدة للدخول في اية مفاوضات اياً كان الطرف المقابل، شرط ان يؤدي هذا الاتفاق او المفاوضات الى القضاء على تجمعات حزب (P.K.K)، وهو ما حصل باتفاقها مع (مسعود البارزاني)[٢].

٢- ذكرت الاهرام المصرية: ان واشنطن وانقرة اتفقنا بصورة حازمة على تقليص نفوذ حكومة بغداد في شمال العراق الى ادنى درجة، ويعتزمان ضمان استمرار الوضع هناك من دونه، ولا تعارض واشنطن انشاء تركيا منطقة امنية في شمال العراق، طالما انها مؤقتة ... الاهرام ١٩٩٦/٦/٢٥، ص٨.

(١) الاهرام ١٩٩٦/٩/٦، ص٦.

(٢) على الرغم من التنسيق التركي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في شمال العراق للقضاء على P.K.K فان هذا الاتفاق لم يحقق النتائج الموجودة منه، اذ تجددت عمليات ((P.K.K)) داخل تركيا نفسها، ومنها عملية ١٩٩٧/٨/١٧ باحدى قرى مناطقها الجنوبية، اسفرت عن قتل اربعة من رجال الامن الاتراك.كذلك

وشكلت عملية (فولاذ ٩٧) اكبر عملية تركية لغزو شمال العراق، استمرت (٣٦) يوما بالتنسيق مع البارزاني لمطاردة حزب (P.K.K)، اقترابا من مناطق عراقية ستراتيجية، على راسها الموصل، حيث واصلت القوات التركية تقدمها بعد اقل من عشرة ايام من بدء العملية، واصبحت على مشارف الموصل، ولم تعد تفصلها عن القوات العراقية سوى ثلاثة كيلو مترات.وجاءت هذه العملية في اطار التحالف التركي – الاسرائيلي [١].

ان من الملفت للنظر في هذا السياق، انه بينما اكد (جلال الطالباني) زعيم حزب الاتحاد الوطني في انقرة في ختام هذه المباحثات ان بمقدور تركيا ان تثق باكراد العراق الذين لن يلحقوا أي ضرر بمصالحها، وان حزبه الذي كان يتعاون في الماضي مع (P.K.K) قد قطع علاقاته بهذا التنظيم، الا انه صرح بعد ذلك انه يعتبر هذا الحزب (P.K.K) منظمة ثورية كردية وينبغي على الجبهة الكردية العراقية الحفاظ على علاقات طيبة معه[٢].

وفي الواقع، فان الجانب العراقي نفى وجود علاقة مع تنظيم (P.K.K)، واكد وزير الخارجية العراقي ذلك بقوله:- ((ان الحكومة التركية تدرك جيدا من هم وراء تنظيم (P.K.K)، ومن الذي يقدم لهم المساعدة.. ونحن نأسف لوجود القوات الاجنبية على الاراضي التركية، لاننا نعلم ان هذا الوجود ضد العراق..))[٣].

اما بشأن العلاقات التركية – السورية ومشكلة الاكراد، فان الاوساط التركية ترى ان سوريا تؤدي دورا مهما في مسالة دعم الجماعات الارهابية الارمنية والكردية في تركيا، بينما انكرت

تتابعت العمليات العسكرية التركية اللاحقة في شمال العراق ومن اكبرها عملية (فجر) التي اسفرت عن مقتل (٨٠٠) من افراد حزب (P.K.K)، انظر على التوالي الاهرام المصرية:الاهرام ١٩٩٦/١٠/٥، ص٩.الاهرام ١٩٩٧/٨/١٨، ص٥.الاهرام ١٩٩٧/٩/٢٤، ص٤.

(١) قدم العراق العديد من مذكرات الاحتجاج الى الامم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وعدتها انتهاكا صاروخا لسيادة العراق وخرقا للقانون الدولي.. الاهرام ١٩٩٧/٦/٨.

(٢) وصال نجيب، القضية الكردية ...، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٤.

سوريا وما تزال أي تورط في القضية الكردية. ومع ذلك فان المصادر التركية تشير صراحة او ضمنا الى سوريا باعتبارها القوة الاساسية المحرضة لعمليات(P.K.K) منذ بداية انطلاقتها عام ١٩٨٤ ولحد الان، عن طريق ايواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل اراضيها، وفي سهل البقاع اللبناني [١].

وعلى اثر توتر العلاقات بين البلدين (التركي والسوري) في نهاية عام ١٩٨٦، نتيجة اعلان السلطات التركية اكتشاف مؤامرة لتدمير بناء سد اتاتورك على يد مجموعة من حزب (P.K.K)، قام رئيس وزراء تركيا انذاك (اوزال) بزيارة سوريا في تموز عام ١٩٨٧، وتم الاعلان عن اتفاقات اهمها:–

أ- اتفاقية لتزويد سوريا بـ(٥٠٠) م^{3} في الثانية من مياه الفرات.

ب- اتفاقية امنية تقضي بان تفرض سوريا قيوداً صارمة على انشطة الحزب (P.K.K)، لمنع عناصره من عبور الحدود لشن عملياتهم العسكرية في تركيا [٢].

وهكذا فان الخلافات السورية – التركية تتمحور حول امور رئيسة عديدة: المياه والاكراد ولواء الاسكندرونة، حيث ماتزال تركيا تطالب سوريا باقرار يتضمن تنازلها عن لواء الاسكندرونة وعقد اتفاقية شاملة للمياه وتعاونا تركيا سوريا لضرب العناصر الكردية (P.K.K) ذات الاهداف القومية الداعية الى انشاء دولة كردستانية. وتبدو مخاوف تركيا منطقية، خاصة اذ عرفنا ان مناطق التجمع الكردي تقع في جنوب شرق تركيا، وبالأحرى في مناطق ينابيع الفرات ودجلة ومنطقة مشروع الغاب التركي.

وهذا يفسر قلق تركيا من تصعيد هجمات الاكراد الانفصاليين، وخوفها على منشآت اتاتورك التي يقوم بحمايتها ما يقارب الخمسة آلاف جندي، كما تحاول الضغط على جيرانها، فتتهم تارة سوريا وتارة العراق وايران بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني[١].

---

(١) عارف محمد خلف، اثر المتغيرات الدولية الجديدة على السياسية الخارجية السوية ١٩٨٥–١٩٩٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص١١٢.

(٢) عاطف صقر، صراع المياه ومشكلة الاكراد، المشكلة والحل كما يراه السوريون، الاهرام ١٨/٦/١٩٩٦.

ان الاتهامات التركية قاطعة تثبت ارتباط دمشق، على الصعيد الرسمي، بهذا الحزب[٢]. ففي ٣ ايلول ١٩٨٩ وجه (يلماز) رسالة تحذير الى الدول المجاورة وخصوصا سوريا مفادها ان من مصلحة الدول المجاورة ان تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرض مصالحها للخطر اذا استمرت في دعم الانشطة الانفصالية لحزب (P.K.K) المحظور، ولن تتردد تركيا آنذاك في الدخول في صراع مسلح في المنطقة[٣].

وترى المؤسسة العسكرية التركية ضرورة خفض تدفق مياه الفرات الى سوريا لاجبارها على وقف دعمها لحزب (P.K.k).

وعادت هذه الاتهامات لسوريا بالظهور في الفترة ما بين الاعوام ١٩٩١-١٩٩٥ لتؤكد ضرورة وضع حد نهائي لوجود قواعد حزب (P.K.K) في البقاع وابعاد زعيمه(عبد الله اوجلان) والتعهد بالالتزام بايقاف نشاطات الحزب سواء في سوريا او لبنان[٤].

ومنذ ذلك الحين، بدأ يطغي على علاقات تركيا بسوريا طابع التوتر، فقد طالب وزير الخارجية التركي (دينز بايكال) عام ١٩٩٥ بضرورة توقف سوريا عن دعم نشاطات حزب (P.K.K) وايواء زعيمه في اراضيها، مؤكدا ان تركيا لا يمكنها تجاهل او نسيان الدماء المسفوكة بسبب الارهاب الكردي.

وفي ٧ مايس ١٩٩٦ وجه (يلماز) تحذيرا اخر لسوريا من مخاطر استمرار دعمها الحزب (P.K.K)، وكان ذلك ثاني تحذير من نوعه يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري التركي-الاسرائيلي في شباط عام ١٩٩٦. وكانت

---

(١) التقرير الستراتيجي العربي عام ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالاهرام، ص١٤٤.

(٢) في تصريح عن عبد الله اوجلان، اجرته مجلة المصور، جاء فيه ((ليس هناك علاقات على الصعيد الرسمي مع الحكومة السورية، ولكن بحكم تداخل الشعب الكردي مع الشعب السوري الصديق لنا ثقل وتأثير كبير بين صفوف الاكراد السوريين يمكن ان يلعبوا دور الجسر لترسيخ علاقات الصداقة بين الشعبين العربي والكردي)) انظر: مجلة المصور، ١٣/ ايلول/ ١٩٩٦.

(٣) جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي: السياسية المائية والاقليات (ورقة عمل) المستقبل العربي، لسنة (١٥) العدد (١٦٠)، حزيران ١٩٩٢، ص٩٩.

(٤) الاهرام، ١٩٩٦/٥/٨، ص٧.وكذالك انظر: خالد السرجاني، تركيا وسوريا، شد الاطراف الاهرام، ١٩٩٦/٦/١٩، ص١٩.

المساعدات السورية لهذا الحزب (P.K.K) احد اسباب وضع سوريا ضمن قائمة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة الامريكية برعاية الارهاب[1].

لقد وصل التوتر بين سوريا وتركيا الى ذروته في حزيران عام ١٩٩٦ وبدا لبلدان على حافة الدخول في مواجهة عسكرية محدودة، وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات حول دعم سوريا للحزب (P.K.K) وتزايد الحشود العسكرية على حدود البلدين.واشارت بعض المصادر الى حشد سوريا نحو (٤٠) الف جندي على حدودها مع تركيا، بعد اتهامات غير معلنة وجهتها الدوائر السورية للمخابرات التركية بمسئوليتها عن انفجارات حدثت في دمشق عام ١٩٩٦[2].

وفي ٢٢ ايلول ١٩٩٦ هاجم الرئيس التركي (ديميريل) سوريا، واكد عدم التراجع عن التعاون العسكري مع اسرائيل، وعن اقامة منطقة امنية في شمال العراق، واتهم (ديميريل) سوريا بان لها ارتباطات مح حزب (P.K.K)، وقدم ما اعتبره دليلا على هذا الارتباط حيث ذكر:– ان دعم سوريا لحزب (P.K.K) واضح تماما، ومسؤولوا هذا الحزب موجودون في سوريا، والمواطنون الاتراك يعرفون ان سوريا تقدم دعما لهذا الحزب للتسبب في تفتيت تركيا، والدليل على ذلك مقتل (٥٠٠) كردي سوري اعضاء في هذا الحزب في الاراضي التركية. واضاف ((يبدو ان سوريا تريد زعزعة استقرار تركيا واضعافها، وتستهدف سياستها اشاعة فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية في تركيا، وقد مارست سوريا دائما سياسة تصعيد مدروس تجاه تركيا، ليكون لها موقع افضل للتفاوض على مسالة المياه، والحصول على افضل الشروط التجارية، والتذكير بانها لم تتخل ابدا عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق التركية (الاسكندرونة). وان استمرار حزب العمال الكردستاني الكردي في عملياته

---

(١) خالد فياض، العلاقات السورية – العراقية الفرص والمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٠) لسنة ١٩٩٧، ص١٢٣.

(٢) الواقع، هذا التناقض في الخطاب التركي الرسمي تجاه سوريا، الذي جمع في آن واحد بين مفردات تعاونية واخرى تصارعية، يصعب تفسيره من منظور وجود توزيع معين للادوار بين صانعي السياسية التركية، على غرار ما درجت عليه السياسية الاسرائيلية في التعامل مع العرب.. انظر

حامد ربيع، النموذج الاسرائيلي الممارسة السياسية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥م، ص١٥٧.

العسكرية سيودي الى مواصلة تركيا انتقاداتها لسوريا بشان دعمها لحزب (P.K.K). الامر الذي سيلقي بظلاله القاتمة على العلاقات التركية – السورية.

من ناحية اخرى هناك مشاكل كالمياه ولواء الاسكندرونة قد تثير ايضا احتمال تكرار حدوث توترات معينة على حدود البلدين في المستقبل، ولكنها قد لا تصل بالضرورة الى حد نشوب مواجهة عسكرية ولو محدودة بين البلدين، بالنظر الى عوامل عديدة قد يكون من اهمها تقدير تركيا مخاطر تلك المواجهة حتى ولو تمت بذريعة مماثلة لعملياتها في شمال العراق، من حيث مواجهة قوة (سوريا) ، على رغم استمرار انشغالها في جبهتها مع اسرائيل [١] .

وفي الحقيقة، فان سوريا تفضل الاحتفاظ بالورقة الكردية مقابل استخدام تركيا ورقة المياه، وبهذا تتمكن كلا الدولتين من اللعب بورقتها في الوقت المناسب وهكذا يبقى التوتر المستمر كامنا في العلاقات السورية – التركية.

وفي ختام هذا المحور الخاص بالمشكلة الكردية والعلاقات التركية–السورية العراقية، لابد من ذكر حقيقتين جوهريتين عن حزب العمال الكردستاني التركي :

الحقيقة الاولى: ان حزب (P.K.K) استفاد من الفراغ الامني في شمال العراق، حيث ادى التفاعل بينة وبين الاكراد العراقيين الذين استقروا في تركيا بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ الى خلق شعور اثني عرقي بينهما.

الحقيقة الثانية: استطاع الحزب الحصول على دعم اقليمي ودولي سواء من دول الجوار الجغرافي او من الجاليات الكردية في اوربا التي قامت بدعمه ماديا [٢].

---

(١) بعد خروج زعيم ضرب العمال الكردستاني التركي ((P.K.K)) من سوريا الى روسيا، ادى جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) دورا مهما في رصد تحركاته وسلمة الى تركيا، وادت دوا مهما في اعتقاله وتسليمه الى المخابرات التركي.انظر: ماجد داود، مسالة المياه والعلاقات مع دول الجوار، مجلة معلومات دولية، عدد (٥٦) دمشق، ١٩٩٨، ص١٥٦وكذالك ايضاً : وليد عبد الناصر، الاكراد واسرائيل، والسياسية الدولية، عدد (١٣٥) القاهرة لسنة ١٩٩٩، ص١٣٣.

وان كلا من اسرائيل وتركيا تواجهان نزاعا مع سوريا، فاسرائيل ما تزال في حالة حرب رسمية مع سوريا التي لم تتخل ابدا عن مطالبتها باقليم الاسكندرية والذي ضمته تركيا اليها عقب الحرب العالمية الثانية وان الاتفاق العسكري التركي – الاسرائيلي لعام ١٩٩٦ ء ليعزز التعاون بين الجانبين لمواجهة سوريا والضغط عليها.. ولحملها على تغير موقفها في العديد من المسائل المهمة (السلام، الاكراد، دعم حزب (P.K.K).. الخ.انظر:المصدر السابق،ص١٣٣.

(٢) ادرجت الخارجية الامريكية في تشرين الاول عام ١٩٩٧ تنظيم (P.K.K) ضمن اكبر ثلاثين منظمة ارهابية على مستوى العالم.

علما ان الحزب (P.K.K) استطاع استمالة (٥٠٠) الف كردي في المانيا من اجل قضية جنوب شرق الاناضول للمزيد انظر: احمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

ثانياً: العلاقات التركية – السورية – العراقية ومشكلة المياه

ان معظم مصادر المياه العربية المهمة تقع خارج الحدود السياسية للوطن العربي، وفي دول تختلف مصالحها واهدافها الى حد التقاطع في كثير او قليل.ولما كان موضوع المياه على هذا المستوى من الاهمية، فانه يصبح مسالة امن سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري.

ان الامن المائي لا يقل اهمية عن الامن القومي او العسكري، وفي هذا الصدد، فان قضية المياه تشكل هاجسا مشتركا لكل من العراق وسوريا، خاصة وان تركيا وضعت ستراتيجية تتعدى اهدافها التنموية الى التحكم بمياه الفرات ودجلة على حساب سوريا والعراق[١].

وقد ظهرت بالفعل طائفة من هذه الاثار ابان تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر اعتباراً من ١٣ كانون ثاني١٩٩٠، من (٥٠٠) الى (١٢٠)م^{٣} / ثانية، لخزن المياه خلف سد (اتاتورك) الذي يشكل اكبر مشروع مائي. كما ادت السدود التركية المقامة على مجرى الفرات الاعلى الى تقليل تدفق مياه النهر من نحو (٣٢) الى (٢٣) مليار م^{٣} سنويا، طبقا لتقدير دراسة سورية عام ١٩٩٤[٢].

---

(١) ان مشكلة المياه اسبق زمنيا من حيث ظهور وتوتر العلاقات التركية السورية – العراقية مقارنة بالمشكلة الكردية، فاذا كانت الاخيرة قد ظهرت عام ١٩٨٢ مع بدء عمليات (P.K.K) في تركيا، فان مشكلة المياه مثارة منذ الستينات، وبدأت تاخذ منعطفا حادا منذ السبعينات، مع بدء تركيا لتنفيذ مشروع (الغاب) على الفرات ودجلة، دون تشاور او اتفاق مسبق مع سوريا والعراق للمزيد انظر:

نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، وقائع ندوة المياه مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص١٤.وكذالك انظر: محمد عبد العزيز، ازمة المياه في الوطن العربي، والحلول، المركز القومي للبحوث مجموعة ابحاث ١٩٩٧، ص٧٤.

(٢) يعد مشروع (الغاب) اكبر مشروع تنموي في تاريخ تركيا، ويتضمن اقامة (٢١) سدا، منها (١٧) سدا على الفرات، (٤) سدود على دجلة، (١٧) محطة للطاقة الكهربائية، تقدر كلفته بـ(٢٠) مليار دولار.

تنطلق تركيا في تعاملها مع قضايا المياه من حسابات سياسية وستراتيجية وليست فنية، كما تحاول ان توحي بذلك، ويمكن اجمال هذه المنطلقات بالامور التالية:-

١- ممارسة حقوق السيادة على الموارد التركية.

٢- عدم وجود اتفاقات دولية لتقسيم استغلال مياه نهري دجلة والفرات.

٣- طموح تركيا في مقايضة المياه بالنفط العربي.

٤- نظرة تركيا الى سلاح المياه كوسيلة للضغط على الدول المجاورة لها، لدفعها لتوقيع اتفاقات امنية خاصة فيما يتعلق بايواء حزب العمال الكردستاني التركي (P.K.K)، وجيش التحرير الارميني[1].

ان ادراج مشكلة مياه الفرات ضمن هذا التحليل التركي لا يعود فحسب الى ارتباطها من وجهة نظر تركيا بالمشكلة الكردية التي هي بالاساس مشكلة داخلية من حيث عواملها واسبابها، وانما يعود الى تبني الساسة الاتراك طورا معينا عن مفهوم المياه العابرة للحدود ومفهوم الحقوق السيادية، لاجل النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من سوريا والعراق في مياه الفرات، عن طريق اضفاء الصفة التركية على نهري دجلة الفرات [2]. واشار الى ذلك ((ديميريل)) في ٦ مايس ١٩٩٠ ((يجب ان يدرك الجميع انه

وان هذا المشروع بحقق مزايا التركيا، الا ان له سلبياته على مشروعات الري والطاقة في سوريا والعراق.. للمزيد انظر: جلال عبد الله معوض، مياه الفرات والعلاقات للسياسات المائية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧، شؤون عربية، القاهرة، العدد (٦٥) نيسان ١٩٩١، ص١٣١.

(١) نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية للسياسات المائية للاطراف غير العربية، واثرها في الامن القومي للوطن العربي والامن الوطني للعراق، دراسات دولية، العدد (١٩) بغداد كانون الثاني لسنة ٢٠٠٣، ص٢٧.كذالك: رفيق جويجان، المسالة المائية في سوريا، ورقة قدمت الى ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي ،القاهرة ٢٩-٣١/تشرين الاول ١٩٩٤ ،تحرير احمد يوسف، القاهرة، معهد البحوث والدارسات العربية ١٩٩٤، ص١٨، وايضا: احمد عباس عبد البديع، ازمة المياه من النيل الى الفرات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤) ايلول ١٩٩١، ص١٤٣، وما بعدها.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٦.

لانهر الفرات ولانهر دجلة من الانهار الدولية، انها من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي))[١].

وتركيا عند استخدامها ورقة المياه، لا تنطلق من عوامل ذاتية خاصة بها، بل هناك عوامل اخرى خاصة مؤثرة في حركة تركيا تجاه مسالة المياه، ومن ابرز هذه العوامل ما يلي:

١ـ دور المؤسسة العسكرية التركية

ان المؤسسة العسكرية التركية، بصرف النظر عن طبيعة الحكومات القائمة، بدورها المؤثر فعليا في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي، وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالامن القومي، وبتحملها العبء الاكبر في مواجهة عمليات حزب (P.K.K)، تقف وراء تصعيد لغة الخطاب السياسي التركي في التعامل مع سوريا وتحديدا بسبب تنامي قدراتها الصاروخية، ومساندة سوريا حزب (P.K.K)[٢].

وعلى نحو اخر لا يختلف عن سوريا، لاتخفي المؤسسة العسكرية مخاوفها تجاه تعاظم قدرات العراق العسكرية (هذا قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١) لكن سياسات تركيا تجاه العراق بعد عام ١٩٩١ اختلفت كثيرا، ولعل اقامة المنطقة الامنية وعملية فولاذ ٩٧ نماذج على هذه السياسة المختلفة.

٢ – دعم الولايات المتحدة الامريكية لتركيا في استخدامها ورقة المياه

وهذا الدعم لا يمكن فصله واقعيا عن تأييد (واشنطن) لاتفاق التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي عام ١٩٩٦، وتصورها لصيغة وترتيبات السلام في الشرق الاوسط، كما ان هذا الاتفاق يقوي مركز تركيا في التعامل مع سوريا، سواء بصدد مسالة المياه او مسألة

---

(١) نهرين جواد شرقي العارضي، الساسة الاقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسة جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٦٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٣.

الاسكندرونة [١]. مما يجعل سياسة تركيا ازاء سوريا والعراق مجرد استئناف لستراتيجية شد الاطراف الهادفة الى جر الدول العربية غير المحاذية من الناحية الجغرافية لاسرائيل الى صراعات مع دول الجوار، لتوريطها في هذه الصراعات وابعادها عن القضايا القومية الرئيسية كالصراع العربي–الاسرائيلي والتكامل العربي[٢].

لم تقتصر تركيا في تعاملها مع مشكلة المياه مع سوريا والعراق منذ نهاية عام ١٩٩٥ على اساليب تقليدية تعبر عن استمرارية معينة، ذلك من قبيل مواصلة اتهامات لسوريا بدعم حزب (P.K.K)، ورفض اقتسام مياه الفرات طبقا لمطلب البلدين (سوريا والعراق)، بل ان تركيا لجأت الى اسلوب جديد يتمثل في محاولة اقحام اسرائيل في شبكة علاقاتها مع سوريا، وكذلك العراق، عن طريق التعاون معها في المجال العسكري وفي مجال مكافحة الارهاب، وتوظيف هذا التعاون كوسيلة للضغط على سوريا[٣].

وقد جاء التنسيق التركي– الاسرائيلي تجاه سوريا عبر دعوة اسرائيل الى الضغط على دمشق لانهاء ما وصف بدعمها لحزب العمال الكردستاني التركي. وهنا يقول (شمعون بيريز) عن موضوع المياه في الشرق الاوسط: ((ان المصادر المائية الرئيسة موجودة في تركيا وهي تصل الى سوريا ولبنان واسرائيل والاردن والضفة الغربية. لذلك فان الحل الامثل لمشكلة المياه بين اسرائيل وسوريا في الجولان يتمثل في ان تتلقى سوريا مصادرها المائية من تركيا، ونحن سنحافظ على كل مصادر المياه المتوفرة لدينا، وهذا هو الحل الصحيح..))[٤].

ان امكانية حصول سوريا على المياه من تركيا يشير ولو بطريقة غير مباشرة الى وجود ارتباط حقيقي بين ازمتي المياه السورية–التركية والسورية– الاسرائيلية ،بالرغم من نفي

---

(١) خالد السرجاني، تركيا وسوريا: شد الاطراف، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٢) عايدة العلي سري الدين ،العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٣) جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية– الاسرائيلية في التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(٤) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(تيميل ايسكيت) المسؤول في وزارة الخارجية الذي اعلن: ((ان تركيا لا يمكن ان تعطي المياه لسوريا تطوعا فقط، بل اكراما لعملية السلام في الشرق الاوسط))[١].

وهكذا، فان امدادات المياه مستمرة ما دامت توجد مياه كافية، وما دامت سوريا والعراق ملتزمتين بحسب وجهة النظر التركية بشروط معينة، اهمها التخلي عن دعم حزب العمال الكردستاني التركي. وقد انذر (تورغوت اوزال) كلا من سوريا والعراق ((بقطع مياه الفرات عنهما اذا لم يتخذا اجراءات حقيقية ضد الاكراد الذين ينطلقون من اراضيهما))[٢].

لقد رفضت تركيا تسوية مشكلة المياه مع سوريا والعراق وفق مبادئ القانون الدولي، حيث رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية والمجاري المائية الدولية، والتي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢١ مايس ١٩٩٧. ومن اهم ما تضمنته من قواعد ومبادئ: الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم، ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي، والتزام الدول المعنية بالعمل على تخفيف الضرر وازالته والتعويض عنه عند الضرورة[٣].

الا ان الواقع يشير الى ان تركيا نفسها ابرمت اتفاقات حول استخدام مياهها الدولية المشتركة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) من نهر (الاراكس)، ومع بلغاريا واليونان من نهر (ماريتزا). ولذا فهي مطالبة الان باحترام مبدأ الانسجام القانوني مع الذات، وتوقيع اتفاق عادل حول استخدام مياه نهري دجلة والفرات مع كل من سوريا والعراق في اقرب وقت.

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(٢) نبيل السمان، المياه في حوضي دجلة والفرات، مركز دراسات الستراتيجية والبحوث، بيروت، سنة الطبع بلا، ص١٩٩.

(٣) لقد طرحت تركيا مشروع(مياه السلام)، وهناك دوائر دولية واقليمية تؤيده ليس لاسباب اقتصادية وانما لاسباب ستراتيجية، وستكون تركيا واسرائيل من اكبر المستفيدين من هذا المشروع، ليصبح تحالفهما المائي الوجه الاخر لتحالفهما الستراتيجي، وقد رفض العراق وسوريا هذا المشروع. للمزيد انظر: صلاح عامر، نهر النيل والاتفاقية الجديدة للانهار الدولية.الاهرام ١٩٩٧/٦/٢١، ص١١.

وترى سوريا والعراق في علاقة الدول المتشاطئة بمياه النهرين (دجلة والفرات) علاقة حق وليس علاقة ملك[١].

وفي الوقت نفسه، كانت تركيا في استعمالها ورقة المياه انما تستخدم سياسة الصراع المتوازن، كالتفاوض مع احد الاطراف دون الاخر لتعميق الخلافات والانقسامات القائمة بالفعل بينهما بما يحقق مصالحها في مواصلة مشروعاتها الضخمة على الفرات ودجلة في اطار مشروع (الغاب) والتي على اساسها تم تخفيض كميات المياه المتدفقة الى سويا والعراق عبر نهري دجلة والفرات.

ومما سبق يمكن القول ان مسالتي المياه والاكراد قد تحولتا الى مشكلة بين تركيا وجاراتها، وستظل هاتان المشكلتان (المياه والاكراد) تؤثران على علاقات تركيا مع سوريا والعراق مستقبلا، خاصة مع تكرار الادعاءات التركية ان العراق وسوريا يقدمان الدعم والاسناد للنشاطات الانفصالية التي ينفذها حزب العمال الكردستاني التركي في جنوب تركيا، فقد قامت سوريا بتوفير الملاجئ ومعسكرات التدريب لرجال (P.K.K) حيث تقول المصادر التركية ان لسوريا قاعدتين للتدريب في وادي البقاع بجنوب لبنان الذي تسيطر عليه سوريا.

ثالثاً: اثر التنسيق العراقي – السوري اليوناني على العلاقات التركية – اليونانية

ثمة ضرورة ملحة لتنشيط العامل السياسي بين البلدين (العراق وسوريا)، وبما يحقق تقدماً لتناغم المواقف، او مشروعا طموحا يخلق توافقا مقصودا في المدركات حيال القضايا المشتركة التي تستدعي وحدة الموقف، خاصة وان هناك ملفات مشتركة تخص البلدين[١].

---

(١) مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الاطراف، مركز الدراسات الستراتيجية والسياسية، سلسلة اوراق ستراتيجية كانون الثاني ١٩٩٢، ص١٨.

وان من بين ابرز القضايا المشتركة بين البلدين والتي تدفعهما الى وحدة الموقف، ما يلي:

١- الموقف من اسرائيل (خاصة وان العراق وسوريا في حالة صراعية معها).

٢- الموقف من تركيا (خاصة بعد التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، واقامتها المنطقة الامنية هناك).

٣- مخاطر الاتفاق الستراتيجي التركي–الاسرائيلي عام ١٩٩٦، وهو امر احست به القيادة السورية، خصوصاً بعد وصول (نتنياهو) للسلطة عام ١٩٩٦، وما أبداه من تعنت في الموقف الذي تلى مسيرة التسوية بين العرب واسرائيل.

ان التعاون العسكري التركي– الاسرائيلي الذي بدا من خلال تفاصيله انه اقرب الى تحالف يستهدف الضغط على سوريا، وبغية تحجيم هذا الاتفاق التركي– الاسرائيلي، اتجهت سوريا نحو العراق عبر سلسلة من اللقاءات كان اهمها زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي

(١) تميزت العلاقات السورية – العراقية خلال فترة الستينات باداء سلمي وموقف بين البلدين، استمر الى عام ١٩٧٠ ولكن بعد الحركة التصحيحية في سوريا عام ١٩٧٠ وتشظي تيارات حزب البعث العربي الاشتراكي الى اطراف متصادمة، عمقت في نوايا الطرفين، حتى وصل منحى العلاقات الى حافة القطيعة للمزيد انظر: احمد دياب، سوريا والعراق وايران، هل هو مخالف جديد،مجلةالسياسة الدولية، العدد (١٣١) ١٩٩٨، ص٢٣٢ وما بعدها.لكن شهدت العلاقات تحسنا عام ١٩٧٣، ابان حرب تشرين، وتدخل الجيش العراقي وموقفه في الحرب العربية – الاسرائيلي عام ١٩٧٣.

بيد أن عام ١٩٧٦، شهد توتر العلاقات بين البلدين، بسبب المسعى السوري بخصوص معالجة شحه المياه في نهر الفرات، وما سببه من خسائر واضحة للجانب العراقي في الزراعة والثروة الحيوانية.

وشهدت العلاقات بين الجانبين تدهورا في الثمانينات وصلت الى وقوف سوريا الى جانب ايران في الحرب العراقية – الايرانية، وصولا الى وقف تدفق النفط العراقي المسار عبر الاراضي السورية عام ١٩٨٢ وحاولت اطراف عربية عديدة التدخل لاعادة العلاقات السورية – العراقية خلال الفترة ما بين عامين ١٩٨٧–١٩٨٩، الا انها لم تنجح، وجاءت احداث عام ١٩٩٠ (دخول العراق الى الكويت) لتزيد في تفاقم العلاقات وتراجعها بسبب الموقف لاسباب ستراتيجية وسياسية واقتصادية على اعادة العلاقات بينهما: المزيد انظر: محمد جواد علي، العلاقات – العراقية وافاق تطورها، مجلة دراسات ستراتيجية، العدد السادس بغداد ١٩٩٩، ص٢٧.

(طارق عزيز) لدمشق في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٩٧، وما نتج عنها من نتائج ايجابية على صعيد العلاقات بين البلدين[١].

٤- مسالة ملاحقة تركيا افراد حزب العمال الكردي التركي واثارها على سوريا والعراق.

٥- قضية المياه التي ينبغي ان تحسم مفرداتها لصالح العراق وسوريا، من خلال تضامن ووحدة المواقف والمصالح حيال المياه.

هذه المقومات، تدفع الجانبين العراقي والسوري الى ضرورة استمرار التعاون والتنسيق بينهما. وتكمن ابعاد التنسيق العراقي والسوري بالمسارات التالية:-

أولا: قد يكون التلاقي مع سوريا منفذاً عراقياً للتأثير على اسرائيل وتأكيد العودة الى ساحة الصراع العربي- الاسرائيلي، تلك الساحة التي يمكن للاتفاق التركي- الاسرائيلي عام ١٩٩٦ ان يؤثر فيها. لهذا فان اسرائيل تدرك جيدا حجم مخاطر التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي العراقي- السوري عليها، بعد عودة العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٧،وقد يُمكن التلاقي، مع سوريا، العراق من السيطرة على ادارة الوضع الستراتيجي حوله، والمشاركة في توازن القوى في المنطقة، واخذ المبادرة بشان ضرورة صيانة الامن القومي العربي. حيث يمتلك العراق بحكم تكوينه الجغرافي مقومات القدرة السكانية والعسكرية التي تستند على موارد طبيعة واقتصادية مهمة، ودور العراق (كموازن اقليمي) له اهمية لدى الاطراف الرئيسة لمحيطه الاقليمي (تركيا، ايران، سوريا، الاردن)[٢].

---

(١) اقترح (حافظ اسد) في حزيران عام ١٩٩٦، الى ضرورة حضور العراق في القاهرة لاستمرار المفاوضات، وقيام رئيس اتحاد الفرق التجارية السورية بزيارة بغداد عام ١٩٩٧، ثم الاعلان عن فتح معبر ((التنف)) رسميا لعبور البضائع والغاء دمشق اذاعة صوت العراق المعادية لبغدا

للمزيد انظر: احمد يوسف احمد، مستقبل العلاقات العربية – مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٢)، ١٩٩٢، ص٨وايضاً : محمد جواد علي، العلاقات العراقية –السورية، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٢) الا ان العدوان على العراق عام ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ادى الى احتواء دوره وتحجيمه من قبل الدول الاقليمية الفاعلة (ايران، تركيا، اسرائيل) وان استمرار الحصار عليه حجم دوره (موازن اقليمي) سواء على صعيد دائرتي ايران وتركيا او على صعيد دائرة اسرائيل، حيث اعطى غياب الدور العراقي بفعل الحصار

ثانياً: ان اهمية العلاقات العراقية – السورية، تستند على قاعدتين اساسيتين هما:–

أ- كلاهما يحتاج للاخر، فالعراق المعاصر يهمه الانفتاح وتدعيم أداؤه السياسي الاقتصادي، كما ان سوريا اصبحت تقف عند عقدة صعوبة ضبط مسارات السلام مع اسرائيل وذلك قد اقترن بالتهديدات التركية، وخاصة باتفاقية التعاون العسكري التركي– الاسرائيلي عام ١٩٩٦.

ب- امكانية استفادة البلدين من التعاون الاقتصادي بينهما بما فيه صالح البلدين وهذا مابدا من خلال بوادر التبادل التجاري بينهما الذي بدأ في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وهي مسالة لها انعكاس على الاداء السوري في مقاومته الضغوط الامنية والاقتصادية المفروضة عليها. وفي هذا الصدد اشار الرئيس حافظ الاسد في ٤ تموز ١٩٩٧ الى مسالة عودة العلاقات مع العراق قائلا:((ان العلاقات التجارية بين سوريا والعراق تكفي في الوقت الحاضر، وانه حاول تصفية الخلافات بين الجيع، ونعود مرة ثانية لكي نكون صفاً واحداً، ويبدو ان تحقيق ذلك لم يحن وقته بعد، فعند الحديث عن ازالة الخلافات والتضامن يوافق الجميع، ولكن عند تنفيذ هذا يظهر ما في القلوب وما زال فيها الكثير))(١).

هذا الخطاب للرئيس حافظ الاسد، يعكس منهج الحذر السوري في الانفتاح المحدود على العراق خلال عام ١٩٩٧، الا ان منهاج السياسة الخارجية السورية وادراكها لمخاطر ابعاد الاتفاق التركي–الاسرائيلي، جعل القيادة السورية تطمح نحو الانفتاح الكامل على

وسياسات الاضعاف اولى نتائجه السلبية على الامن الاقليمي، ودلالاته في الازمة بين سوريا وتركيا، وما افرزته مسيرة التسوية السياسية للقضية الفلسطينية لصالح اسرائيل: انظر هاني الياس خضر، العراق ومحيطة الغربي ((دور العراق كموازن اقليمي، دراسات ستراتيجية العدد (٦) بغداد ١٩٩٩، ص٥٥، وايضا عبد المنعم سعيد، الاقليمية في الشرق الاوسط نحو مفهوم جديدي، مجلة السياسة الدولية العدد (١٢٣) تشرين الاول، ١٩٩٥، ص٦٣.

(١) قيس محمد نوري، تركيا والعراق وافاق المستقبل الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٤، ص١١٩.

العراق، خاصة بعد تزايد الضغوط الاميركية– التركية– الاسرائيلية على سوريا بحجج متعددة.

ان شواهد ذلك التقارب العراقي– السوري بدت واضحة في التنسيق والتعاون بين البلدين تجاه مسالة المياه، فعلى سبيل المثال تركزت اجتماعات اللجنة السورية–العراقية الخاصة بالمياه في دمشق في ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٧، على بحث مخاطر وسلبيات سدود ومشروعات تركيا فوق دجلة و الفرات على البلدين العربيين، وتنسيق المواقف بينهما بما يضمن حقوقهما بموجب مبادئ القانون الدولي، وكذلك بحث نتائج مؤتمر تمويل مشاريع المستقبل الذي عقد في (استانبول)[١].

ان استئناف التنسيق السوري– العراقي يظهر في اطار اتفاق البلدين بشأن تحديد حصة كل منهما من مياه الفرات، ومواصلة مباحثات المياه الثلاثية على المستويات الفنية والوزارية، لوضع اسس يتفق عليها بين الدول الثلاث بشأن حل هذه المشكلة بشقيها: التعاون الفني في استغلال المياه، واقتسام المياه[٢].

حيث ان الطرفين السوري– العراقي ادركا بعد عام ١٩٩٧ ان تنسيق مواقفهما، وتعزيز تعاونهما الاقتصادي التجاري والنفطي، سوف يجعلهما كفة واحدة في مواجهة تركيا وتحركاتها تجاه البلدين، سواء عبر مشكلة المياه او الاكراد او غيرها من المسائل الاخرى. وان محور العراق– سوريا سوف يقابل محور تركيا–اسرائيل المدعوم امريكياً[٣].

وهناك امكانية لجوء بعض الدول العربية ذات المشكلات مع تركيا ومنها سوريا الى تدعيم علاقاتها مع اليونان او التلويح بها كوسيلة للتأثير والضغط على تركيا، لتصبح اكثر مرونة في مواقفها المتشددة ازاء هذه المشكلات التي من اهمها مشكلة مياه الفرات.

---

(١) جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

(٢) هاني الياس خضر، العراق ومحيطه العربي، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٣) محمد جواد علي، العلاقات العراقية ٠السورية، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

هذا الاسلوب يمكن ان يلجأ اليه كل من سوريا والعراق (مستقبلا) كأحدى وسائل التعامل مع تركيا بصدد المشكلات القائمة وتحديداً مشكلة الفرات، جنبا الى جنب مع وسائل اخرى غير صراعية بالضرورة، لدعم موقف الجانب السوري- العراقي حيال هذه المشكلة او حيال التعاون العسكري التركي- الاسرائيلي(١).

وعلى هذا الاساس جاءت المحاور التالية رداً على المحور التركي- الاسرائيلي المدعوم امريكيا وهي:

المحور الاول: التعاون والتنسيق الامني السوري- اليوناني

ان التعاون السوري- اليوناني خاصة في المجال العسكري اصبح قويا بعد عام ١٩٩٦، حيث قدمت سوريا دعما تقنيا لسلاح الجو اليوناني، وقد اشار احد المسؤولين السوريين عن افاق التعاون السوري-اليوناني قائلا:-

((ان التعاون بين البلدين واسع جدا، ولا نريد ان تنتهك اجواؤنا الجوية، او ان تتعكر علاقاتنا مع جيراننا، لكننا لا نقبل باي تهديد من أي كان))(٢).

وقد اكدت تركيا توقيع اتفاق يوناني- سوري حول استخدام الطائرات الحربية لكل منهما قواعد في البلد الاخر. بالمقابل، لجأت تركيا الى اسرائيل للضغط على سوريا لفك ارتباطها باليونان، عن طريق الضغط عليها بوسائل عديدة منها مسالة المياه والاكراد... الخ (٣).

---

(١) للمزي انظر: على وجه الخصوص:

قصي غريب عليوي، العلاقات السورية – التركي دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١١٩.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٧٩، الكسندر بوغين، محور موسكو طهران، شؤون الاوسط، عدد (٧٦) بيروت، ١٩٩٨، ص٤٢.

(٣) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

المحور الثاني: التعاون السوري – الارميني

بدأت تركيا تشير باصابع الاتهام الى سوريا بدعم الارمن منذ عام ١٩٨٦، خاصة تدريب مجموعات من الارمن، اضافة الى حزب (P.K.K) [١].

واشار (مسعود يلماز) الى ان جزءا من المساعدات العسكرية الى ارمينيا كان ينقل بطائرات سورية، وحذرت الحكومة التركية كلا من سوريا وارمينا واتهمتهما بدعم ومساندة التنظيمات الكردية والارمينية[٢].

وتعبيرا عن عمق العلاقات الارمينية– السورية، شارك الرئيس الارميني (روبرت تشاريان) في حزيران عام ٢٠٠٠ في تشيع جنازة الرئيس (حافظ اسد)[٣].

المبحث الثالث

التنافس التركي اليوناني على الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى

تتبع اهمية التنافس في جمهوريات اسيا الوسطى واثاره على تركيا واليونان من التقارب الجغرافي، فالنظام الاقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية تقع ضمن حدودها وحدات سياسية غالبا ما تكون على درجة من التماثل او التقارب، وربما التجانس في نواحي عديدة ثقافية، اجتماعية، وفكرية.

ولهذا يتيح المتغير المكاني اعطاء الدول المتقاربة من الناحية الجغرافية هامشا واسعا لتدخل في شبكة معقدة من العلاقات او التفاعلات السياسية الاقتصادية، بل وحتى العسكرية بصورة تحالفات امنية– ستراتيجية. وقد يكون احد اهم اسباب ظهور المحور الروسي–

(١) قصي غريب عليوي، العلاقات السورية – التركية – الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

(٢) الدستور العدد (١١٨٠١) – ٢٠٠٠/٦/٤.

(٣) ان اليونان مع تقديرها لمخاطر التحالف التركي – الاسرائيلي على امنها القومي في ظل خلافاتها العديدة مع تركيا فانها تدرك في الوقت نفسه ان المستهدف الاساس من هذا التحالف وطرفيه وامريكا، هو الجانب العربي وتحديدا سوريا والعراق خصوصا وان وزير الدفاع الاسرائيلي في ١٩٩٧/٤/٢٦ صرح ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل ايران، والعراق او سوريا.. انظر: ممدوح انيس، اسرائيل والناتو والتوسع جنوبا. الاهرام ١٩٩٧/٧/٧، ص١٠.

الايراني– الارميني هو المحور التركي– الاسرائيلي–الامريكي، بالاضافة الى ثقل حلف شمال الاطلسي في المنطقة.

ان الحيز الجغرافي يتيح امكانية اقامة علاقات اقليمية اكبر حجما واكثر كثافة من تلك التي تحدث بين دول متباعدة وغير متجاورة، وهذا ما يجعلها تشكل نظاما اقليميا متفرعا، بغض النظر عن هويتها السياسية او فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية[١].

اولاً: روسيا – ايران – ارمنيا ومشكلة الاكراد

هناك عوامل عديدة تقف وراء التحالف الروسي– الايراني– الارميني ياتي في مقدمتها عاملان اساسيان:

العامل الاول: قيام حلف روسي– ايراني– ارميني خصوصا وان مصالح البلدان الثلاثة تلتقي بحكم العلاقات بينهما، او من خلال قيام حلف طهران – موسكو، فمصالحها في الجمهوريات الاسلامية تتطابق الى حد كبير.

العامل الثاني: مشكلة الاكراد والمجموعات الارمينية، حيث ان تركيا تتهم كلا من روسيا وايران وارمينا، وفي كل المناسبات، بانها وراء دعم حزب (P.K.K) ومنظمة

---

(١) للمزيد عن مفهوم النظام الاقليمي انظر: جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦، ص٢٢. وكذالك انظر: عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص١٩.

(أسالا) المعادية لتركيا[١]. وبأن لكل من الدول الثلاث (روسيا، ارمنيا، ايران) حساباتها وظروفها الخاصة في توظيف اوراق الضغط التي تمتلكها على تركيا ولحساب اليونان.

وبغية فهم ادوار هذه الدول واثارها، سيتم التعرض لها ودراستها على النحو التالي:

١ـ روسيا ومشكلة الاكراد الاتراك

ان افضل الخيارات بالنسبة للاتحاد السوفيتي (سابقا) كان ايجاد حل وسط، وهو الدفاع عن الكرد باسم الانسانية ومنحهم حقوقهم الثقافية مما يسمح باعطاء انطباع للقوميين الكرد بانهم وجدوا حليفا قويا لقضيتهم، دون ان يثير حفيظة الدول المتقاسمة لكردستان[٢].

وفي الحقيقة فان الاتحاد السوفيتي (سابقا) لم يدع الى، او يؤيد رسميا، قيام دولة كردية، الا انه كان يعرب، بين الآونة والاخرى، عن امله في ان تحترم الحقوق الثقافية للاكراد في البلدان التي يقطنونها. وسمح هذا الموقف للاتحاد السوفيتي (سابقا) باقامة علاقات سرية مع الحركة القومية الكردية[٣].

مارست روسيا، ونتيجة الخلافات التاريخية مع تركيا واختلاف المصالح الروسية والتركية في الجمهوريات الاسلامية، دورا فاعلا في العلاقات التركية-اليونانية من خلال استمرار التعاون والدعم الروسي لليونان. وفي المسار نفسه، تستعمل روسيا القضية الكردية كورقة ضغط تستطيع ان تلعب بها متى شاءت. بالمقابل، حاولت تركيا ان تلعب بالورقة

---

(١) محمد نوري الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٨.وايضا عماد قدورة، تجدد الازمة القبرصية، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٢) ريمون ماهر، الازمة القبرصية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥١.

(٣) كانت هناك ثلاثة خيارات سوفيتية تجاه المشكلة الكردية الخيار الاول هو تجاهل القضية الكردية كليا، وهذا يعني سحب الورقة الكردية من ايدي السوفيت، والخيار الثاني، هو محاولة تشكيل دولة كردية، وهذا ضده حكومات (تركيا، العراق، ايران، سوريا) وبالتالي اختارت روسيا الدفاع عن الاكراد باسم الانسانية.. للمزيد انظر: وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.

الشيشانية للتأثير على الموقف الروسي، الامر الذي كان يدعو تركيا الى تكرار الاتهامات لروسيا بدعمها لحزب (P.K.K).

لقد استدعت وزارة الخارجية التركية السفير الروسي لبيان موقف بلاده من دعم حزب (P.K.K) من خلال تنظيم مؤتمر كردي في موسكو، حيث اعلنت لجنة كردستان فرع موسكو التابعة لـ(P.K.K) ان المؤتمر تم عقده في ٢٢ شباط عام ١٩٩٢ في موسكو واعتبرته الخطوة الاولى لترسيخ العلاقات والتفاهم بين روسيا وحزب (P.K.K) والذي تمحور حول تاريخ كردستان والتطورات في تركيا[١].

ان الاوضاع في كردستان تمس بصورة مباشرة مصالح روسيا المتعددة اضافة الى ان الامر يتعلق بمصير شعب قريب من الناحية الاثنية الى الشعوب القاطنة في بعض المناطق الجنوبية من روسيا. لذا طلبت تركيا من روسيا وقف العمليات العسكرية التي يكشفها ضدها تنظيم (P.K.K).الا ان الجانب الروسي يرفض هذه الاتهامات، ويصرح بان روسيا تدعم بشكل تام وحدة الاراضي التركية، وانها لا تقيم اية علاقة مع تنظيم (P.K.K) وتدين انشطته.

اما تركيا، فانها ردت على اهتمام السلطات الروسية بالقضية الكردية ودعمها لتنظيم (P.K.K) باستخدام الورقة الشيشانية للضغط على روسيا.

وفي ١٨ شباط عام ١٩٩٤ ذكرت المصادر الروسية ان قائد الشيشان المعروف بنزعته الانفصالية (جوهر دودايف) زار انقرة، والتقى المسؤولين الاتراك وعلى اعلى المستويات[٢]. هذه الزيارة لزعيم الشيشان الى تركيا تمثل رسالة موجهة لروسيا مفاداها، اقطعوا علاقاتكم واتصالاتكم مع (عبد الله اوجلان) زعيم حزب (P.K.K)، واننا (تركيا)

(١) محمد مصطفى شحاتة، الحركة الكردية في العراق، وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣.وكذالك: امير كامل، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

(٢) وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٦.

سوف لن ندعم دودايف. هذا ماالكدته (تانسو تشيللر) خلال زيارتها لموسكو عام ١٩٩٦، بخصوص مسالة اتهام تركيا لروسيا الاتحادية بدعم حزب (P.K.K).

واكد السفير الروسي لدى تركيا بان بلاده لا تؤيد ولا تدعم اية حركة انفصالية تستهدف تركيا وتسبب الارهاب بكل اشكاله[١].

وفي الوقت نفسه، تحاول روسيا التقرب من قبرص واليونان وارمينيا في محاولة لتطويق تركيا والضغط عليها، سواء في توجهاتها نحو الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى اولحسابات خاصة تطمح اليها روسيا.

فعلى سبيل المثال، احتجت تركيا على صفقة وقعت بين قبرص وروسيا الاتحادية في كانون الثاني عام ١٩٩٧ تم بموجبها تزويد قبرص بصواريخ (ارض جو) طراز (اس ٢٠٠)، ويتم تسليمها في حزيران عام ١٩٩٨ ، هذه الصواريخ التي ستقدم دعما للقبارصة اليونانيين في مفاوضات كل معضلة بينهم وبين تركيا. لقد رفضت روسيا تأجيل صفقة الصواريخ، مؤكدة لتركيا ان هذه الصواريخ دفاعية وليست هجومية وهي مسالة تجارية تخص روسيا وقبرص [٢].

٢ـ ايران ومشكلة الاكراد

هناك مؤشرات عديدة على توتر العلاقات التركية–الايرانية منها تصاعد العداء بين البلدين بسبب المنافسة المتصاعدة بينهما على مراكز القوة في اسيا الوسطى والقوقاز. ويتمثل ذلك في خوف ايران من زيادة التأثير التركي بين الجمهوريات الاسلامية المستقلة حديثاً ، والتي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي (سابقا) قبل تفككه، تلك الجمهوريات الواقعة

---

(١) الاهرام المصرية ١٩٩٦/١١/٣، ص٤.

(٢) ماجدة ياسين رمضان، علاقة تركيا مع دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

على حدود ايران الشمالية. لذلك تحاول ايران ايواء اكراد تركيا لكي تقوي وجودها عند حدود تركيا الجنوبية وتقديم المساعدة والدعم لهم[1].

ويبدو ان الخلافات التركية- الايرانية تتفاقم ثم تذوب امام مصالحهما المشتركة. هكذا كان الحال في الماضي وما زال مستمرا، وبدا هذا الامر واضحا عندما قام الطرف التركي بعقد سلسلة من الاتفاقات مع كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البارزاني)، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (جلال الطالباني) الامر الذي دفع ايران الى التحالف مع الاحزاب الصغيرة في كردستان العراق.

وقد اسهمت معطيات عديدة في دفع ايران وتركيا الى تنسيق مواقفهما لاجل تحقيق مصالحهما المشتركة. وامام هذه المعطيات، وقع الطرفان اتفاقية الامن الحدودي عام ١٩٩٣ والتي من بنودها تعهد ايران بان تقوم بمساعدة تركيا في محاربة تنظيم (P.K.K).

لقد اتفقت تركيا وايران على انشاء لجان عسكرية على طول الحدود الايرانية- التركية، لاجل القيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد قواعد (P.K.K)، وخاصة في منطقة (ماكو) الايرانية.

وقد جاء الموقف الايراني من القضية الكردية في العراق مطابقا للموقف التركي الرافض لانشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق، وياتي هذا ضمن سياق الادراك الايراني لمخاطر هذه الدولة على الكرد في ايران الذين سيطالبون بانشاء دولة كردية مستقلة في كردستان ايران.

---

(١) وتزايدت المآخذ التركية على تجاوزات النظام الايراني، خاصة بعد كشف الحكومة التركية قيام ايران بفتح معسكرات (حراس الثورة الايرانية) امام مجموعة من تنظيم حزب (P.K.K) والسماح له باستخدام اراضيها للتسلل الى تركيا.واستنادا الى هذه المصادر، فان الجيش التركي قام بعملية عسكرية لمطاردة عناصر حزب (P.K.K) داخل الاراضي الايرانية، مما اثار النظام الايراني الذي طالب بتشكيل لجنة امن مشتركة بين البلدين.للمزيد انظر: مجلة الوطن العربي، خلال ارهابية في تركيا، العدد (٥٧٦)، ٢ شباط، ١٩٨٨،ص١٦.

لذا رفضت ايران فكرة انشاء دولة كردية في شمال العراق، لان تقسيم منطقة كردستان العراقية تهديد لامن الشرق الاوسط ككل،وهو يشبه، بحسب وجهة النظر الايرانية، ((انشاء اسرائيل جديدة في منطقة كركوك ذات الموارد النفطية التي يمكن ان تشكل تهديدا خطيرا على سلامة اراضي كل بلدان المنطقة)) [١].

اما بشأن تاثير ايران على تركيا الذي يصب في صالح سوريا، فان هناك عوامل عديدة ضاغطة ومؤثرة بيد ايران ضد تركيا منها:

أ- دعم الجماعات التركية الاسلامية المتطرفة.

ب- دعم جماعات ارمينية وكردية وتركية في ايران بحيث تستطيع ايران توظيفهم للضغط والتأثير على تركيا.

ج- استغلال ايران الاقلية (العلوية) الموجودة في جنوب شرق الاناضول للتأثير على تركيا.

د- الضغط على تركيا عسكريا عن طريق تقوية العلاقات العسكرية الايرانية–السورية، خاصة في مجال تطوير انظمة اطلاق صواريخ طويلة المدى ذات رؤوس حربية غير تقليدية، اضافة الى التعاون في مجال الاسلحة البيولوجية[٢].

٣ ـ ارمينيا ومشكلة الاكراد

يتشابه تاريخ الارمن والكرد والاحداث التي مرت على الشعبين في وجوه عديدة، فارمينيا شأنها شأن كردستان كانت معرضة للتقسيم والخلافات مع الدول المجاورة. وتقع بلاد

---

(١) وصال نجيب القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٥–٢٦٦.

(٢) ان ايران تستطيع الضغط على تركيا عن طريق تحالفات ومحاور عديدة منها:–المحور (الايراني– السوري– العراقي) وسيكون له تأثير سلبي على تركيا اقليميا.((الا ان وضع العراق الحالي يحول دون تحقيق ذلك)) ((المحور الروسي– الايراني– الارميني)) خصوصا وان مصالحهم في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى تتطابق الى حد ما. المحور (الايراني– الارميني) فان قيام هذا التحالف يمنع تركيا من الامتداد الحيوي الى داخل الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً. التحالف الايراني مع المجموعات الارمنية المعادية لتركيا عن طريق دعمها ومساندتها ... للمزيد ينظر: خالد فياض، تطور العلاقات السورية– العراقية ،مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.وكذالك:قصي غريب عليوي، العلاقات السورية– التركية، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.وكذالك: ناهض محمد صالح، التنافس التركي – الايراني، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

الارمن (ارمينيا) الى الشمال من منابع نهر الفرات عند بحيرة (وان) أي انها تحاذي كردستان الايرانية والتركية[١].

ومنذ منتصف السبعينيات تصاعد النشاط الارميني، خاصة منظمة الجيش السري لتحرير ارمينيا، التي اعلنت ان هدفها تحرير الاراضي الارمينية في شرق تركيا، وعودة الارمن الى ارمينيا، واعلانها جمهورية مستقلة. وتشير المصادر التركية الى وجود تعاون وثيق بين منظمتي الجيش السري الارمني وحزب (P.K.K.) وتعتبرهما من التنظيمات الانفصالية التي تهدد وحده وسلامة الاراضي التركية. وفي نيسان عام ١٩٨٤ اعلنت المنظمتان تحالفهما اثر مؤتمر عقد في لبنان.

وفي الوقت الذي تطلق فيه الحكومة التركية تحذيراتها لارمينيا وتتهمها بدعم ومساندة التنظيمات الكردية والارمينية، فان ارمينا دائما ما تنفي وجود قواعد لعناصر (P.K.K) في اراضيها.

ويبدو ان ارمينا تستخدم الورقة الكردية عامل ضغط على تركيا، بسبب موقفها من اقليم (ناكورني كارباخ) وتأييدها لاذربيجان، في الوقت الذي تحظى فيه ارمينيا بتأييد ايران واكراد جمهورية ارمينيا، الذين تعرضوا الى حوادث عنف من قبل المتطرفين الارمن لطردهم من الاراضي الارمنية [٢].

---

(١) حصلت روسيا القيصرية على الجزء الارميني الذي كان تحت سيطرة الصفويين بعد انتصارها على الدولة الصفوية، ولان الارمن يرتبطون بالروس من ناحية الديانة المسيحية، وبسبب ما حصل للارمن من روسيا من تطور، فقد بات الارمن في الدولة العثمانية يتطلعون الى روسيا بل ويتعاونون معها ضد الدولة العثمانية، وكان هذا سبب للمذابح التي تعرضوا لها في الاعوام ١٨٩٤،١٨٩٦،١٩١٥ تقدر ضحايا الارمن باكثر من (١.٨) مليون ارمني وفقا للمصادر الارمينية فيما تشير المصادر التركية الى نصف مليون. وبعد الحرب العالمية الاولى، وكما هو شان القضية الكردية اكتسبت قضية الارمن اهتماما، دولياً حيث بدأت الدول الغربية تساند مطلب الارمن ... وفي عام ١٩٢٠ ضمت ارمينيا الى الاتحاد السوفيتي (سابقا) ودخلت في اتحاد جمهوريات القوقاز الذي ضم اذريحان، جورجيا، ارمينيا، وفي عام ١٩٢٣ ضم اقليم (ناغورتي كارباخ) الى اذربيحان، وفي عام ١٩٣٦ اصبحت ارمينيا بعد تفكيك منطقة القوقاز الجنوبية جمهورية اتحادية اشتراكية وتطالب ارمينيا حاليا بمنطقة (كارباخ) و (نخيتشفان).المزيد انظر: بول اميل، تاريخ ارمينيا، ترجمة شكري علاوي منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ، ص٦٣ –٦٧. وكذالك انظر:عصام الخليلي، حقيقة المشكلة الارمينية، مجلة الشرق الاوسط العدد (٣٤٦٤) – ٢٣/ايار/١٩٨٨، ص٤.

(٢) ان الاتراك يعتقدون ان منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بتدريب الارمن في معسكراتها، اذ حارب هؤلاء بجانب المنظمة اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الذي قتل خلاله (اكوب اوكوبيان) رئيس منظمة (أسالا)، وقد ترك الارمن لبنان وتمركزوا في قبرص وسوريا وفرنسا، وبجهود دبلوماسية منقبل تركيا، قطعت سوريا وعدا على نفسها بان لا يستخدم الارمن الاراضي السورية ضد

ان للتحالف الايراني– الارميني– اليوناني اثاراً على تركيا، اذ ان قيام مثل هذا التحالف يؤدي الى تطويق تركيا عسكريا. وفي هذا المجال، اقترح وزير الخارجية اليوناني (يثودور بانجلوس) بعد توقيع اتفاق عسكري بين اليونان وارمينيا في ١٨ حزيران عام ١٩٩٦، تشكيل نظام تعاون اقليمي يضم ارمينيا وايران، ومحاولة اقناع جورجيا بالانضمام اليه. وان تلك المبادرة ستكون مفتوحة لدول اخرى في المنطقة وبخاصة دول عربية منها سوريا. وقد رد المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية(عمر الجيل) محذراً من ان الخطوات التي اتخذتها اليونان لتطويق تركيا عسكريا تصاعدت بشكل يهدد الاستقرار والسلام في المنطقة[١].

ثانياً: اليونان ومشكلة الاكراد

تستعمل اليونان في اية مناقشة خاصة بموضوع علاقاتها مع تركيا المسألتين الارمينية والكردية ورقة ضغط على تركيا. وقدمت اليونان التسهيلات للفعاليات العسكرية للارمن والاكراد ضد تركيا، وذلك ابتداء من منتصف عام ١٩٨٠. وقد اثر هذا الموقف كثيرا على العلاقات التركية– اليونانية. وقد قدمت المصادر التركية العديد من التقارير التي تثبت العلاقة بين اليونان وحزب (P.K.K)[٢].

حيث قام عدد من اعضاء البرلمان اليوناني، يمثلون حزب (الباسوك) مع جنرالات عسكريين، بزيارة معسكر ((Helve)) في وادي البقاع في لبنان والتقوا (عبد الله اوجلان). وفي ٣١ كانون الثاني عام ١٩٩٠، زار اشنلن احد قيادي (P.K.K) القطاع اليوناني في

تركيا.وكانت هناك اشارات الى علاقة الارمن مع ايران، ويعترف (اوجلان) زعيم (P.K.K) ان منطقة (قارص) شمال غرب تركيا و(قرة باغ) بتركيا اراضي ارمينية، ويدعو الى ان تصبح ارمينيا وكردستاني حليفتين.انظر: احمد نوري النعيمي: القضية الكدية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(١) ان ارمينيا رفضت: المقترح الامريكي عام ١٩٩٥ لنقل النفط القزويني عبر ارمينيا، فالولايات المتحدة الامريكية تدرك اهمية ارمينيا، خاصة في مسالة تصدير نفط بحر قزوين، باحتلال ارمينيا لـ(٢٠%) من اقليم اذربيجان.بالمقابل هددت منظمة= (أسالا) بانها لن تسمح ابدا بمرور النفط الأذربيجاني الى الاسواق العالمية عبر ارمينيا.المزيد انظر: ابراهيم خليل احمد، صراع النفوذ التركي –الايراني في جمهوريات قفقاسيا واسيا الوسطى الاسلامية، مركز الدراسات التركية – جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص١١٩.

(٢) احمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

جزيرة قبرص. والاكثر من ذلك سمحت اليونان لـ (P.K.K) بافتتاح مكتبين له في اثينا: الاول تحت اسم لجنة التضامن مع كردستان والثاني تحت اسم مكتب ارتباط اليونان والبلقانيين، ورفع العلم الكردي فوقهما، وقد احتجتت تركيا على ذلك، في حين ردت الخارجية اليونانية قائلة ((ان اليونان دولة ديمقراطية، وليس من الضروري الحصول على اذن من الحكومة في حال رغبة احدى المنظمات رفع علم لها)).

واشار الكولونيل التركي (كاليليو) الى انه وبمساعدة اليونان، تلقت مجموعة من حزب (P.K.K) تدريبات على ساحل الادرياتي على احدث صواريخ سام–٧ المضادة للطائرات [١]. واكثر من هذا تم السماح لـ (P.K.K) في ٥ نيسان عام ١٩٩٤ بفتح مكتب له اطلق عليه (ERNK) في اثينا، وتم فتح مكتب اخر تحت اسم هيئة الاتحاد الكردستاني في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٤.

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٩٨ قال (عبد الله اوجلان) بشان علاقته باليونان: ((كان لليونان الدور الكبير بشان قراري الذهاب الى اوربا، وانه من دون اصدقائي اليونانيين كان من غير الممكن الذهاب الى اوربا. ان علاقة الصداقة مع اليونان شجعتني على اتخاذا قرار الذهاب الى اوربا. ان اليونان تعد مدخلا الى اوربا، وفيما اذا نجحت بالذهاب الى اوربا من خلال ذلك، فمن الممكن ان نجد امامنا الحل السياسي للمسالة ويعد هذا النجاح السياسي لليونان))[٢].

---

(١) محمد نوري الدين، المسألة الكدية في تركيا تقويم المعطيات والاحتمالات، مصدر سيف ذكره، ص٤٢.

(٢) خلال اعتقال (اوجلان) في ١٢/تشرين الثاني/١٩٩٨، طلبت اليونان من السلطات الايطالية رفض المطالب التركية بتسليم (اوجلان).واكدت اليونان انها تساعد بصورة عامة حق الاكراد في تقرير مصيرهم اما السفير اليوناني في السعودية (جورج نيكولاس) فقد اكد في ٨/كانون الاول / ١٩٩٨ ان حزب (P.K.K) منظمة سياسية ومنظمة عسكرية تحارب سياسياً في اليونان، ومن المعروف ان اليونان بلد تسود فيه الليبرالية.للمزيد انظر: احمد نوري النعيمي، القضية الكردية، مصدر سبق ذكره، ص٤٢ وايضا: محمد مصطفى شحاته، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مصدر سبق ذكره ،ص٢٣٢.

وعليه، تطورت القضية الكردية في تركيا منذ عام ١٩٨٤، عندما دخلت في اطارها المسلح وحين قادها (عبد الله لوجلان) زعيم حزب (P.K.K) الى ان وصلت الى اعتقال (اوجلان) في نيروبي نهاية عام ١٩٩٨. وكان من نتيجة هذا الاعتقال ان قامت الاقطار الاوربية بتبني سياسة جديدة ازاء تركيا، خاصة في الاتحاد الاوربي. اما تركيا من جانبها فقد الغت احكام عقوبة الاعدام في قانون العقوبات التركي عام ٢٠٠٢ وهي اشارة الى تخفيف العقوبة على (عبد الله اوجلان) وكذلك جعل اللغة الكردية لغة من الممكن تداولها في مناطق جنوب شرق اناضول. الا ان المسالة الكردية، كانت وما زالت ورقة ضغط تمارسه الدول المجاورة على تركيا لاجل تغيير مسار السياسة الخارجية التركية تجاه العديد من القضايا التي تهم دول الجوار.

بمعنى اخر ان الورقة الكردية تدخل في لعبة التنافس والتجاذب بين العدوين اللدودين تركيا واليونان، فقد مضت الاخيرة في تقديم المساعدة لحزب (P.K.K) المعارض وطموحه باقامة دولة كردية في تركيا، وسمحت له بافتتاح مكاتب عديدة في العاصمة، وتبرر اليونان ذلك بانها دولة ترعى حقوق الانسان والحريات[١].

كما عرضت وزارة الخارجية التركية اصدارا ضمنته معلومات من دعم اليونان (لاوجلان) زعيم (P.K.K)، وقدمت ايضا افادات عدد من المعتقلين من (P.K.K) في تركيا وفي شمال العراق. واشارت وزارة الخارجية التركية الى تصريح رئيس الوزراء اليوناني (سيميتس) في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٩٨ ((ان تنظيم (P.K.K) هو منظمة تناضل في

---

(١) فيما يتعلق بموضوع الاقليات، فان تركيا تتهم اليونان بممارسة سياسة التهجير ضد (١٥٠٠٠٠) مواطن من الاصل تركي يقطنون (تراقيا الغربية) شمال شرق اليونان على الحدود، وانكار هويتهم وحرمانهم من حقوق المواطنة والديانة والانتخاب.وتتسد تركيا في دفاعها الى معاهدة (لوزان) التي نصت على حقوق الاقليات في تركيا واليونان.أنظر: روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في العالم، ترجمة حسن صعب بيروت، منشورات المكتبة الاهلية، ١٩٦١، ص٤١٤.وكذالك:بدر حسن شافعي، الاتحاد الاوربي وقضية الاكراد، مجلة السياسة الدولية عدد (١٣٥) لسنة ١٩٩٩، ص١٤٢.وكذالك انظر: النشرة القبرصية، عدد (١) قبرص ينقوسيا، مكتب الاعلام، ١٩٩٩، ص١.

سبيل حقوق الاقلية الكردية، وتستخدم لذلك كل الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذه الغاية))، وتعتبر تركيا هذا التصريح دليلاً على علاقة اليونان بحزب (P.K.K).

وقد كانت لجوانب الخلافات بين تركيا واليونان ولا سيما ما يتعلق بالاكراد وقبرص انعكاسات مهمة على علاقات تركيا الخارجية، ومن بينها علاقاتها مع الدول العربية، وبخاصة العراق وسوريا. وعلى هذا يرى المسؤولون الاتراك ان اليونان عدوة تركيا التاريخية وهي مصدر الخطر الاساس على الامن والمصالح التركية في بحر ايجه وقبرص، والعقبة التي تحول دون نيلها العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي. ولهذا كان احد الدوافع التركية من توقيع اتفاقها العسكري مع اسرائيل عام ١٩٩٦ هو مواجهة هذا الخطر، فضلا عن كونها محاولة للضغط على سوريا لفك ارتباطها باليونان والتخلي عن تقديم الدعم لها. [١].

ثالثاً:التنافس التركي- الروسي- الايراني- الارميني في جمهوريات اسيا الوسطى

ان لروسيا خلافات تاريخية مع تركيا ومنها اختلاف المصالح الروسية والتركية في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى. اذ ان روسيا اتجهت نحو ايران كون مصالح البلدين تلتقي بحكم العلاقات بينهما، فمصالحهما في الجمهوريات الاسلامية تتطابق الى حد كبير.

فقد كان واضحا للسوفيت ان ايران ليست دولة اشتراكية اوتقنية بل انها دولة اقل تقدما، وهذه الدولة تمتلك مصدرا هائلا للتبادل التجاري والذي يتمثل في عائدات النفط وهي

---

(١)انظر: سعد عبد المجيد، اهداف ومرتكزات الستراتيجيات التركية في القوقاز، مجلة السياسة الدولية عدد (١٣٨) لسنة ١٩٩٩، ص١٩٠ وايضا انظر: احمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو الفرص والمخاطر، مجلة السياسة الدولية، عدد (٢٩) لسنة ١٩٩٧، ص١١٢.وايضا انظر: عبد الله صالح ابعاد الحملة التركية على الاكراد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢١) – يوليو، ١٩٩٥، ص١٥٦.

تحاول تطوير عملية التصنيع واستيراد البدائل وتنويع شركائها التجاريين. كما انها، اي ايران، تمثل اقتصاد سوق، في حين ان الاقتصاد السوفيتي هو اقتصاد مركزي[1].

لقد كان هناك ادراك بان المكسب المترتب للاتحاد السوفيتي (سابقا) من تعاونه مع ايران هو مكسب ذو جوانب عديدة اهمها ما يلي:-

أ- التبادل التجاري مع هذه الدولة يضمن مكاسب اقتصادية مباشرة واخرى غير مباشرة من خلال تصدير النفط والغاز والسلع الايرانية.

ب -الدوافع الجيو-عسكرية.

وعند التحري عن الاسباب التي قادت الى تقرب روسيا من ايران، يمكن استنتاج ما يلي:

١- قرار الانسحاب من افغانستان.

٢- التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي السابقة.

٣- تزايد الخلافات الروسية-التركية بشان الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى.

٤- المناخ الجديد في البيئة الدولية (بروز الولايات المتحدة الامريكية قوة احادية في العالم)[2].

وبالنسبة للعلاقات مع ايران، فان الانفتاح السوفيتي (سابقا) والمناخ الجديد في العلاقات الدولية، اسهم في تبيني سياسة جوهرها الرغبة في الحفاظ على علاقات طيبة معها. وفي عام ١٩٨٩ زار الرئيس الايراني السابق (هاشمي رافسنجاني) موسكو، وفي منتصف التسعينات اعلن نائب وزير الطاقة الروسي انه بموجب الاتفاقية التي وقعت في

---

(١) اسماعيل صبري مقلد، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج، الكويت، ١٩٨٤، ص٦٩.وايضا انظر: عاصم محمد عمران، سياسة روسيا حيال الخليج العربي دراسات دولية، العدد (١٩) كانون الثاني ٢٠٠٣، ص٧.

(٢) غانم محمد صالح، العرب والقوى العظمى، العرب واروبا، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٨، ص١٧.

كانون الثاني عام ١٩٩٥ بين موسكو وطهران، تعهدت روسيا ببناء مفاعل نووي لاغراض مدنية في (بوشهر) على الخليج العربي ابتداء من عام ١٩٩٨، وان ايران دفعت القسط الاول من المبلغ المتوجب عليها[١].

اذن هناك عوامل اساسية تلعب دورا مهما في خلق الادراك الارميني– الروسي– الايراني– التركي تجاه الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى.

ولاجل الاحاطة بهذه العوامل وتوجهاتها، سنحاول التعرف الى جمهوريات اسيا الوسطى مبتدئين بتحديد التعريف:

١ـ التعريف بالجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى

اخضعت الدولة العثمانية الجمهوريات في اسيا الوسطى الى سيطرتها خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر الى القرن السادس عشر، وقد تركت الدولة العثمانية في هذه الجمهوريات اثراً ثقافياً اسلامياً حيث ان (٧٠%) من المواطنين في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى يرتبطون عرقيا مع الاتراك، وان خمسا من هذه الجمهوريات تتكلم اللغة (التركية–الاذرية) وهي قريبة من التركية، اما طاجكستان ورغم ان (القاشية) هي اللغة الرسمية، الا ان هناك (٣٥%) يتحدثون اللغة التركية فيها.

وكان يطلق على سكان اسيا الوسطى اسم (تركستان) ومعناها بلاد الترك، الا ان التسمية (تركستان) تلاشت بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧، واستمر خضوع هذه الجمهوريات الاسلامية الى نفوذ وسيطرة الاتحاد السوفيتي (سابقا) حتى عام ١٩٩١، اذ بدأت هذه الجمهوريات عهدا جديدا من الاستقلال التام عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره.

ان الاهمية الجغرافية والاقتصادية والعسكرية لهذه الجمهوريات تتفاوت من جمهورية الى اخرى[١] وكما مبين ادناه:

---

(١) غانم محمد صالح، العرب وروسيا، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.وايضاانظر: عاصم محمد، سياسة روسيا حيال الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٩.وايضا:لمى مضر صبري، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الخليج العربي رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، ٢٠٠٠، ص٦٠.

أ- كازاخستان: ويوجد فيها مادة الهايدروكاربون واليورانيوم واسلحة نووية، وبامكانها تصدير الطاقة الكهربائية الى اسيا الوسطى والاورال وغرب سبيريا، كما يوجد فيها نفط وغاز طبيعي.

ب- قيرغيزستان: تعد هذه الجمهورية من افقر الجمهوريات الاسلامية، ومع ذلك يوجد فيها نفط وغاز طبيعي.

ج- اوزبكستان: لديها نفط وتنتج نحو (٣٠) مليون طن سنويا.

د- تركمانستان: لديها نفط وتنتج (٥.٤) مليون طن سنويا.

ه- طاجكستان: تتميز بتضاريس جبلية، ويوجد فيها نفط وغاز طبيعي وتمتلك هذه الجمهورية (٣٠%) من احتياطي اليورانيوم في الاتحاد السوفيتي السابق[٢].

اذن، تنبع اهمية هذه الجمهوريات من مقومات عديدة اهمها: الموقع الجغرافي، المعادن، النفط ،الغاز الطبيعي، والنحاس. وهذه المقومات الجغرافية والاقتصادية بل وحتى العسكرية، جعلت من هذه الجمهوريات موضع تنافس وتصارع بين دول مجاورة لها وغير مجاورة وفي مقدمة هذه الدول تركيا[٣].

٢- الادراك التركي للجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى

لعل من بين اهداف السياسة الخارجية التركية في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى هو رغبة تركيا في استعادة مجدها القديم في اسيا الوسطى، والذي كان قائما خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قبل ان يقضي عليه تحالف القوى الاوروبية بقيادة امبراطورية النمسا والمجر[٤].

---

(١) ثابت مطيع الله، مفتاح الحل بيد روسيا التحرك لايجاد حل سلمي للازمة الطاجكية، قضايا دولية، العدد (١٩٠) اسلام اباد، باكستان ١٩٩٢، ص١٦، وايضاانظر: ناجي احمد، تركيا والجمهوريات الاسلامية، السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠) اكتوبر، ١٩٩٢، ص٢٠٨.

(٢) ناجي احمد، تركيا والجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

(٣) جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١) لسنة ١٩٩٩، ص١٩٨.

(٤) ماجدة ياسين، علاقة تركيا مع دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص٦٥

تشكل الجمهوريات الاسلامية الوسطى المركز الاكثر قابلية لممارسة تركيا دورا اساسيا فيه لاعتبارات عديدة ابرزها:

١- ان هذه الجمهوريات غنية بالموارد الطبيعة (نفط، غاز، يورانيوم، نحاس .... الخ).
٢- معالجة التضخم والبطالة السائد في تركيا.
٣- محاولة وقف امتداد نفوذ الاصولية الشيعية الراد يكالية في هذه الجمهوريات، على اساس ان انتشار النفوذ الايديولوجي والسياسي للمد الاسلامي سوف يؤثر على تركيا العلمانية.
٤- هدف اقتصادي يتمثل بالاستفادة من الامكانيات الزراعية والبترولية والمعدنية. وفي المقابل، ترى هذه الدول في التقارب مع تركيا فرصة لمساعدتها في تحويل اقتصادها الى اقتصاد السوق، بعد بقائها لعشرات السنين حبيسة الحكم السوفيتي. وعلى صعيد اخر، فان الصعوبات التي تواجهها تركيا في الانضمام الى للاتحاد الأوروبي، بالاضافة الى خفض قيمة المساعدات الامريكية لها، يدفعها لان تكون اكثر حرصا على انشاء تعاون اقتصادي اقليمي مع هذه الدول.
٥- وجود المصالح الغربية (الامريكية) في اسيا الوسطى، اذ ان هناك اعتقادا في الغرب ان تركيا تعد حلقة وصل بينهما وبين هذه الجمهوريات بسبب الصلات العرقية واللغوية مع تركيا. وفي هذا المجال، اكد (جيمس بيكر) في زيارته الى طاجكستان وتركمانستان واوزبكستان في شباط عام ١٩٩٢، هذه الحقيقة قائلا: ((تؤيد الولايات المتحدة الامريكية تقوية الدور التركي في سياسات المنطقة في اسيا الوسطى))[1].

---

(١) اقدمت تركيا على تشكيل تجمع للدول الناطقة باللغة التركية، يضم بالاضافة اليها كلا من (تركمنستان، كازاخستان، قرقيزستان، واوزبكستان، اذربيجان) وقد عقدت هذه المجموعة مؤتمرات عديدة في (استانبول وانقرة وبشكيك وطشقند) ثم فيها بحث التعاون بين تركيا وهذه الدول في المجالات الاقتصادية، في محاولة لجعل التعاون بين تركيا وهذه الدول في المجالات الاقتصادية، في محاولة لجعل الميراث التركي المشترك دافعا للتعاون الاقليمي.واقامت تركيا مشاريع حيوية عديدة في هذه الجمهوريات الاسلامية منها، ربط شركة (تركيا) الهاتفية بشبكات هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢، بالاضافة الى مشاريع النفطية، واقامت تركيا محطات تلفزيونية لبث البرامج التركية.انظر: جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩، كذالك انظر: ناجي احمد، تركيا والجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

٣ـ التنافس التركي ـ الروسي في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى

تعد روسيا من اكبر العوائق التي تهدد الرغبة التركية في بسط النفوذ على جمهوريات وسط اسيا، ويرجع ذلك بالاساس الى وجود محاور عديدة اخرى للنزاع بينهما، مما يجعل التنافس على هذه المنطقة امرا معقدا وجزءا لا يتجزأ من شبكة كبيرة من السياسات المتصارعة. ويمكن اجمال نقاط الخلاف الروسية– التركية بما يلي:–

١- اختلاف وجهات النظر حول النزاع الارميني الاذربيجاني.

٢- الشروط التركية حول المرور عبر المضايق التركية.

٣- استناد روسيا الى الميراث التاريخي والسياسي لهذه المناطق، حيث كانت تستعمر هذه الجمهوريات تاريخا وتهيمن عليها، وهي تثبت سيطرتها على الدائرة الاقليمية التي كان يشكلها الاتحاد السوفيتي (سابقا)[١].

٤- مشكلة انتهاك موسكو التزاماتها الخاصة باتفاقية تخفيض الاسلحة التقليدية في اوربا، حيث قامت بنشر احدى فرقها البرية في القوقاز عام ١٩٩٥.

٥- قيام روسيا بتكوين اتحاد سلافي يضم الجمهوريات السابقة في تموز عام ١٩٩٣، وذلك لمحاربة المحاولات التركية ملء الفراغ في المنطقة[٢].

ومن ناحية اخرى، فان تركيا وروسيا تتنازعان مستقبل نقل بترول اسيا الوسطى الى الاسواق الغربية، والذي من شأنه ايجاد تشكيل نمط التحالفات الاقتصادية في المنطقة كلها. وتحاول تركيا وروسيا الاتحادية نقل نفط اسيا الوسطى والقوقاز عبر اراضيهما، لان ذلك يوفر لهما استثمارات كبيرة فضلا عن العائدات النفطية.

---

(١) جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.وايضا انظر: ناجي احمد، تركيا والجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢) وروسيا تعد نفسها من الناحية الامنية حامية لامن الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، واي تغير فوري في التوجهات الاسيوية بعكس هذه الاتجاه سيؤثر سلبا على السياسة الروسية ولهذا يقول(ديمريل) ان تركيا ستتصرف بواقعية في اطار التوازن مع روسيا.انظر: احمد نوري النعيمي الحركات الاسلامية الحدية في تركيا، حاضرها ومستقبلها– دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا. دار البشير، عمان – الاردن، ص١٠٠.

وقد عبر هذا التنافس عن نفسه بعد اقرار ما سمي بـ(اتفاق القرن) والذي اتفقت بموجبه اذربيجان مع سبع شركات للنفط مع تركيا وانكلترا والنرويج وشركة نفط الدولة الروسية وشركة النفط التركية وشركة النفط الاذربيجانية. وتنتج، بموجب هذا الاتفاق، الشركات المذكورة (٥١١) مليون طن من النفط خلال ثلاثين سنة. ويتركز التنافس التركي–الروسي على مد خط الانابيب عبر اراضي كل منهما الى ميناء (جيهان) التركي او (نوفوروسيك) الروسي على البحر الاسود.

وفي هذا الاتجاه التنافسي لنقل البترول الخاص بآسيا الوسطى يبرز مضيق (البوسفور) كقنبلة موقوتة في العلاقات بين تركيا وروسيا، وورقة ضغط تملكها تركيا في مجال بسط النفوذ على هذه المنطقة[١].

وشرعت تركيا بوضع قواعد لتنظيم المرور في مضيق (البوسفور) من حيث توقيت مرور الناقلات وحمولاتها، كما هددت بامكانية اعادة النظر في اتفاقية (مونترو) لعام ١٩٣٦، والتي تضمن تركيا بموجبها السماح للسفن التجارية بعبور مضيق (البوسفور) في حالة السلم دون عرقلة او قيود. وكان الامر اكبر من مجرد مسالة ضبط حركة ملاحة الناقلات في اسيا الوسطى بمد انابيب لنقل النفط من هذه الدول مرورا بالاراضي التركية [٢].

---

(١) تريد روسيا تطوير خط الانابيب الموجود بالفعل في اراضيها وزيادة طاقته، فضلا عن اقتراحها انشاء خط انابيب لنقل النفط من اسيا الوسطى والقوقاز الى الدول الغربية، بحيث لا يعبر تركيا، اذ يتم نقله بعد وصوله الى ميناء (نوفوردوسيك) بالناقلات الى ميناء (بورغار) البلغاري، ومن هناك ينقل عبر خط انابيب الى ميناء (راد انماج) اليوناني على بحر (ايجه)، ثم يتم شحنه من هناك وهو ما تعده تركيا مشروعا خياليا بسبب كلفته العالية.انظر :ماجدة ياسين رمضان، علاقة تركيا مع الدل الجوار، مصدر سبق ذكره، ص١١٨.وكذالك انظر :السيد صدقي عابدين، التقارب الروسي – التركي، مجلة السياسية الدولية العدد (١٣٢)، ابريل، ١٩٩٨، ص٢٣٠.

(٢) ان القضايا الخلافية بين تركيا وروسيا والتي تنطلق من مبدأ التنافس لبسط الهيمنة على هذه الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى بدافع الميراث التاريخي، والخلافات حول مرور في مضيق البوسفور والتنافس على نقل بترول اسيا الوسطى، تتعلق كلها باحدى الاشكاليات المدرجة على اجندة علاقات الدولتين التركية – الروسية.وهناك مشاكل اخرى، مثل القضية القبرصية والدعم الروسي لليونان، مشكلة الشيشان والمواقف التركي منها، الموقف من النزاع بين ارمينيا واذربيجان حول منطقة (ناكورتي كاراباخ)، كل هذه القضايا لا يمكن فصلها عن قضية التنافس على جمهوريات اسيا الوسطى.. للمزيد انظر : ماجدة ياسين علاقة تركيا مع الدول الجوار مصدر سبق ذكره، ص١١٨.

وهكذا توترت العلاقات بين تركيا وروسيا بعد الاجراءات التي اتخذتها انقرة من جانبها لتنظيم الملاحة في مضيق (البوسفور)، وتعتقد روسيا بان الهدف من وراء هذه القواعد الجديدة هو التأثير على عمليات نقل النفط في اسيا الوسطى والقوقاز بالناقلات الروسية التي تمر عبر المضايق، وهذا يؤدي الى ارتفاع تكاليف الشحن بسبب انتظار السفن الى حين السماح لها بالمرور [١].

تمثل روسيا العائق الخارجي الذي يقف بوجه المطامح التركية وهي تتصدى بالوسائل كافة للمشروعات التركية، بما في ذلك مشروع وحدة الشعوب ذات الاصول التركية في القوقاز واسيا الوسطى التي تعتبرها احد الثوابت الامنية الروسية.

وتزايد القلق الروسي من احتمال قيام ترابط بين تركيا والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى لانهم سيجدون انفسهم يواجهون حزاماً امنياً في الجنوب، مع اثارة تركية للنزاعات والخلافات العنصرية، الامر الذي سيقود الى الضرر في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي الروسيين [٢].

٤ـ التنافس التركي – الايراني في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى

اندفعت السياسة الايرانية كمثيلتها التركية لملء الفراغ الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقا)، فسارعت بالاعتراف باستقلال هذه الدول، واقامت العلاقات الدبلوماسية معها. ويمكن اجمال الدوافع الايرانية تجاه الجمهوريات الاسلامية بالامور التالية:–

---

(١) السيد صدقي عابدين، التقارب الروسي –التركي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣، وايضا، نورهان الشيخ، السياسة الروسية في منطقة الشرق الا قضايا ستراتيجية، المركز العربي للدراسات الامريكية، السنة الثالثة العدد (١٣) – كانون الثاني، ١٩٩٨، ص١٠.

(٢) ناهض محمد صالح، التنافس التركي–الايراني في الجمهوريات الاسلامية المستقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١١٧، وايضا، جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه الجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.نورهان الشيخ، السياسة الروسية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

١- دوافع اقتصادية: تتمثل بكون هذه الجمهوريات الاسلامية تمثل اسواقا واسعة للمنتجات الايرانية[١].

٢- دوافع عسكرية: تتمثل بالاستفادة من الخبرات النووية في هذه الجمهوريات، فايران تحاول الاستفادة عسكريا من هذه الجمهوريات الاسلامية عن طريق الحصول على الاسلحة غير التقليدية، واستقدام الخبراء والعلماء العسكريين، وخاصة من كازاخستان.

٣- دوافع ثقافية: تتمثل بانشاء ايران منظمة (اللغة الفارسية) مع طاجكستان، بهدف التقارب بين الدول المتحدثة بالفارسية. بالاضافة الى ذلك، تحاول ايران تنشيط دورها من خلال منظمة بحر قزوين (روسيا، ايران، اوزبكستان ، كازاخستان) [٢].

ولكن وبالرغم من المحاولات الايرانية للتقارب مع جمهوريات وسط اسيا، فان الاخيرة تظهر ميلا واضحا لصالح تركيا، ويعود ذلك لعوامل ابرزها ما يلي:-

١- اختلاف الميراث الثقافي والتقاليد العلمانية لهذه الجمهوريات الاسلامية الخاضعة سابقا للنموذج الماركسي اللينيني عن النموذج الاسلامي الايراني[٣].

٢- عامل اللغة والمذهب، حيث تغلب اللغة (التركية- الاذرية) وهي قريبة من اللغة التركية، في هذه الجمهوريات (عدا جمهورية طاجكستان) فان اللغة السائدة فيها هي (القاشية)، اضافة ان المذهب السني هو الغالب في هذه الجمهوريات، في حين تتكون الاقلية الشيعية من (الاسماعيلية)، وهو ما يختلف عن (الاثني عشرية) السائدة في ايران[٤].

---

(١) ان الايران دوافع لتوسيع التبادل التجاري مع هذه الجمهوريات.فالمنطقة بالنسبة لايران مجالات مهمة للاستثمارات والانفتاح، وعليه عقدت ايران اكثر من (٢٠٠) اتفاقية شملت مختلف الانشطة الزراعية والبترولية والمواصلات ما بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٢.للمزيد انظر: فاخر او ما اغلي، العلاقات العربية – التركية في مرحلة المد الغربي في المؤتمر القومي العربي الثامن، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٥، ص٢٠١.

(٢) محمد نور الدين ،تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص١٥٠، وايضا، جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه الجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٣) محمد نور الدين ،تركيا الجمهورية الحائرة، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠، وايضا جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٤)ماجدة ياسين، علاقة تركيا مع دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

وهناك محددات للعلاقة التنافسية بين تركيا وايران في جمهوريات وسط اسيا، وهذه المحددات تخضع لمؤثرات ترسم مسارها تعاوناً او تصارعاً، منها: قضية الاكراد، النظام العلماني السائد في تركيا، العلاقات الايرانية السورية، العلاقات الايرانية– الارمينية، التقارب الايراني– الروسي في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى. فكل هذه المؤثرات تجعل من الصعب الوصول الى تفاهم متبادل للمصالح بين الدولتين الايرانية والتركية(١).

ويتحدد مستقبل العلاقات التركية–الروسية–الايرانية في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى بمقومات منها:

١- ضرورة فصل ملف التعاون مع جمهوريات وسط اسيا عن القضايا الخلافية مثل قضية الاكراد، العلاقات العسكرية الروسية مع قبرص، الدعم العسكري لارمينيا، العلاقات السورية– الايرانية، العلاقات التركية–الاسرائيلية– الامريكية ...الخ.

٢- الحدود التي يمكن ان تسمح بها كل من امريكا واوربا لاقامة تعاون اقتصادي في هذه المنطقة، خاصة في مجال الاستثمارات النفطية والموارد الطبيعة كاليورانيوم و النحاس .... الخ.

٣- قدرة الاقتصاد لكل من الدول الثلاث روسيا وايران وتركيا على المنافسة، لان ثمن المنافسة في هذه الجمهوريات يحتاج الى رؤوس اموال ضخمة، فهل تمتلك اقتصاديات هذه الدول الثلاث القدرة على التحمل(٢).

٤- التنسيق الروسي–الايراني لتحجيم نفوذ تركيا في (باكو). لقد اصبحت اذربيجان هدفا للضغوط الروسية–الايرانية المجتمعة والرامية الى تقييد تعاملها مع الغرب، وكانت من نتائج هذه الضغوط، تهديد اذربيجان بتحول الموقف الايراني الى جانب الارمن في نزاع

---

(١)احمد ناجي، تركيا والجمهوريات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

(٢) ابراهيم، صراع النفوذ التركي–الايراني، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.وايضا: شفيق عبد الرزاق السامرائي، جمهوريات اذربيجان والعلاقات مع تركيا، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠

اقليم (ناغورني كارباخ) فضلا عن تنسيق ايران مع روسيا لتقليل نفوذ تركيا في (باكو)(١).

ان وجود اذربيجان المستقلة الناطقة بالتركية والتي تنطلق منها انابيب النفط والغاز صوب تركيا المرتبطة بها عرقيا والساندة لها سياسياً، سوف يمنع روسيا من احتكار نفوذها في المنطقة ويجردها من ثقل سياسي يمكن ان تمارسه على سياسات دول اسيا الوسطى الجديدة (٢).

اما على صعيد الموقف الايراني فهناك مخاوف ايرانية من احتمال انتشار سياسة الانفصال بين مواطنيها الاذربيجانيين، الذين يقطنون شمال غرب ايران ويقدر عددهم بـ(٢٠) مليون نسمة، وهو ضعف عدد الاذربيجانيين في اذربيجان نفسها، هذا على الرغم من اشتراك الدولتين بالاسلام(٣).

وتتفق روسيا مع ايران في اغلب مواقفها حول بحر (قزوين)، وهذا يمكنها من توفير الاطار اللازم لتحقيق وحدة قوية للوقوف ضد توجهات السياسة الامريكية في جمهوريات اسيا الوسطى (٤).

٥ـ الاتفاق الروسي – الارميني ومخاطره على تركيا

تؤكد المصادر التركية ان روسيا هي المصدر الرئيس للتسلح الارميني، وان روسيا تبغي من وراء ذلك استعادة نفوذها في القوقاز والتأثير على اذربيجان وتركيا. لذلك يصرح المسؤولون الاتراك بين الحين والاخر، انه لا يمكن قبول الاحتلال الارميني لاراض اذربيجانية، ولا يمكن قبول الدعم الروسي لارمينيا.

---

(١) طلال يونس، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.

(٢) ابراهيم خليل احمد، صراع النفوذ التركي–الايراني في جمهوريات قفقاسيا واسيا الوسطى الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

(٣) شفيق عبد الرزاق، السامرائي، علاقة اذربيجان مع تركيا، بغداد، بلاسنة، ص١٠٠.

(٤)جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.وايضا: ماجدة ياسين، علاقة تركيا مع دول الجوار، مصدر سبق ذكره، ص٩٤.

واكثر من ذلك صرح (اوزال) في ٧ نيسان عام ١٩٩٣ بشأن التدخل في (قرة باغ) وارسال جيش الى (نخجوان) ((لكن اذا تدخلنا سيقف الجيش الروسي امامنا))[١].

وصرح (مسعود يلماز) ان ((جزءا من المساعدات العسكرية الى ارمينيا كان ينقل بطائرات قادمة من حلب من سوريا. اما فيما يتعلق بالحركة الاسلامية في تركيا فانها اتهمت القوات الامريكية المرابطة في قاعدة (انجلرليك) بانها مصدر اخر للسلاح الى الارمن.

وفي تصريح اخر قال ديميريل ((ان صبر تركيا ينفد من هجمات الارمن على (قرة باغ) واراضي اذربيجان، بعدما نجح الارمن في فتح ممر جديد بين (قرة باغ) و (ارمينيا) عبر مدينة (كيلبجير)[٢].

وقد انظمت جورجيا وارمينيا الى رابطة الدول المستقلة، ومن ناحيتهم اخذ الروس مواقعهم للدفاع عن حدود ارمينيا. ومن جانب اخر، وافقت جورجيا على وضع قوات روسية فيها، وكان من نتائج ذلك ان اصبحت القوات الروسية قريبة من الحدود التركية. بالمقابل، كشفت مصادر ارمينية في اوربا عن ان قوات تركية وصلت بالفعل الى اذربيجان، في محاولة لصد القوات الارمينية التي اجتاحت (ناغورني قرة باغ)[٣].

---

(١) ان روسيا زادت من دعمها لارمينيا ،وكانت هذه خطوة لتغلغل الروس في الاناضول، مستخدمين مدخل ارمينيا، وفي الوقت نفسه سمحت ارمينيا بانشاء قواعد عسكرية روسية على اراضيها بموجبه اتفاقية بينهما وقعت في اب عام ١٩٩٢، بالمقابل وقفت تركيا الى جانب اذربيجان ضد ارمينيا للمزيد انظر: شفيق عبد الرزاق، علاقة اذربيجان مع تركيا، مصدر سبق ذكره، ص١٠١، جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات اسيا الوسطى، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٢) طلال يونس الجيليلي، ناغور نوكاراباخ، التنافس والنزاع والتغيرات الدولية في جمهوريات اسيا الوسطى وقفقاسيا الجذور التاريخية والعلاقات الاقليمية ،مركز الدراسات التراثية، جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٣٦.

(٣) استطاع اللوبي الارميني في اوربا، ان يفجر قضية ابادة الارمن، عبر الدوائر الاعلامية، كما نجح اللوبي في مايس عام ١٩٩٨ في الجمعية الوطنية الفرنسية، في الحصول على اعتراف من الجمعية الوطنية بالابادة الجماعية التي تعرض لها الارمن على ايدي الدولة العثمانية في المدة بين عامي ١٩١٥-١٩٢٣.

وقد اشترط البرلمان الاوربي، لكي يتم قبول تركيا عضوا في الاتحاد الاوربي، ان تعترف حكومة تركيا بان ما ارتكب من مذابح، سحق الارمن على ايدي الامبراطورية العثمانية، كان من قبيل الابادة الجماعية.

انظر: بشير عبد الفتاح، الارمن وازمة السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٤٣) تشرين الثاني، ٢٠٠١، ص١٨٥.وايضا انظر :جمال عمار، التنافس الايراني – الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث بيروت ، العدد (٧٤) اب ١٩٩٨، ص١٠٩.

الفصل الثاني

العوامل الدولية المؤثرة على تطور العلاقات التركية – اليونانية

الفصل الثاني

العوامل الدولية المؤثرة على تطورالعلاقات التركية–اليونانية

شهدت العلاقات التركية–اليونانية خلال الفترة ما بين الاعوام ١٩٧٤–٢٠٠٤ متغيرات سياسية ودولية عميقة، كان لها اثارها وابعادها في توجه مسار العلاقات الدولية تجاه هاتين الدولتين وبالاخص العلاقات التركية– العربية، والعلاقات التركية مع دول الجوار الاقليمي، ناهيك، عن العلاقات مع الدول خارج الاقليم، لا سيما القوى الفاعلة على الصعيد الدولي.

خصص هذا الفصل لدراسة هذه القوى الدولية المؤثرة في العلاقات التركية–اليونانية وعلى النحو التالي:–

المبحث الاول: دورالولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها على كل من تركيا واليونان.
المبحث الثاني: حلف شمال الاطلسي وتأثيراته على العلاقات التركية– اليونانية.
المبحث الثالث: الاتحاد الاوربي وتأثيراته على العلاقات التركية– اليونانية.

المبحث الاول
دورالولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها على كل من تركيا واليونان

أن عنصر الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يعانيه المجتمع الانساني مرتبط بحياة دول عظمى يهمها ان يظل قائما على وجه البسيطة، وتذود عنه بما تستطيع من قوة، وتحرص على ايجاده من جديد اذا ما تلاشى او اوشك ان يتلاشى في ركن من الاركان. ولا تستطيع هذه الدول ان تتكر انها تقتات من وراء الاضطراب، وتجعل منه متكئأ للارتزاق تحت حجج وتبريرات واهية.

ويكمن الدافع الاساسي لتحرك الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية نحو مناطق اسيا وافريقيا في نهب ثرواتها والاستحواذ على مقدراتها، وجعلها مصدرا للحصول على المواد الاولية وسوقا لتصريف بضائعها المنتجة [١].

ويتشكل الادراك الامريكي للعلاقات التركية– اليونانية من رؤى ذاتية وموضوعية، وتفاعل عدد من المحددات الداخلية والخارجية ومن اعتبارات الوزن الجيو– ستراتيجي لتركيا ودورها الفعال في المنطقة.

لكن تأثير الولايات المتحدة الامريكية في العلاقات التركية–اليونانية يميل لكفة تركيا على حساب اليونان، وهذا يدفعنا للقول ان الادراك الامريكي لتركيا جزء من الادراك الامريكي الشمولي للعالم، لان تركيا اداة من ادوات تنفيذ الستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بشكل خاص، وجزء من ستراتيجية الاحتواء المزدوج للعديد من دول الجوار الجغرافي لتركيا والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى بشكل عام[٢].

---

(١) منير شفيق، موقف القوى الخارجية وتحركها في مواجهة العروبة والاسلام، نظرة تاريخية، محمد احمد خلف الله وآخرون، القومية العربية والاسلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨٢، ص٦٣٦.

(٢) ناصيف متي، تركيا والامن القومي العربي، السياسي المسائية والاقليات ندوة المستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٠) حزيران ١٩٩٢، ص١١٧ وايضا خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، بغداد، مطبعة الراية، ١٩٩٠، ص٣٧.

لذلك، يبنى الادراك الستراتيجي للعالم، على مواجهة التهديدات والتحديات، وتوظيف الفرصة والامكانات لاستمرار الدور الامريكي المهمين في الستراتيجية الدولية. وفي هذا الصدد يقول (تشومسكي): ((ان نظام الولايات المتحدة الامريكية على صعيدي التنظيم الاجتماعي والسلطة والايديولوجية هو منظومة كونية بالضرورة، واي شيء دون هذا الفهم له غير مقبول، لذلك فاي تحد له لا يمكن التسامح حياله، فكل عمل من جانب امريكي يهدف، بحسب راي رؤسائها، الى تعزيز نظامها وايديولوجيتها، وهو والحالة هذه عمل دفاعي))(١).

ان الولايات المتحدة الامريكية اضحت القوة التي لا تجد منافسة حقيقة من اية قوة او تجمع دولي او اقليم جغرافي، بفضل امتلاكها عددا من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية والتقنية، ومساحتها الجغرافية الهائلة التنوع، فضلا عن قدرة نظامها الاداري الفعال والمنتج.

ان تركيا بحسب محددات الخارجية الامريكية، تمتلك الكثير من العوامل والمؤهلات والفرص وامكانات التأثير المتاحة لها اقليمياً .

اذ تأهلت تركيا في نظر الولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي للعب دور في جمهوريات اسيا الوسطى، وجسر للشرق الاوسط، ويمكن ان تكون نموذجاً للاقتداء في منطقة واسعة تمتد من موريتانيا الى الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى(٢).

كذلك يمكنها ان تترجم المواقف الغربية ثقافيا وستراتيجيا في الشرق، وهي فضلا عن ذلك يمكن عدها طرفا موازنا للمد الروسي والايراني في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى.

---

(١) غازي فيصل حسين، السياسة الامريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، مجلة ام المعارك، العدد الاول، كانون الثاني، ١٩٩٥، ص٨١.

(٢) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

بقيت تركيا وما تزال دعامة اساسية في الستراتيجية الامريكية، وبالشكل الذي وجد فيه تطابق حقيقي ما بين السياسة الاقليمية التركية والسياسة الكونية الامريكية. وهكذا ظل الحال من عام ١٩٩١ الى عام ٢٠٠٢ اذ بقيت تركيا مواكبة للسياسة الامريكية [١].

هناك محددات داخلية وخارجية جعلت الولايات المتحدة الامريكية ترمي بثقلها الى جانب تركيا وعلى حساب اليونان، وتكمن هذه المحددات بالامور الاتية:-

أولا: المحددات الداخلية

وفي مقدمة هذه المحددات الاهمية الجيو– ستراتيجية لتركيا، فموقعها بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية يعتمد بوضوح على موقعها الستراتيجي، خاصة فيما يتعلق بتحكمها في المضايق.

فالموقع الجيو– ستراتيجي يعطي تركيا اكثر من خيار وكما يلي :-

أ- تستطيع تركيا بحكم موقعها الجغرافي ان تكون ضمن النظام الشرق اوسطي.

ب- وبسبب مجاورتها للاتحاد السوفيتي (سابقا) وبعد انهياره، تجد نفسها مشدودة للجمهوريات في اسيا الوسطى[٢].

ج- ترى تركيا ان مشكلاتها الامنية لا حل لها من دون دعم حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة، وتعميق ارتباطها بهما.

د- قدرة الدبلوماسية التركية على صياغة السياسات المحسوبة لحماية الامن القومي التركي الى اكبر قدر ممكن[٣].

---

(١) العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي مركز دراسات الوحدة العربية ط١، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٨، ص٢٠٥.

(٢) غازي فيصل حسين، السياسة الامريكية بين الهيمنة وتصدير العنف، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٣) المصدرالسابق اعلاه، ص٨٢.

والشواهد على ذلك ماحصل مع اسرائيل عام ١٩٩٦، انطلاقا من دبلوماسية تركية مفادها عندما تتطلب مصالح الامن القومي التركي التحالف مع اية قوة كبرى او غيرها، فان تركيا لا تتردد في توقيع اتفاقية للتحالف، واذا ما كانت الظروف تبين ان تنفيذ الاتفاقية يهدد الامن القومي فان تركيا تلجأ الى سياسة محايدة.

ثانياً: المحددات الخارجية

ان السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٨٣ ادت خدمات ستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وحلف شمال الاطلسي، بحكم موقعها الجغرافي، منذ مشاركتها في حلف بغداد عام ١٩٥٥ واستجابتها لطلب امريكا بوضع قواعد صواريخ لحلف الناتو في اراضيها، ودعمها للتحرك الامريكي في لبنان عام ١٩٥٨ واجلاء الرعايا الامريكان من الاردن عام ١٩٧٠، ودورها في قوات الانتشار السريع .... الخ[١].

ان عوامل تأثير السياسة الخارجية الامريكية تجاه تركيا تعززت خلال فترة التسعينيات ولحد الان، ويبدو ذلك واضحاً من خلال الامور التالية:

١– لم تكن امام الولايات المتحدة الامريكية دولة تحاصر العراق من جهة الشمال غير تركيا، وكان ذلك ابان غزو العراق للكويت في اب عام ١٩٩٠.

٢– ان الدعم الامريكي لتركيا في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى خاصة بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي (سابقا) عام ١٩٩١[*]، واختيار تركيا لتقوم بهذا الدور،

---

(١) وفي الستينات بدأت تشهد لعلاقات الامريكية – التركية المزيد من الخلافات والتوترات نتيجة لتقاطع المصالح بين الجانبين وخاصة في الازمة الكويتية والقبرصية، فادركت تركيا ان الولايات المتحدة الامريكية تضع مصالحها الامنية فوق المصالح الامنية لحلفائها ... انظر: خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية –التركية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

* – وفيما يتعلق بالرؤية الامريكية لتركيا حول جمهوريات اسيا الوسطى فان منبع التهديد واحد لكل منهما، وخطر الاصولية الاسلامية بحسب صناع القرار من هاتين الدولتين، انظر: احمد نوري النعيمي، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

لم يكن اعتباطيا، بل ضمن حسابات خاصة، اهمها وجود اصول عرقية تركية بين هذه الجمهوريات الاسلامية وتركيا[١].

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي (سابقا) ظهرت متغيرات جديدة، ابرزت الدور التركي باعتباره ركيزة اساسية للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، خاصة في التعامل مع جمهوريات اسيا الوسطى، وامكانية ملء الفراغ الحاصل، واعتماد ستراتيجية مقابلة لدول المنطقة سواء كانت ايران ام روسيا.

٣- وفي البلقان، ولا سيما يوغسلافيا، كان للتفكك اسقاطاته على تركيا، بسبب ارتباطها لاكثر من خمسة قرون مع السلطة العثمانية وخصوصا ان بين شعوبها الاسلامية وتركيا روابط التاريخ والتراث والمعتقدات المشتركة في (البانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا).

٤- تبلور النظام الشرق اوسطي عقب غزو العراق للكويت في اب عام ١٩٩٠، ومحاولة تركيا الحصول على مكاسب اقليمية فيه بتوظيف اوراق ضغط وامكانات للمساهمة مع العرب واسرائيل[٢].

احتلت تركيا موقعاً مهماً في التخطيط الستراتيجي لتكريس نظام الشرق اوسطي، لا سيما في ظل وجود القواعد العسكرية الامريكية في تركيا. وهذا يعني ان الولايات المتحدة

(١) انظر: عبد الله صالح، ابعاد الحملة التركية على الاكراد، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(٢) ان فكرة اقامة نظام شرق اوسطي تبلورت بعد عام ١٩٤٥، ومفاد هذا النظام يمكن في وضع تطورات حول مستقبل المنطقة العربية، لكن المد القومي العربي حال دون انتشار وتطبيق هذا المفهوم.

الا ان وبعد الغزو العراقي للكويت في اب عام ١٩٩٠ وتداعياته على النظام الاقليمي العربي، وعقد اتفاق (اوسلو) عام ١٩٩٣ بني اسرائيل والفلسطينيين وتوقيع معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية، ظهر مناخ سياسي ملائم افرزه الوضع الاقليمي الجديد تكون فيه اسرائيل دولة القاعدة في بناء الشرق الاوسط، على ان تشكل تركيا الدعامة المساندة له. وعلى هذا الاساس، فان محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط ستكون على شكل مسارين متعارضين، المسار الاول علاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل، والمسار الثاني علاقات تركيا مع الدول العربية. انظر. قيس محمد نوري، التحديات التي يفرضها التعاون العسكري التركي – الاسرائيلي على الامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، بغداد، السنة (٩) العدد (١٩) تموز ١٩٩٩، ص١٠٢.

الامريكية تسعى لرسم خريطة سياسة اقتصادية– مائية جديدة للمنطقة العربية بواسطة تركيا واسرائيل.

ففي مؤتمر (مدريد) عام ١٩٩١ طرح الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش) مسالة المياه، باعتبارها المسالة الاولى التي يجب ان تركز حولها المفاوضات المتعددة الاطراف، ولا يمكن الوصول الى حل شامل للصراع العربي– الاسرائيلي دون تأمين الموارد المائية الكافية لسد احتياجات اسرائيل، ناهيك عن ممارسة الضغوط على سوريا والعراق عبر تهرب تركيا من الاتفاق على تقاسم مياه نهر الفرات معها، تحت ذريعة مساندة سوريا والعراق لحزب (P.K.K). ومحصلة هذه الضغوط بحسب رأي المحللين تمهد الاجواء لتكريس النظام الشرق اوسطي [١].

وفي ١٨ ايار عام ١٩٩٣، اكد (مارتن انديك) مدير شؤون الشرق الادنى وجنوب اسيا في مجلس الامن القومي الامريكي اهمية الدور المتزايد لتركيا في الحسابات الاقليمية والستراتيجية الامريكية:

((ان تكون تركيا قوة ردع في الخليج والمنطقة لاستقرار النظام كونها قوة عسكرية ذات قدرة، ولكونها نموذجا علمانياً اسلامياً للمسلمين في الدول الاسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي[٢]، وان تكون حاجزاً امام تقدم روسيا المستقبلي باتجاه المياه الدافئة))[٣].

---

(١) ناصيف متي، الوطن العربي في استراتيجيات القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٩.

(٢) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٣) يمكن ايجاز الاستراتيجية الامريكية في تركيا خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٩١ ((عام انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا)) في الامور التالية:

أ– التفوق الامريكي في المجال البحري، وذلك عن طريق المضايق التركية، الذي يعني عرقلة مرور السفن السوفيتية في هذه المضايق في حينه.

ب– تركز الاستراتيجية الامريكية على ضمان وصول النفط اليها.

ج– تهديد الاجواء السوفيتية عبر اقامة منصات لاطلاق الصواريخ في تركيا. وفي الازمة الكوبية اكد الرئيس الامريكي (جون كندي) للزعيم السوفيتي (خورتشوف) انه سيتم اخلاء صواريخ (جوبتير) من تركيا، مقابل سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا.. انظر : خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية– التركية، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

اما وزير الدفاع الاسرائيلي السابق (كوهين) فقد صرح في ٢٣ اذار عام ١٩٩٧ بشأن اهمية تركيا بقوله ((انها جدار امني في منطقة ملتهبة)) [١].

وفي الازمة التركية-السورية عام ١٩٩٨، التي نشبت بسبب حزب (P.K.K) والدعم السوري له، بدا الموقف الامريكي في الازمة اقرب الى تركيا، واعرب الامريكان عن تفهمهم للهواجس الامنية التركية. وفي ٢٣ تموز عام ١٩٩٩ اعلن رئيس الوزراء التركي (بولند اجاويد) ((ان الولايات المتحدة الامريكية اكثر تفهماً من اوربا ازاء تركيا، في قضية الحكم بالاعدام على عبد الله اوجلان))[٢].

ناهيك عن استغلال الولايات المتحدة الامريكية دعمها لتركيا في مسالة قبول عضويتها في الاتحاد الاوربي خاصة عندما ناشد الرئيس الامريكي السابق (كلنتون) خلال زيارته الى اوربا في حزيران عام ٢٠٠٠ دول الاتحاد الاوربي بقبول تركيا عضواً في الاتحاد[٣].

اذن، فان عملية صنع السياسة الخارجية التركية تترجم توجهات الادارة الامريكية واهداف تركيا في المنطقة العربية والتي من اهمها ما يلي:-

١- ان تكون اكبر قوة اقليمية تحيط بالمنطقة كي تضمن الاستقرار فيها (بحسب المحددات الامريكية)، ويسهل عليها ترويج مصالحها مما يعزز تفاعلها وصلتها مع اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية[٤].

٢- ان تكون السد المنيع بوجه أي تقدم روسي-ايراني محتمل في المستقبل، وهذه السياسة استمرت لغاية عام ١٩٩١، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) نجحت تركيا في

---

(١) ناصيف متى، الوطن العربي في استراتيجيات القوى العظمى، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٩.

(٢)عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٣)الاهرام المصرية، ٢٠٠٠/٦/٣، ص٤.

(٤) العلاقات العربية – التركية، حوار مستقبلي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥، مروان محمد العرب في التطور التركي، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

تأسيس موطئ قدم لها في جمهوريات اسيا سواء كان ذلك بمساعدة ومساندة الولايات المتحدة الامريكية ام اسرائيل ولم تترك المجال مفتوحاً امام كل من ايران وروسيا [١].

٣- ان مخاطر هذا الاختراق التركي تزداد مع وجود هذه الدول في اسيا الوسطى والقوقاز التي لها روابط لغوية وثقافية وعرقية مشتركة. ويشكل بالتأكيد خطرا على الدول الاسلامية المعادية للسياسات الامريكية- الاسرائيلية مثل ايران، والتعاون الاسرائيلي مع اذربيجان ودول اسيا الوسطى نموذج لذلك. وبالتالي شكل التعاون التركي- الاسرائيلي المدعوم امريكيا ثغرة خطيرة استطاعت ان تنفذ منها لاختراق العالم الاسلامي واضعافه[٢].

٤-ان تصبح تركيا جزءاً من الاطار الشرق اوسطي الجديد بشراكه تقوم على النفط والمياه والتجارة .... الخ.

٥-احكام تركيا قبضتها على الدول العربية (المتطرفة) بنظر تركيا (العراق وسوريا) عبر دعم موضوع الاقليات الكردية والتركمانية والضغط عليها من خلال ورقة المياه لوقف مشاريع التنمية الزراعية التي تعتمد على المياه، وكذلك مشاريع الصناعة والطاقة الكهربائية. وتعد العلاقات الاقتصادية التركية- العربية من المحددات الخارجية للسياسة التركية، اذ ادت علاقة تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية دورا في تكوين صورة سلبية لتركيا عند العرب، بسب اشتراك تركيا بالاحلاف الغربية العسكرية والسياسية والاقتصادية بالمقابل، خلقت ادراكا سلبيا عن الاتراك لدى العرب تبعا لوظيفتهم وعلاقتهم بالغرب، وبادراكها لاهمية العرب من الناحية الاقتصادية فان مضمون السياسة التركية ازاء المنطقة العربية من حيث الادراك يهدف الى استمرار وصول النفط الخليجي والغاز الطبيعي، وان تطلب الامر وسائل مختلفة كاستغلال ورقتي المياه والاكراد تجاه العراق وسوريا لتلبية حاجات دول الخليج العربي من العمالة والمشاريع الصناعية والاستثمارات التركية ٠ مع ذلك فالاتراك يلحقون الاذى باقطار عربية مجاورة لهم (سوريا والعراق) عن طريق ورقتي المياه والاكراد والاقليات

---

(١) عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

الاخرى كالتركمان، وان العرب لم يطوروا بعد سياسة متماسكة تجاه الاتراك مما يغري الاتراك بالتمادي في سياستهم الاقليمية تجاه بعض الاقطار العربية.

وتتسم السياسة التركية حيال الدول العربية بما يلي:-

١- استغلال الوضع القائم تجاه العراق بمعطياته الاقليمية والدولية.

٢- الضغط على سوريا لوقف دعم حزب (P.K.K) وتجميد المطالب التاريخية بلواء الاسكندرونه.

٣-التعامل الاقتصادي بانفتاح تجاري واستثمارات مع دول الخليج العربي.

تعمل الولايات المتحدة الامريكية، بعد ادراكها للدور التركي المتزايد في المنطقة، على زيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية لها، الا ان هناك مؤثرات عديدة تعمل على تقليل هذه المساعدات، وتتمثل هذه المؤثرات بالامور التالية:-

١- تأثير اللوبي اليوناني على العلاقات الامريكية-التركية، حيث يقوم الكونغرس الامريكي سنويا بتخفيض حجم المساعدات العسكرية الى تركيا، نتيجة تأثير ضغط اللوبي اليوناني داخله، وكمبدأ شبه ثابت يتم تحديد المساعدات العسكرية الى تركيا

على اساس نسبة (٧-١٠) قياساً الى المساعدات العسكرية الامريكية لليونان في العام نفسه[١].

٢- تستطيع اليونان التأثير على المصالح التركية في الولايات المتحدة الامريكية من خلال ضغط اللوبي اليوناني فيها، وقد سبق وان مارس اللوبي اليوناني الضغط لصالح اليونان حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية حليفة تركيا بحظر بيع الاسلحة وشحنها الى

(١) ان اليونان لها علاقات مع اسرائيل، خاصة في المجال العسكري، اذ تم ابرام اتفاق للتعاون العسكري بين اليونان واسرائيل عام ١٩٩٤، وعن ذلك قال السفير الاسرائيلي (شعي البرت) في تركيا عام ١٩٩٧. ((ان اسرائيل لن تنسى علاقاتها مع اليونان ولكن علاقاتنا مع تركيا لها تقدير خاص نظرا لموقعها المتاخم لسوريا وايران .... وان المشكلات مع جيران سيئين هو احد العوامل الرئيسية التي تربط اسرائيل وتركيا... وان اتفاقية التعاون العسكري مع تركيا لا تستهدف اليونان، وقبرص)) الاهرام ١٩٩٧/٥/٧، ص٤، الاهرام ١٩٩٧/٤/١٣، ص٥.

تركيا بسبب القضية القبرصية، وقد مارس ضغوطاً شديدة من اجل اصدار قرار الحظر في شباط عام ١٩٧٤.

٣- توقيع تركيا اتفاق التعاون العسكري مع اسرائيل عام ١٩٩٦ على امل الحصول على دعم اللوبي الاسرائيلي في واشنطن لموازنة اللوبي اليوناني [١]. كذلك بامكان اليونان ان تلعب دوراً فاعلاً في العلاقات الامريكية–التركية، وان تأثيرها ناتج عن حالة العداء مع تركيا الذي يميل الى مساندة خصوم تركيا في المنطقة (سوريا، ارمينيا، ايران، روسيا).

٤- تأثير اللوبي الارميني في العلاقات الامريكية–التركية، ومن الامثلة على تأثير اللوبي الارميني في الكونغرس الامريكي صدور قرار عنه باعتبار يوم ٢٤ نيسان من كل عام يوم للتضامن مع الارمن واستذكار المذابح الارمينية في تركيا[٢].

ان بامكان ارمينيا ان تكون مؤثرة في العلاقات الامريكية–التركية، بما تمتلك من اوراق مؤثرة على عدوها التاريخي واللدود تركيا، وهي تميل الى الجانب الروسي–الايراني–اليوناني–السوري، ولكل من هذه الدول حسابات ومشاكل معقدة مع تركيا [٣].

ان تركيا دولة متميزة في منظور السياسة الخارجية الامريكية لاعتبارات جيوبولتيكية، مما يجعل العلاقات بين البلدين تمضي نحو مزيد من التعاون، خاصة في ظل الوضع الدولي الجديد، فعلاقات تركيا تسير ضمن اطار تعزيز المشاركة، فتركيا، بعد احتلال العراق

---

(١) ناهض محمد الجبوري، التنافس التركي – الايراني، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٢) ان ارمينا الواقعة في فلك النفوذ الروسي يمكنها ان تتحكم بتنفيذ مشروع انبوب النفط من اذربيجان عبر جورجيا وتركية خصوصاً وان القوات الارمينية في اقليم (ناكورني كاراباخ) أداة مهمة للضغط على (باكو) في مسالة النفط وبالتالي على تركيا..

ارمينيا حلقة استراتيجية شديدة الاهمية لموسكو وطهران، فهي تقطع الطريق امام تركيا لمد نفوذها الى جمهوريات اسيا الوسطى. للمزيد انظر : الكسندر بوغين، محور موسكو طهران، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٣) قصي غريب، العلاقات السورية – التركية التقرير الاستراتيجي لسنة ١٩٩٧، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

في ٩ نيسان ٢٠٠٣، تشترك مع الولايات المتحدة الامريكية بمصالح اقتصادية وامنية مشتركة.

ومن الطبيعي ان تكون العلاقات بين البلدين وثيقة، كما تسعى تركيا الى تعزيز علاقاتها مع اسرائيل من اجل تنسيق الادوار والمواقف في المنطقة سواء تجاه الدول العربية ام دول الجوار الجغرافي لتركيا.

ان واشنطن، وبموجب اتفاقها الستراتيجي مع اسرائيل وتركيا، ملتزمة بالسعي ليحقق الطرفان التركي والاسرائيلي متطلباتهما الدفاعية كافة، في اطار وضع مماثل تماما لدول حلف شمال الاطلسي، وبالسعي لقيام علاقات عسكرية وثيقة بين اسرائيل وباقي دول الحلف. وليس المرء في حاجة للتذكير باهمية تركيا للجناح الجنوبي الشرقي لحلف الاطلسي، والستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط، سواء المتعلقة بما يسمى بالحصار المزدوج للعراق وايران او ما يسمى بمكافحة الارهاب والاصولية.

لذلك هناك قواسم مشتركة للسياستين الامريكية والتركية وتناقض وتقاطع في توجهات كل منهما ازاء المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي لتركيا[1].

ومن اهم القواسم المشتركة ما يلي:-

١- محاولة اضعاف العرب واشغالهم بمشاكل داخلية، عبر تحريك الاقليات، وتحريك الصراعات والخلافات الداخلية واستغلالها.

٢- ان طبيعةالعلاقة التركية مع اسرائيل خلقت ادراكاً موحداً ازاء العرب بان الولايات المتحدة الامريكية، بدعمها لهذا التحالف، تريد جعل اسرائيل في موقع اقوى في المنطقة يخل بموازين القوى مع العرب (تكنولوجياً وعسكرياً وسياسياً).. الخ.

٣- ضمان استمرار ضخ النفط الخليجي اليهما.

٤- تماثل التعامل الامريكي والتركي ازاء العراق.

---

(١) قصي غريب، العلاقات السورية- التركية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

٥- تأثير الاقلية اليهودية في كل من الولايات المتحدة الامريكية وتركيا في رسم اتجاهات السياسة الخارجية مع المنطقة العربية، ودول الجوار لجغرافي لتركيا.

٦- ردع واحباط اي تهديد للنفط سواء من قوة خارجية او اقليمية او داخلية.

٧- المصالح الامنية بضمان امن اسرائيل وقدرة امريكا عسكرياً على الحركة السريعة لمواجهة اية تهديدات من المنظور الامريكي ضد المصالح الغربية بصفة عامة والامريكية بصفة خاصة(١).

اما التقاطع والتناقض في سياسات كل منهما ازاء المنطقة العربية فهو مألوف وطبيعي بسبب الاختلاف في حجم ونوعية الاهداف والمصالح لكلا الدولتين. فالولايات المتحدة الامريكية دولة عظمى سياستها تنطلق من الاهداف ومصالح عالمية، حتى وان تحددت بدولة معينة، فهي تنطلق من رؤى استراتيجية وكونية، بينما تركيا دولة ذات سياسة اقليمية ولها اهداف ومصالح واضحة تقريباً .

نستنتج مما سبق ان تركيا تريدان تلعب دوراً اقليمياً اكبر في المنطقة من خلال الترتيبات والمشاريع الشرق اوسطية، ومصالحها السياسية، واللعب على الاطراف المركزية في المنطقة العربية وخاصة مصر، سوريا، العراق، السعودية، بتهميش بعضها وضرب اخرى، وبالضد من المصلحة العربية عموماً . وفيما يخص طبيعة مبادئ السياسة التركية تبرز نقطتان:

أ. ان السياسة التركية تقوم على مبدأ (خذ وطالب) مما يجعلها اكثر مرحلية رغم تخطيطها المسبق للمتغيرات.

ب. التناقض في سياسة تركيا مع العرب وتذبذبها يعود الى ان نوعية التعامل العربي والامريكي مع تركيا يقوم على مبدأ الابعاد والتقريب، فعندما يبتعد الغرب عنها تقترب من العرب اقتراباً محسوباً، وحينما يقترب الغرب منها تبتعد عن العرب ابتعاداً محسوباً .

---

(١) قصي غريب، العلاقات السورية- التركية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.

المبحث الثاني
حلف شمال الاطلسي وتأثيراته على العلاقات التركية-اليونانية

برز حلف شمال الاطلسي في عام ١٩٤٩ ليكون المنظمة الامنية المسؤولة عن صيانة الامن والاستقرار في القارة الاوربية ضد التحديات والاخطار التي تهددها.

ان اهم التحديات بل لعله السبب الاساس في قيام الحلف هو مواجهة الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي، وكبح جماح تلك النزعات التوسعية التي استطاعت السيطرة على الجزء الشرقي من القارة الاوربية.

لقد استطاع الحلف التخفيف من القلق الاوربي ازاء التهديد الالماني المحتمل، واسهم في تعميق الاحساس بوحدة اوربا الغربية وامنها، ووفر آلية للولايات المتحدة الامريكية لمشاركة في انعاش اوربا الغربية اقتصادياً وعسكرياً [١].

وبالرغم مما تردد عن اسباب قيام حلف شمال الاطلسي، فان اقامته بعد اربع سنوات تقريبا من انتهاء الحرب العالمية الثانية قد ارسى اولى دعائم الحرب الباردة، وفتح المجال امام حقيقة جدية من الصراع العالمي، بعد اتضاح الخريطة السياسية الجديدة الناشئة عن نتائج الحرب [٢].

---

(١) وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها في عام ١٩٤٥ حتى بدأ ان العامل الفاعل والحاسم في تحديد مستقبل اوربا، هو مواقع جيوش الاحتلال، فالملاحظ ان الدول التي سيطر عليها الحلفاء باشرت بتطوير نظم رأسمالية، في حين ان الدول التي سيطر عليها السوفيت بدأت بانتهاج نظم شيوعية وكانت المحصلة انقسام اوربا الى كتلتين (شرقية شيوعية، وغربية رأسمالية) وبقيت الحقيقة ان اهداف روسيا والغرب تتضاربان في جميع مناطق العالم.
وبذلك وجدت الولايات المتحدة الامريكية في الاتحاد السوفيتي (سابقا) ونظامه الاشتراكي العدو الرئيسي والذي ينبغي العمل على تقويضه والاحاطة به، ولعل اوربا الغربية افضل ميدان يمكن استخدامه في مثل هذه المواجهة وللحؤول دون توسع النفوذ السياسي والايدلوجي للاتحاد السوفيتي (سابقاً)، ولاجل حماية دول اوربا من خطر الشيوعية، انشأت الولايات المتحدة الامريكية حلف (الناتو) عام ١٩٤٩، ووضعه تحت قيادتها العسكرية المباشرة . للمزيد انظر : صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩) ١٩٩٧، ص٦٩وايضاً بوا كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، دار للنشر، سلسلة علم المعرفة الكونية، ١٩٨٩، ص٧١.

(٢) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

ونتيجة للضغط السوفيتي على تركيا في منتصف اربعينيات القرن العشرين، اتجهت تركيا الى المعسكر الغربي، اذا اصبحت جزءاً من مبدأ (ترومان) ومبدأ (مارشال) في المدة الواقعة بين الاعوام ١٩٤٧ –١٩٤٩ وتم الاعتراف بقبولها في حلف شمال الاطلسي في ١٩ شباط عام ١٩٥٢. وبذلك تعد تركيا من وجهة نظر القادة الاتراك قد حققت جانباً من الحفاظ على سلامة اراضيها وسيادتها من التهديد والخطر السوفيتي(١).

وبعد انظمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي عدلت المادة الخامسة من ميثاق الحلف، فاصبحت كالاتي:

١– ان أي هجوم يقع على اقليم أي طرف من الاطراف المتعاقدة في اوربا، او امريكا الشمالية، والمقاطعات الفرنسية في الجزائر، اوعلى اراضي تركيا، او على الجزر التي تخضع لاختصاص أي طرف من الاطراف، في منطقة الاطلنطي الى الشمال من مدار السرطان، تعتبر هجوماً على الجميع.

---

(١) ان العلاقات الامريكية –التركية تطورت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتحديداً مع مبدأ (ترومان) ومن اهم اهداف هذا المبدأ:

أ– مجابهة الضغوط السوفيتية وتطويق نفوذها بالمنطقة.

ب – دعم النظام المناهض للشيوعية في اليونان.

ج– دعم تركيا من خلال المساعدات العسكرية التي تم معها لتركيا في اطار هذا المبدأ، وجاءت اتفاقية المساعدة العسكرية لتركيا عام ١٩٤٧ لتصب في هذا المجرى. ومن خلال مشروع (مارشال) لانعاش اوربا بعد الحرب حصلت تركيا واليونان على (٧٠٠) مليون دولار مساعدات عسكرية، (٧٦٤) مليون دولار مساعدات اقتصادية، لتمكينها من الوقوف امام التهديدات السوفيتية للمزيد انظر : خليل ابراهيم الناصري، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط المدة الواقعة من ١٩٤٥–١٩٩١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص١٧، وايضا، سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦، ص٢٦.

٢- ان أي هجوم يقع على قوات سفن او طائرات أي طرف من الاطراف، او على قوات الاحتلال التابعة لاي طرف في اوربا وعلى البحر المتوسط، وعلى شمال منطقة الاطلنطي الى الشمال من مدار السرطان، يعتبر هجوماً على الجميع[١].

أي ان الهدف من الحلف هو الدفاع عن الاعضاء فيه وفي الحدود الجغرافية لاراضيها، ضد أي هجوم تتعرض قواتها او سفنها او طائراتها داخل هذه الاراضي، اضافة الى المساعدة والتنسيق السياسي.

وهناك عدد من الاعتبارات، دفع تركيا للانضمام الى حلف شمال الاطلسي ومنها:-

أولا: اعتبارات عسكرية دفاعية

ان حلف شمال الاطلسي حريص على عدم التفريط في المركز الجغرافي الحيوي لتركيا واليونان، الا ان اهمية تركيا الجيوبولتيكية يعطيها الافضلية على اليونان. كذلك فان قيام الولايات المتحدة الامريكية والغرب بتقديم العون لتركيا قبل دخولها حلف شمال الاطلسي كان هدفا امنيا وعسكريا يكمن في الاستفادة من اهمية تركيا الستراتيجية، خاصة وان تركيا تشترك باطول حدود مع اثنتين من دول حلف (وارشو) هما الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبلغاريا، وتقوم تركيا بموقعها على البحر الابيض المتوسط بوظيفة الغطاء المكمل لجدار الامن من جهة الغرب وحماية مصالحهم [٢].

---

(١) ومكافاة على المشاركة تركيا في الحرب الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ وافق مجلس حلف شمال الاطلسي على انضمام تركيا للحلف، ومنذ ذلك الوقت ادركت الولايات المتحدة الامريكية اهمية تركيا من ناحية موقعها الاستراتيجي المتحكم بالمضايق (البسفور، الدردنيل) ناهيك عن كونها من اكثر الدول في الشرق الاوسط ميلا للغرب، كل ذلك دفع بامريكا الى دعمها وتطويرها في الجوانب العسكرية والاقتصادية، وجعلها، قاعدة متقدمة للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي. انظر : احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢، وايضا نهرين جواد شرقي، السياسة الاقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٢) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢.

ثانياً : اعتبارات سياسية واقتصادية

هناك دوافع اقتصادية وسياسية تدفع الغرب والولايات المتحدة الامريكية تجاه تركيا، منها حاجة الغرب وامريكا الى تركيا، ومن خلال التحالف الاطلسي بوصفه معبراً نحو الشرق الاوسطي في المستقبل وذلك بالاستفادة من موقعها الجغرافي واسواقها القادرة على استيعاب السلع الغربية، بالاضافة الى ان الحزام الجنوبي الستراتيجي المكون من (تركيا وافغانستان والباكستان وايران والاتحاد السوفيتي السابق) يثير خشية حلف شمال الاطلسي من تبدل العلاقات السوفيتية–التركية من حالة عداء الى صداقة، ولهذا الامر اثاره على النفوذ الامريكي والاطلسي في هذه المناطق[١].

وقد استمر الدور التركي كجناح لجنوب شرق حلف شمال الاطلسي في مواجهة الاتحاد السوفيتي حتى مجيء الرئيس (غورباتشوف)، وطرح (البيروستروييكا) التي تعني سياسة الاصلاح واعادة ترتيب البيت السوفيتي من الداخل.

ونتيجة لذلك بدا ان تركيا فقدت اهميتها، وبدأ قلقها يزداد من احتمال فقدان اهميتها الجيوبولتيكية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ولحلف شمال الاطلسي.

ولكن العدوان على العراق في كانون الثاني عام ١٩٩١، اعاد الاهمية الستراتيجية لتركيا، فقدمت الى تركيا مطالب عديدة، لقاء السماح للتحالف الدولي باستخدام مجالها الجوي والبري والبحري ومنها[٢]:

---

(١) نهرين جواد شرقي، السياسة الاقليمية تركيا، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(٢) ان تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقا) وتراجع احتمالات تهديد الامن القومي التركي والغربي، ادي الى اندفاع تركيا لتؤدي وظيفية امنية اخرى نحو الشرق الاوسط. يقول الرئيس التركي الاسبق (اوزال) (ان تركيا اقوى دولة في الشرق الاوسط في الوقت الراهن، وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص، وليس كشرطي للغرب في المنطقة).

انظر : نزار الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٣٤.

١- استمرار الدعم المالي والعسكري.

٢- موافقة الولايات المتحدة على تحديث وتطوير القوات المسلحة التركية، وتزويدها بطائرات حديثة، وتطوير قدراتها الدفاعية والجوية.

٣- تعهد حلف شمال الاطلسي بمد نطاق عملياته على كامل الاراضي التركية اذا ما تعرضت لاي عدوان، فوافق الحلف في ١٨ اب عام ١٩٩٠ على الالتزام بالدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لاي اعتداء من سوريا او العراق او ايران او روسيا [١].

ان ستراتيجية حلف شمال الاطلسي ودور تركيا فيها ياتي متوافقاً مع سعي الولايات المتحدة الامريكية لبلورة ترتيبات امنية وسياسية في المنطقة، وتشرف على هذه الترتيبات الامنية في المنطقة الولايات المتحدة، وتضم هذه الترتيبات القوى الاقليمية البارزة ومنها تركيا.

وهذا يفسر سبب اشتراك تركيا في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ثم وجود قواتها في العراق، واصرارها على انشاء المنطقة الامنية في شمال العراق، وتحالفها مع القوى الكردية من شمال العراق. وتعد عملية فولاذ ٩٧ شاهدا على رغبة تركيا في ان تلعب دورا محوريا في منطقة الشرق الاوسط، فهي من جهة توقع اتفاق تعاون عسكري مع اسرائيل عام ١٩٩٦، فضلا عن اثارتها الازمات مع سوريا عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٨، بحجة دعم حزب (P.K.K) من قبل سوريا، وكذلك اثارة مشكلة المياه، وهذا كله لم يأت الا بتوافق المواقف الامريكية في ظل الستراتيجية المتمثلة بالاحتواء المزدوج للعراق وايران وهذه الستراتيجية متوافقة لدى حلف شمال الاطلسي.

---

(١)طلعت احمد مسلم، مشروع النظام الشرق اوسطي، وموقف العرب والاتراك منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية، حوار مستقبلي مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤١٢ وايضا، محمد خليفة، تركيا وازمة الخليج، مستقبل العالم الاسلامي، عدد (٢) مالطا، ١٩٩١، ص١١٧-١٢٠.

وفي تشرين الثاني عام ١٩٩٨ وعندما اندلعت الازمة التركية–السورية بسبب حزب العمال الكردستاني وزعيمه (عبد الله اوجلان) وبدا البلدان على حافة الدخول في مواجهة عسكرية، اعلن حلف شمال الاطلسي وقوفه مع تركيا[١].

وفي ٥ ايار عام ١٩٩٧ عبر وزير الدفاع التركي (تورهان تايان)، بعد عودته من اسرائيل، عن ((قلق تركيا من جهود سورية وايرانية لتطوير قدراتها في مجال الحرب الكيمياوية والصواريخ البالستية، حيث ان امتلاك هذه الدول اسلحة دمار شامل يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط ولكن ايضا لحلف شمال الاطلسي))[٢].

وفي ضوء ما تقدم، فان حلف شمال الاطلسي بدا وكانه عامل مؤثر في العلاقات التركية–اليونانية، الا انه لحساب تركيا وليس اليونان، اذ ان قيمة تركيا للحلف اهم من اليونان، وهذا يتمثل بحجم التسليح الضخم الموجود في تركيا.

كما يدعم علاقة تركيا بحلف شمال الاطلسي مقومات عديدة ابرزها ما يلي:

١– على الرغم من ان اليونان وتركيا عضوان في حلف شمال الاطلسي الا ان الحلف لم يستطع الغاء خيار الحرب بينهما انما اجله، وعلى هذا الاساس وعلى الرغم من محاولة الحلف تحسين العلاقات بين البلدين بخطوات حذرة، الا ان حالة العداء لم تنته ومازالت باقية لعدم تسوية الخلافات الكثيرة بين البلدين. ولهذا فان اليونان تمتلك العديد من اوراق

---

(١) محمود علي الداود، المشاريع المستقبلية لحلف الاطلسي والامن القومي، اوراق عربية، عدد (٢١)، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩، ص١١، وايضاً فرح نايف شاكر، العلاقات بين روسيا الاتحاد الاوربي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص٥٩ وما بعدها.

(٢) محمود علي الداود، المشاريع المستقبلية لحلف الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١١ ،وكذالك انظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٠٣.

الضغط المؤثرة في العلاقات التركية مع دول الجوار، خاصة تجاه ايران، سوريا، روسيا، ارمينيا[١].

٢- يدعم الحلف علاقته مع تركيا لاهميتها الجيوبولتيكية والعسكرية، خاصة دور تركيا كبوابه الى الشرق الاوسط والى الوطن العربي.

٣- وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة تم دعم الموقف التركي في حلف شمال الاطلسي، في ضوء المهمات الجديدة للحلف والتي تقوم على مواجهة التحديات الامنية داخل المنطقة الاورو- اطلسية وحولها. ويضع الحلف في اعتباره ان المصالح الامنية للحلف قد تتعرض لعملية اوسع من العدوان على اعضائه، ومن ذلك الاعمال الارهابية والتخريبية، والجريمة المنظمة، واعاقة تدفق الموارد الحيوية اليه[٢].

٤- سيكون للحلف تاثير لا يستهان به في العلاقات التركية اليونانية ولصالح تركيا وعلى حساب اليونان في المستقبل، خصوصاً وان الولايات المتحدة التي لها علاقات مع تركيا واسرائيل، تمارس الدور القيادي في الحلف[٣].

٥- باعتبار سوريا وايران وروسيا وارمينا اقرب المناطق المحيطة بتركيا، وكونها تدخل في نزاع مع تركيا العضو في حلف شمال الاطلسي، فربما نشهد تدخلاً منتظراً من قبل حلف شمال الاطلسي، خاصة وان الحلف سبق له وان تدخل باسم حماية الامن والسلم

---

(١) قصي غريب عليوي، العلاقات التركية – السورية، مصدر سبق ذكره، ص١١٧، وايضاً : محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٢) محمد علي الداود، المشاريع المستقبلية لحلف الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٣) عبد الرحمن رشيدي الهواري، المهام المحتملة للحلف الناتو في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية العدد (١٣٧) القاهرة ١٩٩٩، ص٢٨٠.

وحقوق الانسان في البوسنة والهرسك وكوسوفو، كما يظهر تأثير حلف شمال الاطلسي في علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي، من خلال قرب قواعده العسكرية(١).

ومع انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية في وسط وشرق اوربا، وتفكك الاتحاد السوفيتي، برزت خارطة جديدة لاوربا، فالمناطق التي كانت تعدحدوداً لاوربا الغربية خلال الحرب الباردة، تحولت لتصبح محور الاهمية لمستقبل الامن الاوربي، واصبحت مناطق عدم الاستقرار في اوربا تسير على امتداد قوسين(٢):

القوس الاول: ويشمل الدول الاسلامية غير العربية في اسيا الوسطى وايران وباكستلن

وهنا دعم حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة التوجهات التركية في هذه المناطق لاعتبارات سياسية واقتصادية وامنية تصب في صالح الحلف وامريكا، خاصة وان لتركيا مصالح في هذه المنطقة ، كما ان تركيا بحاجة للامتداد هناك لاعتبارات اهمها مساعدة الاقتصاد التركي الذي يعاني من التضخم والبطالة.. الخ.

---

(١) قصي غريب ،العلاقات السورية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤. وكذالك انظر : رونلد ازموس، اوربا الغربية، تحرير زلمي خليل زاد التقييم الاستراتيجي، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٧، ص٥٦.

(٢) هاله مصطفى، الامن الاوروبي بين المجابهة والحياة، ص ١٤٢.

القوس الثاني: الذي يمتد من سوريا والعراق مرورا بمناطق شمال افريقيا. وهنا ايضا يعول حلف الاطلسي وامريكا على اهمية تركيا الجيوبولتيكية، لاكمال حلقة الوصل مع القوس الاول، وبما يخدم المصلحة المشتركة للستراتيجية الامريكية الامنية الجديدة لما بعد الحرب الباردة، ولصالح توجهات حلف شمال الاطلسي هناك.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، ظهرت دول جديدة، قد لا تضمن اتفاقية (هلسنكي) او منظمة الامن والتعاون الاوربي، التي كانت استمراراً لهذه الاتفاقية، حرمة حدودها واحتواء مشاكل الامن الاوربي التي انبعثت بعد انتهاء الحرب الباردة، لذلك بدأ البحث عن الية جديدة للامن، لا سيما بعد ظهور اخطار جديدة منها:

١- مسالة النزاعات الاقليمية التي برزت على الرقعة الاوربية، مثل الازمة اليوغسلافية، وازمة كوسوفو، والنزاع الارميني– الأذربيجاني واثاره على العلاقات التركية–اليونانية، والتركية– الروسية، و التركية–الايرانية– السورية، والنزاع الارميني– الأذربيجاني الذي يدور حول منطقة (قرة باغ)، والنزاع الجورجي– الأبخازي واثاره على العلاقات التركية– الروسية والتركية– الاذربيجانية والتركية–الايرانية.

٢- مسالة اللاجئين، حيث استقبلت الدول الاعضاء في منظمة الامن والتعاون الاوربي زهاء (٤.٥) مليون شخص هربوا من البوسنة وغيرها من مناطق النزاعات[١].

وعلى هذا الاساس انهمك الساسة الاوربيون في محاولة وضع اسس بناء معماري جديد للامن، بحيث يصبح اكثر ضماناً للاستقرار، لذلك طرحت مشاريع وافكاراً عديدة منها توسيع حلف الناتو، وانشاء مؤسسات جديدة مثل مجلس تعاون حلف شمال الاطلسي، وشراكة من اجل السلام ... الخ.

---

(١) ان البلدان الاوربية والولايات المتحدة وكندا والاتحاد والسوفيتي السابق، وجدوا ان من الضروري توقيع اعلان تثبيت بموجبة الحدود الدولية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية، وعرف هذا الاعلان (بوثيقة هلسنكي) التي صدرت عن مؤتمر الامن والتعاون الاوربي في عام ١٩٧٥.
للمزيد انظر : هالة مصطفى، الامن الاوروبي بين المجابهة والحياة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٨)، ١٩٨٢، ص١٤٢ ،وكذالك انظر: فرح نايف، روسيا الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨، وكذالك انظر:عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية العدد (١٢٩) لسنة ١٩٩٧، ص٧٩.

وتصر الولايات المتحدة الامريكية على ابقاء حلف شمال الاطلسي منظمة اساسية في هيكلية الامن الاوربي بدلاً من منظمة الامن والتعاون الاوربي، او أي مؤسسة اوربية مثل الاتحاد الاوربي.

ان دوافع امريكا واضحة، فاي كيان يتأسس مكان المنظمة او ينبثق عنها، سوف يفتقر الى الضمانات الامنية، قياساً لما هو متاح لدى (الناتو) من قوات عسكرية مشتركة. ومن ناحية اخرى فان هذه المنظمات المزمع انشاؤها لن تستوعب الولايات المتحدة، او تفسح لها مجالاً في الشؤون الاوربية بمثل ما يحققه الناتو[1].

اسس مجلس تعاون حلف شمال الاطلسي في (بروكسل) في٢٠ ديسمبر عام ١٩٩٠، في اول اجتماع يعقده وزراء خارجية (الناتو) ونظرائهم من حلف (وارشو) السابق[2]. وتم التأكيد على ان هذا المجلس يمثل بداية لتحقيق روابط مؤسسة للتشاور والتعاون، وتبادل الخبرات حول المواضيع المتعلقة بالامن والدفاع.

واكد السكرتير العام لحلف شمال الاطلسي (مالفريد فيريز) ذلك بقوله: ((ان مجلس التعاون لا يعني ان الحلف يدعو تلك الدول (بولندا، بلغاريا، المجر، رومانيا، روسيا، تشيكسلوفاكيا) لتصبح اعضاء فيه او يقدم لها ضمانات امنية محددة))[3].

ولكن مع تغير الظروف الدولية، وما صاحبها من تغيير في ظروف البيئة الامنية الاوربية عقب انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، يمكن القول ان الحكمة من وجود حلف (الناتو) قد انتفت وبرزت حقيقة البحث عن مسوغ اخر لبقاء الحلف، ليس لبقائه فقط، وانما ما يجري في البيئة الاوربية من محاولات توسيعه ليضم دول المعسكر الشيوعي السابق.

---

(١) نبيه الاصفهاني، الامن والدفاع الاوربي، قمة مدريد ١٩٩٧، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٠) لسنة ١٩٩٧، ص١٢٥.

(٢) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص٧٣.

(٣) كاظم هاشم النعمة، مفصلة السياسة الجماعية للاسرة الاوربية نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد (٩)، ١٩٩٣، ص٤.

ولاجل حسم تلك الخلافات في وجهات النظر حول بقاء او زوال الحلف، عقد الاعضاء في (الناتو) قمة للحلف في (روما) عام ١٩٩١، قرر فيها رؤساء الدول الاعضاء ((عدم حله، وضرورة ابقائه، مع ادخال تغير على توجهاته واساليب عمله واهدافه، حيث رأوا ضرورة التركيز على المهمات الداخلية والخارجية، وادارة الازمات وعمليات حفظ السلام))(١).

وتتلخص مهام حلف شمال الاطلسي بعد قمة (روما) عام ١٩٩١ بما يلي:

١-ان على الحلف ان يضع اساسا صحيحاً للحصول على محيط امني مستقر في اوربا لضمان عدم تعرض اية دولة للخطر.

٢- ان على الحلف ان يستمر في خدمة منطقة (عبر الاطلسي) لغرض احلال السلام.

٣- ان على الحلف ان يدافع عن المنطقة ضد أي عدوان او تهديد للدول الاعضاء في الحلف.

٤- ان على الحلف ان يعمل من اجل حماية وصيانة الموازنة الستراتيجية في اوربا(٢).

ان الاهداف الجديدة لحلف الناتو هي نفسها المبررات التي كانت وما تزال تقف وراء توسعه. فالحلف يسعى جاهداً لحماية امن اعضائه من التهديدات الخارجية وخصوصاً مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد، وذلك عن طريق ضبط التوازن الستراتيجي في القارة الاوربية.

كما ان هناك تهديدات اخرى تنبع من تلك الصراعات العرقية والاثنية التي بدأت تتفجر في اوربا، مثل الحروب الدائرة في اراضي يوغسلافيا السابقة، او النزاع المتجدد بين القبارصة اليونانيين والاتراك.

---

(١) صلاح سالم زرنوقه، الناتو بين مرحلتين، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٢) نبيه الاصفهاني، الامن والدفاع الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

صفاء موسى، الاطار الامني الاوربي الجديد، مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٨)، ١٩٩٢، ص٢٦٦.

وهذه النزاعات قد تخرج عن اطار السيطرة الاوربية لكي يتم تدويلها، وتشكل خطراً على الامن الامريكي والدولي. وقد شعرت الولايات المتحدة الامريكية بان هناك دولاً اسلامية مثل ايران بدأت تتدخل بشكل مباشر في بعض الصراعات مثل البوسنة، عبر تقديم مساعدات مادية وعسكرية ومتطوعين، مما سيؤدي الى مضاعفات امنية بعيدة المدى(١).

هذا فضلاً عن قضية قبرص التي تاخذ منحى الصراع العسكري الذي قد يهدد الحلف (شمال الاطلسي) اذا حدثت مواجهة اقليمية قد تجر تركيا واليونان الى التدخل مجدداً في بؤرة التوتر المتوسطية، وقد تتحول الى صراع دولي، خاصة بعدما عقدت موسكو صفقة مع نيقوسيا لبيعها صواريخ (ارض–ارض) و (ارض–جو) التي تهدد باختلال موازين القوى في الجزيرة (٢).

أي ان قضية قبرص قد تتحول الى مواجهة بين العالمين المسيحي والاسلامي، مثلما تنبأ به بعض المحللين، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الى منعه(٣).

ومما تجدر الاشارة اليه، ان قادة الحلف اكدوا ضرورة مواجهة مسببات النزاعات والمواجهات كافة في القارة والتي تخل بحالة الاستقرار، مثل مشاكل الاسلحة التقليدية، والنزاعات الاقليمية، والمشاكل العرقية، والاقتصادية، والسياسية ضمن الدول الاوربية.

ان برنامج الحلف التوسعي ادى الى تطوير مهمتين له:

١– تعزيز الاستقرار في دول اوربا غير المشاركة بالحلف، مع تعزيز الاستقرار في وسط وشرق اوربا.

---

(١) توسيع حلف شمال الاطلسي، التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٢، وكذالك انظر : عماد اجاد، اثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الاطلسي العدد (١٣١) لسنة ١٩٨٨، ص٨٠.

(٢) حسن ابو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الامن الاوربي مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩) لسنة ١٩٩٧، ص١٠١.

(٣) توسيع حلف شمال الاطلسي، التقرير الاستراتيجي الغربي لسنة ١٩٩٧، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

٢– تعزيز عملية التحول الديمقراطي في دول اوربا والشرقية، بل وحتى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[١].

وحتى يستطيع (الناتو) القيام بهاتين المهمتين، فقد الزمت اتفاقية برنامج الشراكة من اجل السلام المعقودة عام ١٩٩٣ هذه الدول بحل مشاكلها العرقية والدينية والاجتماعية بالطرق السلمية، مع منح شعوبها حق الاستقلال وتحت اشراف الحلف.

وبالتأكيد فان توسيع حلف الناتو باتجاه دول اوربا الشرقية والوسطى، من شانه ان يحول دون عودة روسيا لممارسة سياسة قيصرية جديدة تخل بالتوازن والاستقرار في هذه المنطقة، وايضا فان ضم هذه الدول يساعد هذه البلدان على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة التحول بكل صعوباتها، ويساعد على تكريس قيم الديمقراطية واقتصاد السوق، وهي مصلحة حيوية للعالم الغربي[٢].

---

(١) جاسر الشاهد، تأثيرات استراتيجيات السياسية الامريكية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩) لسنة ١٩٩٧.

(٢) حسن ابو طالب، توسيع الناتو، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣، وايضاً : ممدوح انيس فتحي، اجراءات عملية توسيع الناتو، المشكلات والحلول المفروضة، ص٩٧.

المبحث الثالث
الاتحاد الاوربي وتأثيراته على العلاقات التركية-اليونانية

ان الاتحاد الاوربي بصفته السياسية والاقتصادية، يؤثر في العلاقات التركية– اليونانية، من خلال الدور الذي اصبح يتمتع به في البيئة الدولية، بعد ان نجح في تطوير فاعلية حركته السياسية، عبر اندماجه الاقتصادي بعد معاهدة (ماستريخت). وتبرز قوة الاتحاد الاوربي السياسية والاقتصادية بتبني ادوار سياسية ذات فاعلية تتناسب مع حجمه وثقله.

ومع اعتبار الاتحاد الاوربي قوة مؤثرة في العلاقات التركية–اليونانية فان الواقع العملي يشير الى ان هذا التاثير يتجه لصالح كفه اليونان على حساب تركيا، وذلك لاعتبارات عديدة اهمها، ان اليونان ما تزال تمتلك القدرة على عدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، لانه بموجب قانون الاتحاد الاوربي، تمتلك اليونان حق استخدام النقض ضد انظمام أي عضو جديد، فما بالك بالعدو اللدود تركيا، حيث ملف العلاقات بين البلدين التركي واليوناني ساخن ومعقد جداً [(١)].

ناهيك عن مشاكل اقتصادية تركية، ومسالة حقوق الانسان، والاقليات، ومشكلة الاكراد، والمسالة القبرصية، وكلها عوامل تدفع بالاتحاد الاوربي نحو تأجيل انظمام تركيا اليه.

وينقسم هذا المبحث على النحو التالي:

اولاً : الخلفية التاريخية لعلاقات تركيا بالاتحاد الاوربي.

ثانياً : الدوافع التركية في الانظمام الى الاتحاد الاوربي.

ثالثاً : اسباب ومعوقات تأجيل الاتحاد الاوربي انضمام تركيا اليه.

---

(١) المزيد انظر : عارف محمد خلف، اثر المتغيرات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية السورية ١٩٨٥– ١٩٩٥، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

أولاً : الخلفية التاريخية لعلاقات تركيا بالاتحاد الاوربي

في نهاية الاربعينيات تكللت جهود تركيا في ان تكون جزءا عضويا من اوربا، حيث تم قبولها مع اليونان في اب عام ١٩٤٩ في المجلس الاوربي، الذي كان النواة الاولى للوحدة الاوربية [١].

ومنذ ان تأسست السوق الاوربية المشتركة على اثر توقيع معاهدة (روما) في اذار عام ١٩٥٧، ودخلت حيز التنفيذ في بداية كانون الثاني عام ١٩٥٨، تحاول تركيا الانظمام الى السوق الاوربية المشتركة، حيث انها تقدمت بطلب الانتساب اليها في تموز عام ١٩٥٩، على اثر طلب اليونان الانتساب اليها، الا ان تركيا لاقت صعوبات كثيرة في انتسابها الى السوق الاوربية المشتركة، بسبب عجز ميزانها التجاري.

وفي عام ١٩٦٣ وقعت تركيا والمجموعة الاوربية على اتفاق (انقرة) الذي يقضي بان تكون تركيا عضواً كاملاً في المجموعة الاوربية، ولكن بعد ثلاث مراحل[٢]:

١ـالمرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة تلتزم السوق الاوربية بان تقدم لتركيا مساعدات وقرضاً مالياً بقيمة (٧٠٠) مليون دولار، الغرض منه تقوية اقتصاد تركيا وصناعتها في المرحلة الانتقالية.

٢ـالمرحلة الانتقالية

هذه المرحلة خاصة بالتغيير التدريجي للاتحاد الكمركي، وبصورة خاصة قبوله نظام التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة.

---

(١) ابرهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

(٢) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

٣ـالمرحلة النهائية

في هذه المرحلة يفترض ان تصبح تركيا قادرة على تقوية اقتصادها نتيجة التسهيلات التي تقدمها الجماعة الاوربية، وان الاخيرة تحقق الاتحاد الجمركي مع تركيا أي انها تعاملها معاملة دول السوق الاوربية المشتركة.

وكان من المؤمل ان تدخل تركيا المرحلة النهائية في بداية عام ١٩٨٠ او بداية ١٩٩٥[١]، لكن العلاقات الاوربية–التركية شهدت المزيد من التوتر بسبب اجتياح القوات التركية شمال قبرص في عام ١٩٧٤، حيث وقفت الدول الاوربية ضد هذا التدخل. واثر الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ على علاقات تركيا بالجماعة الاوربية، بسبب الغاء الديمقراطية، وعدم احترام حقوق الانسان.

وفي عام١٩٨٢ طالب البرلمان الاوربي في (بروكسل) الجماعة الاقتصادية الاوربية بايقاف المعونات الى تركيا بانواعها، حتى تحترم حقوق الانسان وتضفي الديمقراطية على النظام. وفي عام ١٩٨٣ طرأ تحسن على العلاقة بين المجموعة الاوربية وتركيا، وتقدمت تركيا في ١٤ نيسان ١٩٨٧ بطلب الانضمام الى المجموعةالاوربية بعضوية كاملة، التي اصدرت لجنتها في ١٨ كانون الاول ١٩٨٩ تقريراً بشأن هذا الطلب ورد فيه[٢]:

١– ان بدء اية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب، لا يمكن ان يتم قبل عام ١٩٩٣ (تاريخ تحول الجماعة الى سوق داخلية موحدة).

٢– ان اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة ما تزال قائمة بين تركيا والجماعة الاوربية، تتعلق بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتركز نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الزراعي، وانخفاض مستويات الحماية والضمان الاجتماعي للعمال، ومستوى التنمية الاقتصادية

---

(١) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨.

(٢) محمد نوري الدين، ٧٥عاماً على الجمهورية في تركيا، نظرة عامة الى الاشكالية الاوربية، شؤون الشرق الاوسط، عدد (٧٣) بيروت، ١٩٩٨، ص٨٥،وايضاً ، جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سبق ذكره ،٢٧٤.

في تركيا، وقضايا النقابات، وحقوق الانسان، والاقليات في تركيا، ومشكلاتها مع احدى الدول الاعضاء في الجماعة (اليونان)، واستمرار وجودها العسكري في شمال قبرص.

٣- ان اللجنة كي تقابل رغبة تركيا في اقامة علاقات اوثق مع الجماعة الاوربية، وضعت خططاً لاقامة اتحاد جمركي بين تركيا والجماعة، وزيادة وتطوير التعاون المالي والمعونات الاقتصادية والفنية والاتصالات السياسية[١].

وخلال الفترة من ١٨ نيسان عام ١٩٩١ ولغاية اذار عام ١٩٩٤ شهدت العلاقات التركية مع البرلمان الاوربي مزيدا من التوتر بسبب اصدار البرلمان الاوربي التصريحات التالية :-

أ- ادراج مشكلة الاكراد في جدول اعمال مؤتمر السلام في الشرق الاوسط.

ب- انتقاد البرلمان الاوربي قرار تركيا رفع الحصانة عن النواب الاكراد عام ١٩٩٤.

ج- قرار البرلمان بوجوب اعتراف الدول التي يعيش فيها اكراد بوجودهم وحقهم في الحكم الذاتي[٢].

ولكن في٦ اذار عام ١٩٩٥، وفي خطوة نحو الامام في علاقات الاتحاد الاوربي مع تركيا، تم التوصل الى اتفاق للاتحاد الجمركي بين الطرفين، يتعين بموجبه على تركيا اتخاذ مجموعة من الخطوات والتدابير التي تتوافق مع السياسة التجارية للاتحاد الاوربي، وقواعده الكمركية، وسياسته الزراعية المشتركة، ومراجعة ضريبة القيمة المضافة، وغيرها من الضرائب على الاستهلاك في تركيا، واتخذت بالفعل بعض الخطوات على طريق تحقيق هذا الاتحاد.

---

(١) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤.
بدر حسن شافعي، الاتحاد الاوربي وقضية الاكراد، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٥) القاهرة، ١٩٩٩، ص١٤٢.

(٢) بدر حسن شافعي، الاتحاد الاوربي وقضية الاكراد، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٥) القاهرة، ١٩٩٩، ص١٤٢.

ففي حزيران عام ١٩٩٥ قررت تركيا تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول الاتحاد الاوربي من (٢٠.٤٩%) الى (١٨.٣٧%) وتخفيض الرسوم الاضافية على هذه الواردات بنسبة (٢٠%) واقر البرلمان الاوربي في ١٩٩٥/١٢/١٤ اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا، كوسيلة لدعم حكومة (تشيللر) انذاك في مواجهة منافسها الاكبر (الرفاه) في الانتخابات البرلمانية(١).

الا انه عاد في٢٠ ايلول ١٩٩٦ الى اتخاذ قرار بتجميد المساعدات المالية المقررة لتركيا في الفترة من عام ١٩٩٦الى عام ٢٠٠٠، بسبب قضايا تتعلق بعدم مراعاة حقوق الانسان، وخصوصاً في المناطق الكردية، وعدم حدوث تقدم على صعيد الديمقراطية، وتحول تركيا الى مصدر للقلاقل والتوترات في بحر ايجه وقبرص وشمال العراق(٢).

ثانياً: الدوافع التركية في الانظمام الى الاتحاد الاوربي

يشكل الاندماج الكامل في الاتحاد الاوربي هدفاً رئيساً للقيادة السياسية، ومعظم عناصر النخبة السياسية، وكذلك الاوساط العلمانية غير الحكومية في تركيا. فعلى سبيل المثال، اكد الرئيس (ديميريل) في حزيران عام ١٩٩٥ ((ان العضوية في الاتحاد الاوربي ذات معنى خاص بالنسبة لتركيا التي تولي مكانه متميزة لاوربا في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقات ذات جذور تاريخية، وهذه العضوية لن تضفي فحسب ابعاداً جديدة على هذه العلاقات الراسخة تاريخياً بل وتحقق قيم الحضارة المعاصرة، ولهذا فان تركيا حريصة على الانظمام بشكل سليم الى العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي، وتبذل جهودها لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، ولا ينبغي لاحد ان تضلله مشكلاتنا العابرة، فنحن نؤمن بان بلادنا تملك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج مع الاتحاد

---

(١) بدر حسن شافعي، الاتحاد الاوربي وقضية الاكراد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.

(٢) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٥.

الاوربي، وفي هذا السياق نتخذ تدابير لتحقيق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوربي في نهاية هذا العام ١٩٩٥))[١].

وهناك دوافع عديدة تحث تركيا على السعي للانظمام الى الاتحاد الاوربي، لاكتساب العضوية الكاملة في الاتحاد الاوربي:

١ـ دوافع اقتصادية

ان الروابط الاقتصادية التركية مع الاتحاد الاوربي لا يمكن تعويضها، وقد تعززت بعد ابرام اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الاوربي.

وتعاني تركيا من مشكلة البطالة والتضخم الاقتصادي، لذلك فان استمرار علاقاتها مع الاتحاد الاوربي واكتسابها العضوية الكاملة فيه سيساعدها على حل مشكلة البطالة، لان انفتاح الاسواق الاوربية امام العمالة التركية يساعد على توفير فرص عمل، وفي الوقت نفسه يودي الى الحصول على عملات صعبة، نتيجة تحويل هؤلاء العمال ايراداتهم الى تركيا، هذا في حالة استقبال دول الاتحاد الاوربي للعمالة التركية[٢].

وفي هذا الخصوص اعلن (بولند اجاويد) في تشرين الثاني عام ١٩٩٧ ((ان بلاده يمكنها مواصلة نموها الاقتصادي حتى ولو لم تكتسب عضويتها الكاملة في الاتحاد الاوربي)). وان النمو الاقتصادي لتركيا لا يتحقق الا بعد حصولها على قروض ومساعدات مالية من الاتحاد الاوربي[٣].

---

(١) وصف (اوزال) تقدم تركيا بطلب الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة بانه اهم الاحداث التي شهدتها تركيا منذ اعلان الجمهورية المزيد انظر : جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤، وكذالك انظر: رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية عدد (١٣٢) القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٣٥.

(٢) متابعات تركية، السنة الاولى، العدد الثامن، مايس، ٢٠٠٢ مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص٤٥.

(٣) رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

ان الروابط بين تركيا واوربا قائمة على الاعتبارات الاقتصادية وليست الاعتبارات السياسية، وان كانت للاتحاد الاوربي ملاحظات حول اداء النظام السياسي التركي، ومشكلة الاقليات، وقبرص، وحقوق الانسان، الا ان تركيا تحاول بعد توقيعها اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الاوربي الاستمرار في التعاون الاقتصادي، وفي المسار نفسه تحاول اجراء ما يمكن من اصلاحات سياسية ترضي الاتحاد الاوربي، وهو امر يحتاج الى وقت.

٢ـ دوافع سياسية

ترمي تركيا من وراء سعيها الى الانظمام للاتحاد الاوربي الى التقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة، خاصة وان الولايات المتحدة الامريكية تفضل أمنها القومي على امن الآخرين ومهما كانت صلتها الحميمة بالاخرين.

وتريد تركيا ان تحظى بمكانة ليس في الاتحاد الاوربي فحسب بل وفي اتحاد غرب اوربا، لان الانظمام اليهما يحقق لتركيا مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية لذلك تحظى هذه الخطوة بمباركة من قبل صناع السياسة الخارجية التركية.

وهنا يقول وزير خارجية تركيا الاسبق حكمت جتين ((ان تركيا تفضل خيار التعامل مع الغرب، وان هدف السياسة الخارجية لتركيا ان تكون دولة حديثة علمانية ديمقراطية، وان مايربطنا في اوربا ليس نظاماً دفاعياً عسكرياً قوياً ، او موقعنا الجغرافي، بل هو نظام المثل والقيم، ولاننا نتقاسمها معاً فاننا جزء من هذا النظام الغربي، حتى لو لم تكن عضواً في الجماعة الاوربية))[١].

وفي ٢٣ نيسان عام ٢٠٠٠ صرح رئيس مجلس الامة التركي (يلدريم اقبولت) بان تركيا مصممة على الانتماء الى الاتحاد الاوربي وبلوغها هذا الهدف يخدم دول المنطقة[٢]

٣ـ دوافع امنية وجغرافية

---

(١) نهرين جواد شرقي، السياسية الاقليمية التركية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٠.وكذلك انظر: محمد رضا هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

(٢) الدستور، العدد ١١٦٧٩، عمان، ٢٣/نيسان/ ٢٠٠٠.

ان العوامل الجغرافية تؤدي دوراً بارزاً في التأثير على العلاقات الدولية التركية، لان جميع التطورات السياسية في اوربا لابد وان تؤثر في السياسة الخارجية التركية.

وقد اصبحت المؤثرات الجغرافية اكثر تأثيراً على تركيا، بعد دعوة مجموعة من الدول الاوربية للانظمام الى الاتحاد الاوربي، اما عن الجانب الامني فان الاتحاد الاوربي يعد احد اهم المؤسسات الاوربية الهادفة الى تقرير الامن او الاستقرار في اوربا، والقاعدة الرئيسة للمنظمات الامنية الثلاث (حلف شمال الاطلسي، اتحاد غرب اوربا، مؤتمر الامن والتعاون الاوربي)[1].

ان انظمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ستكون له انعكاسات مهمة على تعزيز فرص دفاعاتها واستقرارها الامني.

٤ – **التنافس التركي– اليوناني**

وكذلك يعد التنافس التركي–اليوناني محركاً اساسياً وعاملاً مؤثراً يدفع تركيا الى التمسك بمحاولات الدخول الى الاتحاد الاوربي، علماً ان اليونان تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد منذ انظمامها، وحتى اكتسابها العضوية الكاملة في المجموعة الاوربية عام١٩٨٢.

ان تمتع اليونان بهذا الحق يعطيها القدرة المهمة على ممارسة الضغوط على الاتحاد الاوربي لمنع قبول تركيا فيه، خاصة مع وجود مشكلات بين البلدين التركي واليوناني (بحر ايجه)، قبرص الاقليات، ......الخ[2].

---

(١) عبد الجبار مصطفى، مرلاتكزات السياسية الخارجية التركية ازاء الغرب، بحوث سياسية، عدد (١٠) مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص١٢. محمد رضا هلال : حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

(٢) نهرين جواد، السياسية اقليمية التركية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٢.

ثالثاً : اسباب ومعوقات تأجيل الاتحاد الاوربي انضمام تركيا اليه

يمكن القول ان الاتحاد الجمركي سوف يشكل، على الارجح، اقصى ما يمكن ان تصل اليه آمال تركيا بصدد الاندماج في اوربا. ولا يعني ذلك استبعاد احتمال ان تشهد الفترة المقبلة مزيدا من التطور في علاقات تركيا الاقتصادية بدول الاتحاد الاوربي في مجالات التجارة والاستثمارات والمعونات المالية وغيرها[١].

مع ذلك توجد عقبات تحول دون قبول تركيا عضوا كاملا في الاتحاد ومنها:

١– المشكلات الاقتصادية والسياسية، وفي مقدمة هذه المشاكل مسالة حقوق الانسان، الاقليات، مسالة قبرص، البطالة.

٢– هناك صعوبة بشأن سماح الاتحاد الاوربي بحرية انتقال العمالة التركية عبر دوله.

٣– ان الاتحاد الاوربي يريد توسيع عضويته الى دول وسط وشرق اوربا، وليس تركيا، على الرغم من ان القدرات الاقتصادية والاوضاع السياسية في تركيا قد تكون افضل مما عليه في هذه الدول. وقد اكد البرلمان الاوربي موقفة بشأن الحملات التركية ضد حزب العمال الكردستاني التركي في ٢٦/حزيران/عام ١٩٩٦، وطالب القادة الاتراك بانهاء الحملة، وتحسين حقوق الانسان[٢]. ولم يحدث من قبل ان وصلت العلاقات بين الاتحاد الاوربي وتركيا مثلما حدث في نهاية عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧، ففي تشرين الاول عام ١٩٩٦ وخلال قمة (برلين) هددت تركيا باستخدام حق الفيتو، لمنع توسيع حلف لاطلسي، اذا لم يتم الاعتراف نهائياً بحقها في الانظمام الى الاتحاد الاوربي. واكد ذلك عدد من المسؤولين الاتراك بينهم وزيرة الخارجية السابقة (تانسو تشيلر). ويوصي تهديد الفيتو التركي في حلف شمال الاطلسي بان تركيا تستطيع اظهار ثقلها بطرق متعددة

---

(١) في ضوء التطورات في العلاقات بين الاتحاد الاوربي وتركيا خاصة بين عامي ١٩٩٦–٢٠٠٠ لا يستبعد ان تقبل تركيا عضوا في الاتحاد الاوربي، ولكن من الدرجة الثانية او الثالثة أي تكون عضواً غير كامل الحقوق، او الوصول الى صيغة حل وسط يقضي باقامة علاقات خاصة بين الجانبين دون الانضمام الكامل. انظر : محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(٢)عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

للضغط باتجاه ضم تركيا للاتحاد الاوربي، بعد التصريحات الاوربية المتزايدة التي تشير الى اغلاق الباب امام عضوية تركيا، وانها لن تحصل مطلقاً على عضوية الاتحاد[1].

٤– ان العامل الحضاري الديني لا يغيب عن لسان الزعماء الاوربيين علناً مثل المستشار الالماني الراحل (فيلي برانت) الذي يؤكد (بان الدين عقبة امام انظمام تركيا الى الاتحاد الاوربي) والرئيس السابق للمفوضة الاوربية (جاك ديلور) الذي اكد ((ان اوربا مسيحية))[2].

٥– ان نمو النفوذ التركي، وبقاء تركيا داخل المعسكر الغربي، وتشجيع نموها الاقتصادي، تعتبر اهدافاً مشتركة للغرب (للاوروبين والامريكيين معاً)، وازاء هذه المعضلة التي تتمثلفي رغبة الغرب في ابقاء تركيا حليفاً للغرب، دون ان تصبح عضواً كامل العضوية في الاتحاد الاوربي، فان المتوقع هو محاولة التوصل الى ايجاد علاقة خاصة بين تركيا والاتحاد الاوربي.

ويبرر الاتحاد الاوربي رفضه العضوية الكاملة لتركيا باسباب منها[3]:

أ– احترام حقوق الانسان في تركيا.

ب– التعامل مع المشكلة الكردية.

ج– التعامل مع المسالة القبرصية.

د– تسوية خلافاتها مع اليونان (بحر ايجه والقضايا الاخرى ...).

هـ– مدى التقدم الاقتصادي، وملائمة الهياكل الاقتصادية مع اقتصاد السوق.

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

اتهم رئيس الوزراء (مسعود يلماز) الاتحاد الاوربي في ١٣/كانون الاول/ عام ١٩٩٧ بممارسة التميز ضد بلاده، واتهم المستشار الالماني (هيلمون كول) بالسعي سراً الى تحويل الاتحاد الى ناد مسيحي تستبعد منه تريا المسلمة ... انظر، محمد رضا هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

(٢) محمد رضا هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦.

(٣) وعند انعقاد قمة لوكسمبورغ لقادة دول الاتحاد الاوربي في كانون الاول عام ١٩٩٧، المح البيان الختامي للاقلية الكردية عبر دعوة انقرة الى اظهار الاحترام الاقليات وحمايتها، وتعزيز حقوق الانسان، واحترام حرية الصحافة.

و- وفيما يتعلق بالامن الاوربي، تبرز رؤية اوربية مدركة للاهتمامات الامنية الواسعة امام تركيا، ومشاكل علاقتها الخارجية المتوترة مع الدول المجاورة، مما يدفع الاهتمامات الاوربية بعيداً عن الاهتمامات التركية، فالاولويات الاوربية منصبة على الاوضاع في شرق اوبا وروسيا وليس على الجنوب بالاساس الذي يمثل الاولوية التركية[١].

فعلى الرغم من طول فترة عضوية تركيا في حلف (الناتو) ورغبتها في المشاركة في مبادرة الدفاع والامن الاوربي (E.S.D.I.)، فانها لم تنظم الى عضوية اتحاد غرب اوربا (W.E.U.) الا في عام ١٩٩٧. وهناك معارضة واضحة من المانيا واليونان ازاء هذا الامر.

ويبدو من ذلك ان هناك مشكلات اقتصادية وسياسية وثقافية تحول دون الموافقة التامة على انظمام تركيا بصورة كاملة الى مؤسسات الاتحاد الاوربي.

ان السياسة الغامضة التي يتبعها الاتحاد في هذا الصدد تثير اشكاليات عديدة، سواء للاتحاد او لتركيا التي ما تزال تصر على متابعة طلبها وتراه حقاً لها، وان الامر يتطلب مراجعة هذه السياسة، والبحث عن علاقة خاصة تواكب التغيرات الدولية، وتراعي دور تركيا في الامن والاستقرار في القارة الاوربية.

ان عدم الموافقة على انظمام تركيا، الى الاتحاد الاوربي سيؤثر على دور تركيا في ستراتيجية حلف (الناتو)، والستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط[٢].

---

(١) احمد نور الدين، ٧٥عام على الجمهورية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

(٢) ان فشل تركيا في الحصول على الدعم الغربي سيؤدي الى عرقلة اصلاحاتها الاقتصادية والسياسية، وما سيصحب ذلك من مواطن واضطرابات ستنعكس سلباً على لغرب، انظراً لاهمية تركيا بالنسبة لعالم الحر، يقول الرئيس الامريكي السابق (رتشارد نيكسون). ان تركيا هي الجسر الذي يصل العالم الاسلامي بالعالم الغربي، وانها تساهم بقواتها في حلف شمال الاطلسي وباعداد اكثر من الدول الاخرى، وعلينا ان نشجع حلفاءنا الاوربيين لكي يسمحوا لتركيا بالدخول معهم في الوحدة الاوربية، انظر : نهرين جواد، السياسية الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

لذلك فان الولايات المتحدة تضغط على الاتحاد الاوربي لقبول عضوية تركيا فيه. وفي ١٤ حزيران عام ٢٠٠٠ اعلن الرئيس الامريكي السابق (كلنتون) خلال زيارته لالمانيا، دعم بلاده لقضية انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي نوان ضمها بحسب رأيه سيكون حسناً لها من جهة، ولجنوب اوربا من جهة اخرى، انظر: الرأي عدد (١٠٤٣٦-عمان ١٤ حزيران، ٢٠٠٠).

الفصل الثالث

الصراع التركي -اليوناني
حول جزيرة قبرص

الفصل الثالث

دور الامم المتحدة في الصراع التركي–اليوناني حول المسألة القبرصية

جاء تدخل الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) شخصياً في المفاوضات الجارية بين المسؤولين اليونان والاتراك مع بداية عام ٢٠٠٤ بشأن موضوع توحيد الجزيرة القبرصية في الوقت المناسب، في محاولة من الرجل الاول في المنظمة الدولية، لدعم المساعي الحميدة، وتفعيل هذه المفاوضات التي انعقدت على الاراضي السويسرية، بشكل يرضي جميع الاطراف ويوحد الجزيرة التي انقسمت منذ عام ١٩٧٤ بين الاتراك واليونانيين.

ان قرار توحيد الجزيرة في هذا الوقت (عام ٢٠٠٤) في غاية الاهمية حيث سيتم بحث امكانية انظمامها الى الاتحاد الاوربي. لذلك يرى المراقبون بان قيام الامين العام للامم المتحدة بالتدخل الشخصي ياتي كحل سريع لانهاء هذه القضية قبل فوات الاوان، لانظمامها الى الاتحاد الاوربي الذي اخذ يتوسع بشكل يزيد من قوته ودوره العالمي.

يسعى الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) ويبذل كل جهد ممكن لوضع (خطة التوحيد) بين شطري الجزيرة موضع التنفيذ، والمصادقة عليها من قبل الطرفين في مقر الامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك، خاصة وان هذا الجهد يحظى بمباركة من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ومع ذلك فان هذه الرغبة الدولية لابد وان تتوازن وتتقاطع معها رغبة اصحاب القضية في العمل الجاد على انجاز مهمة التوحيد، وذلك بالتغلب على الكثير من القضايا العالقة في المفاوضات بين الطرفين التركي واليوناني، ولعل اهمها مشكلة بحر ايجه، وحرية التنقل بين الشطر اليوناني والاخر التركي وفقاً لقرارات الاتحاد الاوربي، وكذلك قضية شراء وملكية العقار التي يطالب بها سكان (قبرص اليونانية) التي تعتبر من اهم بنود المفاوضات التي جرت بين الجانبين التركي واليوناني منذ شباط عام ٢٠٠٣.

ومن ضمن القضايا الاخرى، مستوى التسلح في الجزيرة القبرصية، والامور الفنية والسيادية في ادارة الجزيرة بعد التوحيد، وهي امور في غاية الاهمية، لا بد ان تلتقي حولها

الاطراف المتفاوضة، ولابد من صياغة وسطية لقرارات التوحيد بحيث تلبي المطالب وتتوافق مع الطموحات بقدر المستطاع، وذلك من اجل نجاح المفاوضات، وبالتالي التوصل الى قرار عادل ومنطقي يرضي الطرفين المتنازعين التركي واليوناني.

وفي ضوء ما تقدم، ينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: نقاط الخلاف الجوهرية في قضية قبرص واثارها على العلاقات التركية–اليونانية.

المبحث الثاني: الامم المتحدة وقبرص وانعكاسات استفتاء ٢٠٠٤ على توحيد الجزيرة القبرصية.

المبحث الثالث: العلاقات التركية–اليونانية (رؤية مستقبلية).

المبحث الاول

نقاط الخلاف الجوهرية في قضية قبرص واثارها على العلاقات التركية–اليونانية

بغية الاحاطة بنقاط الخلاف الجوهرية بين طائفتي قبرص اليونانية والتركية ،سوف يتم دراستهاتفصيلياً ، لان هذه الخلافات لها علاقة مؤثرة على طبيعة العلاقات التركية–اليونانية من صراع او تنافس الى حالة تعايش وتعاون فيما لو تم حل هذه المشاكل العالقة بين الطرفين اليوناني– التركي. وابرز هذه النقاط الجوهرية تتمثل بالامور التالية:

١– الامن.

٢– السيادة.

٣– الاراضي.

٤– الانظمام الى الاتحاد الاوربي.

٥– النزاع التركي–اليوناني حول بحر ايجه.

ان النقاط اعلاه متداخلة فيما بينها ولا يمكن فصل عامل عن غيره لما له من اهمية في التأثير على غيره، مثلاً فصل الامن عن السيادة او الاراضي ... وهكذا بالنسبة لبقية النقاط الاخرى، لذا سيتم تناول هذه النقاط وتحليلها ضمن المسارات التالية:

اولاً : موقف الجانب القبرصي اليوناني.

ثانياً : موقف الجانب القبرصي التركي.

ثالثاً : النزاع حول بحر ايجه والجرف القاري والمياه الاقليمية بين تركيا واليونان.

رابعاً : الصواريخ الروسية لقبرص وردود الافعال عليها.

خامساً : مسالة انظمام تركيا الى الاتحاد الاوربي والضغوط اليونانية.

اولاً: موقف الجانب القبرصي اليوناني

يطالب الرئيس القبرصي (كليريديس)، بما يسميه ضرورة ايجاد ارضية مشتركة للتفاهم والاتفاق، ويتلخص موقف القبارصة اليونانيين في النقاط التالية[1]:–

١ـ الامن

يتمسك القبارصة اليونانيون بالغاء اتفاق الضمان، او في الاقل تعديله، بما يضع قيوداً لتدخل تركيا، كما يوافقون على الاقتراح الامريكي والذي يتضمن وجود قوات دولية في الجزيرة مع توسيع مساحة المنطقة العازلة بين الجانبين.

وفي هذا الصدد تقدم (كليريديس) عام ١٩٩٥ بمبادرة لنزع سلاح الجزيرة وانشاء صندوق تحت اشراف الامم المتحدة يتم تمويله بما كان يستخدم في شراء الاسلحة، وتكون مهمته اعادة وبناء البنية الاساسية في الجزء الشمالي من الجزيرة، كما تضمنت المبادرة ضرورة سحب القوات التركية، وتسريح قوات الحرس الوطني القبرصي.

٢ـ السيادة

يرى القبارصة اليونانيون، ان ثمة سيادة واحدة لدولة قبرص، لا يمكن تجزأتها، ويرفضون الاعتراف باي سيادة للجانب القبرصي التركي، على الاقاليم التي تسيطر عليها. ويرفض (كيلريديس) مبادرة اعتراف الجانب القبرصي اليوناني بالسيادة القبرصية التركية مقابل قبول الجانب القبرصي التركي انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي.

٣ـ الاراضي

يتمسك الجانب القبرصي اليوناني، بضرورة تنازل القبارصة الاتراك عن بعض الأقاليم الخاضعة لسيطرتهم من (٣٧%) من مساحة الجزيرة الى (٢٤%) منها فقط.

---

(١) ريمون ماهر، الازمة القبرصية، مصدر سبق ذكره، ص١١٩. وايضا انظر: عماد قدورة، تجدد الازمة القبرصية، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣. وايضا انظر: عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

٤ـ الانظمام الى الاتحاد الاوربي

يضغط (كليريديس) من اجل العمل على انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي، قبل تسوية المشكلة القبرصية، ويلوح ومن خلفه اليونان بالتوقيف الكامل لمسيرة تركيا نحو الانظمام الى الاتحاد الاوربي في حالة عدم قبول القبارصة الاتراك انظمام قبرص اليه قبل التسوية النهائية [١].

ثانياً: موقف الجانب القبرصي التركي

يرى القبارصة الاتراك ان الحكومة القبرصية لا تملك ارادة حقيقة للتوصل الى تسوية، وتتعمد وضع العراقيل، خصوصاً ان الارضية المشتركة التي ينادي بها (كليريديس) قائمة منذ فترة طويلة، من خلال نتائج المباحثات رفيعة المستوى بين الطرفين في اواخر السبعينيات التي لم يكتب لها التنفيذ والتي تمثلت في انشاء جمهورية فيدرالية ثنائية المناطق والطوائف تكون مستقلة وغير منحازة وتحدد الاراضي التي يسيطر عليها كل طرف في ضوء الحالة الاقتصادية، وظروف الانتاج والملكية، كما يتم بحث حرية التنقل والسكن والتملك، مع مراعاة الطبيعة الفيدرالية للدولة.

ويمكن تلخيص الموقف القبرصي التركي في النقاط التالية:–

١ـ الامن

يرى القبارصة الاتراك ان تعديل اتفاق الضمان هو امر غير قابل للنقاش، اذ ينبغي من وجهة نظرهم، ان يظل لتركيا حق التدخل حتى في حالة تسوية المشكلة القبرصية، ويوافقون على الاقتراح الامريكي والذي يتضمن وجود قوات دولية في الجزيرة، بشرط عدم المساس بحق تركيا في التدخل لحمايتهم[٢].

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب الفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

(٢) ريمون ماهر، الازمة القبرصية ٢٠٠٠، مصدر سيق ذكره، ص١٢٠.

٢ـ السيادة

يؤكد القبارصة الاتراك ضرورة اعتراف الجانب القبرصي اليوناني بسيادة قبرص التركية على اراضيها ويفضلون ان تكون الدولة الجديدة التي ستنشأ نتيجة التسوية، دولة كونفيدرالية وان كانوا لا يمانعون في ان تاخذ الشكل الفيدرالي في المناطق والطوائف مع اعطاء استقلالية لكل طائفة في ادارة شؤون منطقتها.

٣ـ الاراضي

يوافق القبارصة الاتراك على امكانية التنازل عن بعض الاراضي للقبارصة اليونانيين من (٣٧%) من اجمالي مساحة الجزيرة الى (٢٩%) فقط. الا ان القبارصة اليونانيين يصرون الى تخفيضها الى (٢٤%).

٤ـ انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي

يؤكد الموقف القبرصي التركي عدم الموافقة على انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي قبل تسوية المشكلة القبرصية ولا قبل انظمام تركيا الى الاتحاد، اذ يشيرون في هذا الصدد الى نصوص اتفاق الضمان التي تشترط لعضوية قبرص في أي منظمة دولية ان تكون تركيا واليونان عضوين فيها[١].

ثالثاً: الصواريخ الروسية لقبرص وردود الافعال عليها

جاء اعلان الحكومة القبرصية في ٤ ايار عام ١٩٩٧ عن توقيع عقد يقضي بالحصول على (٢٠) صاروخاً روسي الصنع ليلقي الضوء، مرة اخرى، على ازمة الجزيرة المقسمة منذ ١٩٧٤، وقصور الجهود الدولية التي بذلت طوال العقدين الماضين في التوصل الى حل سلمي دائم لها.

غير ان البعد الاكثر اهمية هو ما يتعلق بالموقف التركي الرافض لنشر هذه الصواريخ في الجزء الجنوبي من الجزيرة، والاخذ في تصعيد ردود فعله، استناداً الى ان هذه

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.

الصواريخ تهدد الامن التركي مباشرة نظراً الى خصائصها الفنية واقتراب جزيرة قبرص من الاراضي التركية.

ومن ثم فان جوهر الازمة ما زال قائماً من حيث القابلية للانفجار في وقت لاحق، لا سيما اذا لم يتم تنشيط جهود الامم المتحدة، بدعم دولي واضح للتوصل الى تسوية سلمية بناء على القرارات الدولية والاتفاقات السابقة. ان المواقف المتعددة من الصواريخ الروسية لقبرص يتحدد بالامور التالية:

١ـ الموقف التركي من الصواريخ الروسية لقبرص

أ– الرفض التام لنشر هذه الصواريخ في الجزء الجنوبي من الجزيرة نظراً لما تمثله من تهديد مباشر للامن التركي، وان تركيا سوف تقصف قواعد هذه الصواريخ اذا استدعى الامر.

ب – ان هذه الخطوة تخل بالتوازن العسكري بين قسمي الجزيرة وتزيد من النزعات العدوانية لدى القبارصة اليونانيين وهو ما ترفضه تركيا[١].

٢ـ الموقف الامريكي من الصواريخ الروسية لقبرص

بادرت الولايات المتحدة الامريكية الى التعبير عن رفضها نشر هذه الصواريخ ورأت فيه خطأً كبيراً، وتطوراً من شأنه ان يهدد الوضع الاقليمي في شرق البحر الابيض المتوسط، ويفجر الوضع داخل حلف شمال الاطلسي نظراً الى ان كلاً من اليونان وتركيا عضو في الحلف. ومن الناحية العملية، نجحت مهمة المبعوث الامريكي بعد مباحثات في تركيا واليونان وقبرص، في الفترة من ١٤–٢٠ حزيران ١٩٩٧، في تهدئة الازمة من دون حلها، اذ ظل كل طرف متمسكاً بمواقفه المعلنة.

---

(١) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

وصرح وزير الدفاع الامريكي وليم كوهين في عام ١٩٩٨ بانه من الخطأ نشر صواريخ (اس اس ٣٠٠) في قبرص وانتقد قرار روسيا عزمها على تسليم قبرص الصواريخ في موعدها المحدد وهو آب عام ١٩٩٨(١).

رابعاً: النزاع حول بحر ايجه والجرف القاري والمياه الاقليمية

على الرغم من تحسن العلاقات اليونانية–التركية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، الا ان ضم جزر (دود يكانس) الى اليونان عام ١٩٧٤ وادعاء اليونان احقيتها في مد بحرها الاقليمي الى (١٢)ميلا بحرياً ، وكذلك محاولتها مد مجالها الجوي الى (١٠) اميال بحرية افقياً، كل ذلك ادى الى ظهور العديد من الخلافات بين الطرفين.

بدأ النزاع بين تركيا واليونان في عام ١٩٧٤ عندما علمت تركيا بان (اندرياس بابا ندريو) يخطط لتأميم (شركة نفط ايجه) وهي اتحاد شركات كندية وامريكية والمانية، ونية الشركة العمل في التنقيب عن النفط شرق جزيرة (ثاسوس) وشعور تركيا بالقلق من ذلك فاصدرت في المقابل التصاريح لشركة النفط التركية بالتحرك نحو ثلاث جزر يونانية هي (ليسبوس)،(ليمنوس)، (ساموتراكي)، وامرت اليونان بدورها سفنها الحربية في بحر ايجه بالتصدي لاي قوة معادية تحاول اعتراض أي سفينة تحمل العلم اليوناني(٢).

وهناك مجموعة من الحجج لكلا الجانبين التركي واليوناني، فالجانب التركي لايطالب بملكيته لجزر بحر ايجه بقدر ما يسعى وباصرار الى تفنيد ادعاءات اليونان بملكيتها لهذه الجزر، اذ ان السياسة الخارجية التركية تهدف الى تدويل الجزء الاكبر من البحر، واعتباره مياها اقليمية وهو ما يمكن اعتباره حرماناً للجانب اليوناني منه فقط.

ويستند الجانب التركي الى العديد من الجوانب التاريخية والقانونية للتشكيك في ملكية اليونان لجزر بحر ايجه، اذ يرى الاتراك انه ابان احتلال العثمانيين لجزر بحر ايجه في

---

(١) نزار حياني، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.
(٢)النزاع حول بحر ايجه والجرف القاري والمياه الاقليمية، ص٢، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): http://www.albayan.co.ae/albayan/2005/03/15/sya/1/htm.

القرنيين الخامس عشر والسادس عشر لم يكن هناك أي كيان يوناني بالمفهوم الحالي، ومن ثم فان جزر بحر ايجه لم تكن تخضع للسيادة اليونانية، وهو الامر الذي يمكن ان تستنبط منه محاولة الجانب التركي اعتبار هذه الجزر اراضي بلا هوية او سيادة وهو ما يطلق عليه ملكية بالتقادم.

اما حجج اليونان، فترى ان الثوابت التاريخية تشير الى عكس ما يراه الجانب التركي تماماً ، اذ ان اجزاءً من هذه الجزر كانت تقع تحت سيادة اثينا في عصر ما قبل الميلاد، وكذلك محاولة الاسكندر الاكبر توحيد الشعوب اليونانية كلها تحت امرته، وهو ما شمل معظم الجزر الواقعة في بحر ايجه (حالياً)، ومن ثم فان خضوع هذه الجزر للاحتلال الروماني والبيزنطي والعثماني لم يغير من الوضع شيئاً ولم يلغي الهوية اليونانية ثقافياً او لغوياً اودينياً[1].

وتولدت من قضية السيادة في بحر ايجه عدة مشكلات تعد فروعاً للمشكلة الاصل منها ان تركيا ترى ان قبولها احقية اليونان في مد بحرها الاقليمي الى (١٢) ميلا بحريا في بحر ايجه، سيحوله الى بحيرة شبه يونانية اذ سيخضع ٧١.٥٣% فقط لمصلحة تركيا وسوف يصل نصيب البحر الدولي الى ١٩.٧١% فقط لا غير.

ومن ثم يظهر الخطر الامني والستراتيجي الذي لا يقبله الجانب التركي لا سيما ان الخلافات بين الدولتين ليست في صدد البحر الاقليمي وحده[2].

---

(١)المصدر نفسه، ص٣–٤.

(٢)المصدر نفسه،ص٤.

خامساً: مسالة انظمام تركيا الى الاتحاد الاوربي والضغوط اليونانية

يستخدم موضوع انظمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ورقة ضغط ضد أي قرار يقرب تركيا من العضوية الكاملة، وتشترط اليونان من ضمن شروطها لعدم استخدام حق النقض على عضوية تركيا ايجاد تسوية لمشكلة قبرص. في المقابل تهدد تركيا بضم الجزء الشمالي الذي تقوم فيه جمهورية شمال قبرص التركية.

ان قرار المجلس الاوروبي في تموز عام ١٩٩٧ (تقرير اجنده عام ٢٠٠٠) قد زاد الامور تعقيداً ، فقد قرر المجلس بدء مفاوضات انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي في اعقاب المؤتمر الوزاري للاتحاد المقرر عقده في نهاية عام ١٩٩٧، مع ايضاح الخطوط العريضة لمنهج الانظمام في الوقت نفسه، الذي اكد فيه احقيه تركيا بالانظمام مستقبلاً في صياغة عامة لا تتضمن أي تفصيلات او خطوات محددة.

وقد اسفر هذا عن افشال جولة المباحثات القبرصية وعن اعلان تركيا توقيع اتفاق اندماج جزئي مع جمهورية شمال قبرص التركية والتهديد بالضم الكامل في حالة انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي قبل ايجاد تسوية للمشكلة القبرصية[١].

---

(١) فيصل غازي منتصر، علاقة تركيا مع الاتحاد الاوربي، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

المبحث الثاني

الامم المتحدة وقبرص وانعكاسات استفتاء ٢٠٠٤ على توحيد الجزيرة

في الثالث عشر من شباط عام ٢٠٠٤ اتفق الجانبان (التركي واليوناني) في قبرص على اجراء مفاوضات ضمن اطار المساعي الحميدة وعلى اساس خطة التسوية المؤرخة في ٢٦ شباط عام ٢٠٠٣ من اجل الوصول الى تسوية شاملة للازمة القبرصية، من خلال مذكرات منفصلة وانية قبل الاول من نيسان عام ٢٠٠٤. ولهذا الغرض تم الاتفاق على مفاوضات ذات مراحل ثلاث واجراء نهائي.

ففي المرحلة الاولى من المسعى، تفاوض الجانبان (التركي واليوناني) في قبرص في الفترة من ١٩ شباط الى ٢٢ آذار عام ٢٠٠٤ ولم يتمخض عن هذه المرحلة أي تقدم ملحوظ على الصعيد السياسي. لكن تم التوصل الى نتائج ايجابية على الصعيد الفني بواسطة خبراء من كلا الطرفين وبمساعدة خبراء الامم المتحدة.

في المرحلة الثانية من المسعى عقد اجتماع ضم الجانبين (التركي واليوناني) في (بيرغستون) بسويسرا وبدأ في ٢٤ آذار عام ٢٠٠٤ بمشاركة اليونان وتركيا من اجل الاستعانة بهما بهذا الشأن، لكن لم يتم استغلال تلك الفرصة استغلالاً كاملاً من اجل مفاوضات واستشارات مركزة تفضي الى اتفاق بشأن النص النهائي بحلول ٢٩ آذار عام ٢٠٠٤[1].

وفي المرحلة الثالثة، وبعد مشاورات مع الجانبين (التركي واليوناني) انتهت في ٣١ آذار عام ٢٠٠٤، بتقديم النص الذي سيطرح للاستفتاء على اساس الخطة. وفي الوقت نفسه تمت الاشارة الى القضايا الجوهرية لكلا الطرفين قدر المستطاع.

ان اتفاقية اللبنة الاساس او (الاتفاق الاساس) المقترح في التسوية الكاملة للازمة القبرصية قد قدمت التوصيات في ٢٤ نيسان عام ٢٠٠٤، حيث تم رفضها من قبل لجنة

---

(1)United Notions: Security Council , Report of Secretary – General an his mission of good offices in Cyprus , P-1.

تصويت القبارصة اليونانيين بنسبة ثلاثة الى واحد، ووافقت لجنة تصويت القبارصة الاتراك عليها بنسبة اثنين الى واحد، لذلك لم تكن لها قيمة تذكر حسب رأي المختصين بالعلاقات التركية–اليونانية[١].

وتأسيساً على ما تقدم، ومن اجل الاحاطة بجهود الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) ومساعيه الحميدة في قبرص، ونتائج الاستفتاء لعام ٢٠٠٤ بشأن توحيد الجزيرة القبرصية، سيتم استعراض هذه الامور عبر المحاور التالية:–

المحور الاول: اتفاقية ١٣ شباط عام ٢٠٠٤، وجهود الامين العام للامم المتحدة.

المحور الثاني: اتفاق اللبنة الاساس (استفتاء عام ٢٠٠٤ بشأن قبرص).

المحور لثالث: تصويت القبارصة اليونانيين على الاستفتاء ومضامينه.

المحور الرابع: تصويت القبارصة الاتراك على الاستفتاء ومضامينه.

---

(1) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-2.

اولاً: اتفاقية ١٣ شباط عام ٢٠٠٤ وجهود الامين العام للامم المتحدة

بعد فشل المساعي الحميدة السابقة في لاهاي في ١٠/ ١١ آذار عام ٢٠٠٣ والتي قام بها الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) بشأن قبرص، قام الامين العام للامم المتحدة، بابلاغ مجلس الامن بان لا نية له بالقيام بمبادرة جديدة بشأن قبرص، ما لم يوجد سبب وجيه للاعتقاد ان الارادة السياسية الموجودة لدى الجانبين (التركي واليوناني) متوفرة، لان توفرها يعد امرا ضروريا لنتيجة ناجحة لاية مفاوضات قادمة. وكان مجلس الامن الدولي في قراره (١٤٧٥) في ١٤ نيسان عام ٢٠٠٣ قد منح دعمه القوي للامين العام للامم المتحدة، خاصة خطته المتوازنة الدقيقة ازاء تسوية شاملة للازمة القبرصية.

الا ان معظم سنة ٢٠٠٣ كانت فترة راحة من ناحية مساعي الامين العام للامم المتحدة لعدم حدوث أي تطور سياسي ملحوظ في المفاوضات بين الطرفين (التركي واليوناني).

واشار الامين العام للامم المتحدة انه خلال لقاء في (دافوس) مع رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) في ٢٤ كانون الثاني عام ٢٠٠٤، اعرب الاخير عن رغبته في وجود شخصية سياسية تأخذ بزمام المفاوضات.

واكد ايضا للامين العام للامم المتحدة ((انه من الان فصاعداً فان الجانب التركي وبضمنهم القبارصة الاتراك سيتقدمون خطوة للامام في أي مسعى تقوم به الامم المتحدة او غيرها من الهيئات الدولية بشأن قبرص)). وبخصوص الجانب اليوناني، فان الامين العام للامم المتحدة تلقي رسالة من القبارصة اليونانيين يدعون فيها الى استئناف المفاوضات مع الجانب التركي وتحت اشراف الامم المتحدة[١].

بعد تقييم الموقف، كتب الامين العام للامم المتحدة في الرابع من شباط ٢٠٠٤ الى السيد (بابا دوبوس) و(رؤوف دينكتاش) قائد القبارصة الاتراك، يدعوهما الى نيويورك للبدء في المفاوضات في ١٠ من شباط ٢٠٠٤، وارسل الامين العام بطلب مماثل الى وزراء

---

(1) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P.3.

خارجية الدول الضامنة (اليونان، تركيا، المملكة المتحدة) داعياً اياهم ليكون الممثل عنهم جاهزاً لاستئناف المفاوضات.

وكان الامين العام للامم المتحدة بخطوته يريد توفير الضمانات لاكتمال المفاوضات بحيث تكون الخطة المقترحة للامين العام للامم المتحدة قد انتهت في ٣١ اذار عام ٢٠٠٤ وان تكون الدول الضامنة ملتزمة بالايفاء بتعهداتها، وان تجرى الاستفتاءات في نيسان ٢٠٠٤[١].

اما عن قبول الجانبين (التركي واليوناني) لمبادرة الامين العام للامم المتحدة بشأن قبرص، ففي العاشر من شباط ٢٠٠٤ قدم كلا الجانبين (التركي واليوناني) بناءاً على طلب الامين العام للامم المتحدة نسخة من التعديلات التي يرغب اجراءها على الخطة.

وكانت القضايا الرئيسة التي تفرق بين الطرفين هي فيما اذا كان من الواجب وجود مشاركة منظمات في المفاوضات غير الامم المتحدة او الطريقة التي سيتم فيها تقديم دور اليونان وتركيا في المراحل الاخيرة من هذه العملية (خطة الامين العام).

وفي ١٣ شباط ٢٠٠٤، ارسلت الى جميع الاطراف المسودة الاخيرة من المقترح لحل هذه القضايا حيث تم الموافقة عليها من قبل الجميع، وعلى هذا الاساس اعلن الامين العام للامم المتحدة عن نصوص ما عرف بـ اتفاقية ١٣/ شباط عام ٢٠٠٤، التي الزمت الاطراف بعملية ذات مراحل ثلاث تنتهي باستفتاء على الخطة النهائية قبل الاول من نيسان عام ٢٠٠٤[٢].

في المرحلة الاولى من العملية في قبرص بين ١٩ شباط الى ٢٢ آذار ٢٠٠٤ اعيد اجراء المفاوضات في قبرص في١٩ شباط عام ٢٠٠٤ في المنطقة التي تحميها الامم المتحدة، وكانت هناك اجتماعات على المستوى السياسي بين القادة وبحضور مستشار الامين العام للامم المتحدة.

---

(1) Ibid , P.5-7.
(2) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P.18.

شمل الوفد الخاص بالقبارصة الاتراك كلا من (رؤوف دنيكتاش، ومحمد علي طلعت، وسردار دنيكتاش) خلال المرحلة الاولى، حيث تعاملت الامم المتحدة معهم بوصفهم الثلاثي الذي يتكلم بالنيابة عن القبارصة الاتراك.

واوضح القبارصة اليونانيون ان هدفهم الرئيس يكمن في تحسين ما سموه بعملية الخطة لكي يجعلوا من الجمهورية القبرصية المتحدة حكومة اكثر فاعلية وقوة وهو ما كان يمثل الغرض النهائي للمفاوضات.

وعبر القبارصة الاتراك عن هدفهم الرئيس القائل بتعزيز ما اسموه بشؤون الاقليمين، وهو ما يعنون به شخصية القبرصي التركي في الدولة القبرصية التركية، والحفاظ على المساواة السياسية ضمن حدود جمهورية قبرص الاتحادية(1).

وهذا الهدف كان من العوامل التي تحد من المباحثات الصريحة بين الجانبين (التركي واليوناني) على طاولة المفاوضات، ولكون التقدم كان قليلاً على طاولة المفاوضات، سعت الامم المتحدة الى ان يكون لها اتصالات على مستوى العمل باعضاء من الوفود لكلا الطرفين، للحصول على قدر اكبر من الصراحة، وتعويم مناطق محتملة من التسوية. كان طرف القبارصة الاتراك منفتحاً نسبياً، في حين كان طرف القبارصة اليونانيين اقل انفتاحاً، وخلال المرحلة الاولى هذه، التقى ممثلو تركيا واليونان في اثنيا في ١٧ آذار عام ٢٠٠٤ بدعوة من الامم المتحدة لمناقشة الامن. وتم في هذه المحادثات حل بعض القضايا فيما تم تأجيل قضايا اخرى حتى اللقاء في (بيرغنستون).

أما المرحلتان الثانية والثالثة من العملية في (بيرغنستون) بين ٢٤ و ٣١ من آذار عام ٢٠٠٤ فقد كان واضحاً انه من غير المحتمل انتهاء المرحلة الاولى باتفاقية نهائية، لذلك حاول الامين العام للامم المتحدة العمل على حث الاطراف على اتخاذ خطوات اكثر فاعلية، وفي هذا المجال قبل الامين العام للامم المتحدة عرض الحكومة السويسرية لتوفير المكان المناسب للاطراف المتنازعة في (بيرغنستون)، واستجابة للدعوة قرر الامين العام

(1) Ibid , Cit. P. 18.

تخويل السيدين (طلعت وسردار دنيكتاش) التفاوض بسلطة كاملة بالنيابة عن القبارصة الاتراك، ووافق وزيرا خارجية اليونان وتركيا على المجيء الى (بيرغنستون)، والتحق ممثل المفوضة الاوربية الى هناك في ٢٩ اذار عام ٢٠٠٤[١].

وطلب القبارصة الاتراك وتركيا مراراً من الجانب القبرصي اليوناني قائمة باولوياتهم مماثلة لقائمتهم، مشيرين الى انهم على استعداد لتلبية بعض من مطالب القبارصة اليونانيين كجزء من سلسلة تنازلات ولكن من جانب اخر كان التقدم بطيئاً . وبالنتيجة فان الفرصة لم تستغل بمحاورة صريحة ومفتوحة في (بيرغنستون).

وعن هذه المرحلة يقول الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان): ((انه بداواضحاً ان الاتفاقية لن تتم كما خطط لها في اتفاقية ١٣ شباط ٢٠٠٤، التي تنص على استخدامي لسلطتي في اتخاذ القرار اذا ما اسفرت او استمرت حالة الاخفاق الكلية، من اجل انهاء النص وفقاً لخطتي. واخيراً وقبل منتصف ليلة ٣١ آذار ٢٠٠٤ بقليل، قدمت النسخة النهائية من الخطة وقد احتوت تغييرات تزيد عن تلك المقترحة في مقترحاتي السابقة، وقدمتها تحت رسالة اوجزت الاجراءات الواجب اتباعها خلال شهر نيسان اثناء تقديم الخطة للاستفتاء)) [٢].

(1) Report of the Secretary – General, OP, Cit. P-12.

(٢) انظر: Report of the Secretary – General, OP, Cit. P-12.

ثانياً: اتفاق اللبنة الاساس (استفتاء عام ٢٠٠٤ بشأن قبرص)

يمثل هذا الاتفاق الخطة النهائية للأمين العام للأمم المتحدة والذي يتضمن مايلي:

أ- اتفاقية اللبنة الاساس: شملت (١٤) فقرة رئيسة منها القوانين الاتحادية، واتفاقية التعاون بين الحكومة الاتحادية والدول المكونة، وقائمة بالمعاهدات الدولية والمستندات التي تلزم جمهورية قبرص المتحدة، والترتيبات الحدودية واجزاء متعلقة بانشاء لجنة التسوية، كما كانت هذه جزءاً من الخطة التي قدمت للاستفتاء في ٢٤ نيسان ٢٠٠٤ وهو تاريخ حدد في (بيرغنستون) بعد استشارة الاطراف كلها.

ب- دساتير الدول المكونة للاتحاد: ان دستور الدول المكونة للاتحاد تم تدقيقه للتأكد من موافقته لاتفاقية اللبنة الاساس الذي قدم للاستفتاء ومن كلا الجانبين (التركي واليوناني) في ٢٤ نيسان ٢٠٠٤(١).

ج-معاهدة تتعلق بحالة الشؤون الجديدة في قبرص: مهدت هذه المعاهدة الطريق الى لجنة المراقبة والبروتوكولات الاضافية لمعاهدات الانشاء، والضمان والتحالف، وكذلك تبريرات الامن التبادلي (الانتقالي) المتعلقة بحل القوات المحلية وانسحاب واعادة انتشار القوات التركية واليونانية. وان تطبيق اتفاقية اللبنة الاساس لن توقع ما لم يوقع الضامنون عليها ويباشرون العمل بها، وبالنتيجة يتوصلون الى ايجاد حالة الشؤون الجديدة في قبرص، بعد ذلك سيقوم الرئيسان الشريكان في جمهورية قبرص المتحدة بالتوقيع وبذلك تم تفعيل المعاهدة ذاتها.

د- مسودة فقرة تتبنى شروط دخول جمهورية قبرص المتحدة للاتحاد الاوربي: تم تحضير هذه الوثيقة بعد استشارة المفوضية الاوربية والتي من شأنها ان تهيء التسوية بما يتفق مع المبادئ التي اسس عليها الاتحاد الاوربي، وما كان مجلس الاتحاد الاوربي ليقبل بهذه الوثيقة قبل انظمام (قبرص) في الاول من ايار عام ٢٠٠٤.

---

(١) وكذالك انظر: Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-21

هـ – يجب تقديم المواضيع الى مجلس الامن لكي يتخذ القرار بشأنها: احتوت هذه الفقرة على الامور والنقاط التي كان مجلس الامن يتخذ القرارات بشأنها ليتم تطبيقها بالتزامن مع اتفاقية اللبنة الاساس التي من خلالها سيقوم المجلس باسناد اتفاقية اللبنة الاساس، ويمنع تجهيز قبرص بالاسلحة وبذالك يضفي صفة الشرعية على عملية الامم المتحدة. واشار السيد (بابا دوبولس) بعد ذلك الى رغبته بعدم اسناد الاتفاقية قبل الاستفتاء وهي وجهة نظر تم نقلها الى مجلس الامن.

و– الاجراءات الواجب اتخاذها خلال شهر نيسان ٢٠٠٤: احتوت هذه الفقرة على برنامج عمل لشهر نيسان لضمان التحضير للخدمة الاتحادية العامة والملكية والبيانات الاتحادية ويتم تحضير قائمة بـ(٤٥.٠٠٠) شخص لاغراض قانون المواطنة الاتحادي ووجوب تحديد اعضاء الحكومة الاتحادية اذا تم استفتاء بنجاح[1].

ويمكن تلخيص اهم التغييرات (التحسينات) التي اجريت على الخطة النهائية. حيث يفترض هذا الملخص معرفة بالخطة عند استئنافها، ان التغييرات التي اجريت في العملية النهائية صممت لتخاطب قدر الامكان الامور الرئيسة التي نقلها الاعضاء المشاركون في المفاوضات حول قبرص الى الامم المتحدة، اخذين بنظر الاعتبار موقف الطرفين (التركي واليوناني) والحاجة الى الحفاظ على التوازن وهي:

أ- **التحسينات المستوحاة من مخاوف القبارصة اليونانيين**

كانت الخطة قد تحسنت الى حد بعيد بالنسبة للقبارصة اليونانيين، وذلك من ناحية تعاملها مع وظيفية الحكومة الاتحادية، اذ تم توسيع المجلس الرئاسي من (٦) الى (٨) اعضاء بالاضافة الى (٣) غير مصوتين.

ولن يكون بامكان جميع الاعضاء تولي منصبي الرئيس ونائب الرئيس بالتوالي خلال فترة المجلس الممتدة لخمس سنوات، اذ تم تقليص فترة الحكومة لانتقالية من (٣٠) شهراً الى (شهرين) وتغير شكلها بازالة الرئاسة المشتركة الانتقالية التنفيذية.

(1) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-24.

ب- الامور التي تهم القبارصة الاتراك

كان يهم القبارصة الاتراك امر تنفيذ الخطة كاملة، وقدموا الى الامين العام للامم المتحدة تأكيدات وضمانات بان تركيا والقبارصة الاتراك سينفذون جانبهم من الاتفاق، لذلك فان اسلوب التعقيد قد تم تغييره لضمان ان الدول الضامنة ستلتزم قانونياً وبشكل كامل بالتسوية قيد التوقيع، بحيث ان جميع المصادقات او الاقرارات البرلمانية الداخلية الضرورية تكون مكتملة مسبقاً ، ويتم التأكيد على لجنة المراقبة المشار اليها في الخطة وكذلك دور الامم المتحدة في مراقبة التطورات السياسية(١).

ومن اجل توفير ضمانات اضافية بخصوص التنفيذ، تم صياغة شروط بحيث تقوم الامم المتحدة بافتراض مسؤوليات حدودية حول مناطق خاضعة للتسويات الحدودية في مرحلة ماقبل التحويل، وان الامين العام للامم المتحدة لم يفترض ادارة كاملة من قبل الامم المتحدة على هذه المناطق من اول يوم، لان هناك ادارة عاملة في تلك المناطق.

وبشأن قضايا امنية اخرى، فان مقترح القبارصة اليونانيين القائل باضافة اشارة الى التزام قبرص والدول الضامنة بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة قد دمجت سوية.

اما بخصوص القوات التي سمحت بها معاهدة التحالف، فان مطالب القبارصة اليونانيين بشأن تقليص عدد القوات تمت الموافقة عليها، مقابل الموافقة على مطالب القبارصة الاتراك القائلة بالسماح لوجود رمزي بما يتوافق مع المستويات المذكورة في معاهدة التحالف أي (٩٥٠ جندي يوناني و ٦٥٠ جندي تركي).

ومن المواضيع التي تهم الجانب القبرصي اليوناني مايتعلق منها بحقوق الاشخاص المرحلين او (المطرودين) وهو موضوع لم يقترح السيد (بابا دوبولس) أي تغيير فيه في البداية كما احتفظ بحق اعادة فتحه اذا ما فعل القبارصة الاتراك ذلك.

---

(1) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-28

وتم تدقيق مخطط الملكية بصورة جذرية وذلك بازالة جميع المعوقات على اعادة الاملاك، وبدلا من ذلك، سيكون لاغلب القبارصة اليونانيين بعض الملكية المستردة في دولة قبرص التركية[1].

ان تأثير هذا التغيير في ان الملكية الكلية في دولة القبارصة الاتراك المؤمل ارجاعها الى القبارصة اليونانيين سيتم مضاعفتها مقارنة بالنتيجة الاولية من الخطة او يتم توزيعها بالتساوي بين المهجرين او المطرودين.

والموضوع الاخير الذي كان يثير اهتمام القبارصة اليونان هو المواطنة، وبالتحديد المواطنين الاتراك المقيمين في قبرص. لذلك اتخذ قرار بشأن هذا الامر يقضي بان على كل الذين لم يحصلوا على حق الاقامة الدائمة مغادرة قبرص في غضون (٥) سنوات.

وكانت رغبة القبارصة اليونانين بوقف المهاجرين الاتراك الى قبرص قد نفذت، والغرض من ذلك الحفاظ على نسبة الناطقين بالتركية واليونانية الذين يقيمون دائمياً في قبرص وان لا يحصل اختلال في تلك النسبة[2].

ثالثاً: تصويت القبارصة اليونانيين على استفتاء ٢٠٠٤ ومضامينه

رفض القبارصة اليونانيون الخطة التي اقترحها الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) اثناء الاستفتاء الذي جرى في نيسان عام ٢٠٠٤ بنسبة ٧٥.٨% من المصوتين، و كانت نسبة الموافقة ٢٤.٢% من المصوتين، في حين وافق القبارصة الاتراك على الخطة بنسبة ٦٤.٩% من المصوتين، ورفضت بنسبة ٣٥.١%.

ان خطة الامين العام للامم المتحدة بشأن قبرص كانت خطة عملية بحسب رأي الاتحاد الاوربي، لانها تسمح لقبرص بالتكلم بصوت واحد، وان يتم تمثيلها في الاتحاد الاوربي بصورة حسنة. ان رفض مثل هذه الخطة من قبل الناخبين القبارصة اليونانيين يعد نكسة كبيرة حيث ان المصالح التي كان القبارصة اليونانيون يتطلعون اليها لمدة عقود،

---

(1) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-49.
(1) Ibid, P. 50.

وبضمنها اعادة توحيد قبرص، عودة اغلب الُمرحلين الى ديارهم، انسحاب جميع القوات غير المخولة من قبل المعاهدات الدولية، وقف هجرة الاتراك، وعودة بعض المستوطنين الى تركيا، قد ضاعت وكانت النتيجة الحفاظ على الوضع الراهن وهو وضع لا يوافق عليه مجلس الامن(١).

يتوقع القبارصة اليونانيون من المجتمع الدولي ان يحترم قرارهم ولعدة اسباب. لم يكن الناخبون مستعدين كفاية للقرار الذي تفاجئوا به، بسبب ضيق الوقت او الافتقار الى المعلومات الصحيحة او اللاتوازن بين حملات الموافقة والرفض او كل هذه العوامل مجتمعة. فاذا كان الامر كذلك، هناك على الدوام امكانية ان يبدأ شيء بالظهور يمهد الطريق الى اعادة تقويم الخطة وانقاذ التسوية من الوضع الحالي. ومن هذا المنظور، تبدو مخاوف الامن والتنفيذ واضحة على القبارصة اليونانيين، ومعتمدة الى حد بعيد على عدم ثقة تاريخية بنوايا الاتراك.

وعلى اية حال فان الحجم المطلق للتصويت بالرفض يثير اسئلة اكثر اهمية، فهذه هي المرة الاولى التي يطلب من القبارصة اليونانيين التصويت على حل اتحادي اقليمي مشترك للازمة القبرصية. ان مثل هذا الحل لا يعني فقط دولتين مكونتين، بل مساواة سياسية ومشاطرة السلطة ايضا، لكن الموقف قاد الطرفين الى مثل هذا الحل.

ان الفرق بين الركود الاقتصادي في الشمال والازدهار في الجنوب واضح وملموس، وان العديد من المطرودين في الجنوب قد تطلعوا الى حياة اكثر ازدهاراً، حالهم حال العديد من الذين ليسوا من الشمال اصلاً، بينما يعبرون وبقوة عن رغبتهم في الوحدة، الا ان العديد منهم لا يرى في التسوية الا ربحاً يسيراً والكثير من المخاطرة (٢).

هذه هي الامور التي قد يرغب القبارصة اليونانيون طرحها في الفترة القادمة عندما لا يكون هناك امل بتجدد جهود السلام، وقد ترغب الجمعيات المدنية اضافة الى الاحزاب السياسية في اخذ دورها في طرح هذه الامور، وبلا شك سيشارك الاتحاد الاوربي في هذه

(2) Ibid., P50.
(1) Report of the Secretary – General, OP, Cit. P-51.

العملية. فاذا كان القبارصة اليونانيون يريدون السلطة والازدهار في دولة اتحادية مستندة على المساواة السياسية فان ذلك يجب ان يعلن عن طريق الافعال وليس الاقوال[١].

رابعاً: تصويت القبارصة الاتراك على الاستفتاء ومضامينه

اشار الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) في تقريره الى مجلس الامن الدولي بخصوص نتائج الاستفتاء حول توحيد قبرص ٢٠٠٤، الى انه رحب بقرار القبارصة الاتراك، فقد كانوا، حسب رأيه وبكل قناعة، يفضلون فكرة اعادة توحيد قبرص في فدرالية ذات منطقتين ادارتين، ولقد اتخذوا هذا الموقف رغم الالم الناجم عن ترحيل ثلث القبارصة الاتراك بموجب الخطة.

ومن الواضح ان عضوية الاتحاد الاوربي كانت من العوامل المهمة في ذلك الموقف رغم شعور القبارصة الاتراك انه قد تم رفضهم بعد تصويت ٢٤ نيسان ٢٠٠٤ الا ان الطريقة الافضل ليست ادارة ظهرهم لاعادة التوحيد بل مضاعفة عزمهم واصرارهم على انجازها. واذا ارادوا ذلك، يجب عليهم وعلى تركيا استغلال أي فرصة لمد يدهم للقبارصة اليونانيين، وفعل كل ما بوسعهم للوصول الى تسوية[٢].

بعد التصويت، كان موقف القبارصة الاتراك يدعو الى لفت انتباه المجتمع الدولي باكمله وبضمنه مجلس الامن الدولي. لقد شجبت القيادة القبرصية التركية وعلى مر السنين القيود والعوائق الموضوعة عليهم كعقوبات.

واشاروا الى التفاوت بين نتائج الاستفتاء كدليل على ان قيادة القبارصة اليونانيين انكرت وجود عقوبات، مصرة على ان المشكلة هي فشل القبارصة الاتراك في الحصول على قبولٍ بمشروعية جمهورية قبرص بعد اعلان الجمهورية التركية لشمال قبرص عام ١٩٨٣، اذ ان مجلس الامن بقراره ١٩٨٣/٥٤١ اعتبر ان الاعلان لاغياً قانونياً ودعا الدول الى عدم الاعتراف باي دولة قبرصية عدا جمهورية قبرص.

(2) Ibid, P. 53.
(1) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-53.

ان عدم الاعتراف او الدفع الى الانعزال او الانسحاب ستكون مناقضة للهدف المنشود باكمله ولن تحترم هذه الخطوات رغبة القبارصة الاتراك الذين صوتوا من اجل اعادة التوحيد[١].

على اية حال لقد الغي أي سبب جوهري لربما وجد لفصلهم او الضغط عليهم. وان ردة الفعل السريعة للاتحاد الاوربي تجاه الموقف الجديد كانت خطوة اولى مرحب بها، ونأمل ان الاتحاد الاوربي سيتبع هذه الخطوات بخطوات اخرى[٢].

---

(2) Ibid. – 53.
(3) Report of the Secretary – General , OP , Cit. P-54.

المبحث الثالث

العلاقات التركية – اليونانية (رؤية مستقبلية)

بعد التطرق في الفصلين السابقين الى العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات التركية– اليونانية، فمن المهم في هذا الجزء استشراف مستقبل العلاقات بين الدولتين تركيا واليونان، اخذين بنظر الاعتبار ان طبيعة هذه العلاقة بين البلدين ما زالت الى وقت كتابة هذه الرسالة، تعاني من ظروف متعددة بين تأرجح سياسي وتوترات عرقية الى نزاعات قانونية حول تحديد المياه الاقليمية لكلا البلدين .... الخ.

الامر الذي يؤدي الى صعوبة التنبؤ بالمحصلة النهائية للعلاقات بين البلدين، والاكثر من ذلك، هو ان هناك محددات وظروفاً اقليمية ودولية تؤدي الى طرح اشكال متعددة من السيناريوهات التي يمكن ان تسود على صعيد العلاقات التركية– اليونانية.

ومع ذلك فهناك عدد من السيناريوهات المستقبلية بخصوص العلاقات بين البلدين، يمكن تحديدها في مشاهد ثلاثة وعلى النحو التالي:

المشهد الاول: بقاء الاشكاليات بين تركيا واليونان على حالها / التأزم المستمر.

المشهد الثاني: تفاقم حدة الاشكاليات بين تركيا واليونان / التأزم العالي.

المشهد الثالث: تسوية الاشكاليات بين تركيا واليونان / الانفراج.

المشهد الاول: بقاء الاشكاليات بين تركيا واليونان على حالها

لا شك ان نقاط الصراع العديدة بين تركيا واليونان هي القمع اليوناني لا تراك (تراقيا) الغربية وتبني انقرة قضيتهم، والنزاع حول الجرف القاري في بحر ايجه، والتنقيب عن النفط، والخلاف بشأن المشكلة القبرصية والية تسويتها، والورقة الكردية... الخ.

ولكن من بين هذه المشاكل تعد المشكلة القبرصية المعضلة الرئيسة التي تقف عقبة في طريق تطبيع العلاقات التركية– اليونانية. وتأسيساً على ما تقدم فاننا نرى انه لا يمكن حصول تقارب تركي– يوناني قبل ايجاد حل عادل وشامل للمشكلة القبرصية.

وهكذا فان بقاء المشكلة القبرصية دونما اي حل يرضي الطرفين سيفضي الى مشهد واحد لن نلحظ فيه تحالفاً ستراتيجياً تركيا–امريكا صلباً على غرار التحالف الستراتيجي الامريكي–الاسرائيلي الوثيق، ويعود ذلك الى قوة وفاعلية واداء اللوبي الارميني واليوناني في الكونغرس الامريكي. واننا لنجد ضداً قوياً لهذين التأثيرين بالاضافة الى تأثير امتلاك اليونان حق النقض (الفيتو) وذلك من خلال استمرار تردد الاتحاد الاوربي بشأن قبول تركيا عضواً كامل العضوية فيه.

ومع كل ما تقدم فاننا سنشهد على المدى المنظور، قبول تركيا عضواً من الدرجة الثانية او الثالثة في الاتحاد الاوربي، أي ستقبل عضواً غير كامل الحقوق، او يتم التوصل الى صيغة فعل وسط يقضي باقامة علاقات اقتصادية خاصة بين الجانبين دونما اي انظمام كامل[1].

---

(١) المزيد انظر: د حسين الجميلي، الازمة القبرصية وجهة نظر يونانية، دراسات تركية، جامعة الموصل، (١٣) لسنة ١٩٩٠، ص٧.وكذالك انظر: جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥. وكذالك انظر: جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص٢٧١.

المشهد الثاني: تفاقم حدة الاشكاليات بين تركيا واليونان

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن ان تزيد من حدة التوتر والعداء بين تركيا واليونان، ومنها ما يتعلق بقرار المجلس الاوربي عام ١٩٩٧ (تقرير اجندة عام ٢٠٠٠) الذي زاد الامور تعقيداً بين البلدين. اذ قرر المجلس بدء مفاوضات انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي في اعقاب المؤتمر الوزاري للاتحاد عام ١٩٩٧، مع ايضاح الخطوط العريضة لمنهج الانظمام. في الوقت عينه اكد التقرير احقية تركيا في الانظمام مستقبلاً في صياغة عامة لا تتضمن اية تفصيلات، مما حدى بتركيا الى اعلان اتفاق اندماج جزئي مع جمهورية شمال قبرص والتهديد بالضم الكامل في حالة انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي قبل ايجاد تسوية للمشكلة القبرصية، ولهذا فقد ازداد التوتر على خلفية قرار الاتحاد الاوربي ضم قبرص اليونانية اليه[1].

ويؤكد القبارصة الاتراك رفضهم الموافقة على انظمام قبرص الى الاتحاد الاوربي قبل تسوية المشكلة القبرصية برمتها، ويشيرون في هذا الى نصوص اتفاق الضمان التي تشرط لعضوية قبرص في اية منظمة دولية ان تكون تركيا واليونان عضوين فيها.

من الجانب الاخر فان استمرار النزاع التركي–اليوناني بشأن بحر ايجه يشكل هو الاخر مدخلاً لتفاقم حدة الخلافات بين البلدين. وهناك الكثير من الشواهد على ذلك، اذ وصلت الخلافات بين تركيا واليونان الى شفير الحرب في مارس ١٩٩٧ بسبب النزاع حول بحر ايجه وتجدد هذا الامر في فترة التسعينات من القرن الماضي[2].

ويعود السبب في ذلك الى ان الجانب التركي ينظر الى هذه المسالة من زاوية معينة هي ان فرض اليونان سيطرتها على بحر ايجه يمثل تهديداً لها نظراً لتجاور الحدود البحرية للدولتين، كذلك فان قيام اليونان بمد مياهها الاقليمية الى (١٢) ميلا بحريا في بحر ايجه سيحوله الى بحيرة يونانية اذ سيخضع ٧١.٥٣% للسيادة اليونانية، بينما ستصل هذه النسبة الى ٨.٧٦% لمصلحة تركيا، وهذا التقسيم لاشك سيحرم تركيا من ميزات عديدة اهمها

---

(١) ريمون ماهر، الازمة القبرصية، كيفية اعادة الثقة بين طرفين الازمة، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١١٧.وكذالك انظر: حسين اعادة الثقة بين طرفي الازمة، مصدر سبق ذكره، ص٧.

الثروات الموجودة في الجرف القاري من نفط ومعادن، لهذا فان تركيا ترفضه شكلا ومضموماً .

ونخلص مما تقدم الى ان بقاء المشكلة القبرصية دون حل عادل، وبقاء النزاع حول بحر ايجه دون تسوية عادلة، يعد بمثابة برميل بارود قابل للانفجار والاشتعال في اية لحظة[١].

المشهد الثالث: تسوية الاشكاليات بين تركيا واليونان

على الرغم من اخفاق خطة الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان) القاضية بتوحيد الجزيرة القبرصية التي تم طرحها للاستفتاء في نيسان ٢٠٠٤ على الجانب القبرصي (التركي واليوناني)، وخاصة بعد اعلان القبارصة اليونانيين رفضهم توحيد الجزيرة، وقبول القبارصة الاتراك لها، فان هناك امكانية، وعلى المدى المنظور، لطرح مبادرة جديدة باشراف الامم المتحدة والاتحاد الاوربي واطراف دولية اخرى (الولايات المتحدة، حلف شمال الاطلسي) تأخذ في نظر الاعتبار خطة الامين العام للامم المتحدة بشأن توحيد الجزيرة القبرصية (٢٠٠٤) باعتبارها لبنة اساسية من الممكن البناء فوقها حيث انها تضمنت تقارير فنية سياسية اوضحت بشكل جلي نقاط الخلاف بين الجانبين، على ان تتضمن المبادرة الجديدة الأسس التالية:

أ– تحقيق السلام والامن من خلال استمرار جهود تحسين العلاقات بين الطرفين.

ب– الاحترام المتبادل للاراضي والحقوق المشروعة لكل جانب.

ج–احترام القانون المعاهدات الدولية، خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان.

د– الابتعاد عن استخدام العنف او التهديد باستخدامه لحل المشكلات المستقبلية سواء المتعلقة بـ(قبرص، بحر ايجه، تراقيا الغربية،..الخ).

(1) Report of the Secretary – General ,on his Mission of good , OP , Cit. P-3.

هـ– اجراءات سياسية لبناء الثقة بين الجانبين، على ان تتضمن ارادة سياسية ورغبة حقيقية من كلا الطرفين لحسم المسائل ذات الصلة[١].خصوصاً وان هناك تصوراً عاماً مفاده حرص القبارصة من الجانبين على مسألة توحيد الجزيرة. لكن تحويل هذا الحرص الى ممارسة عملية يتطلب تنازلاً سياسياً من قبل قادة الجانبين التركي واليوناني، حيث ان استمرار النزاع والتوتر لا يخدم اياً من الطرفين، بل انه يسهم في استنزاف القدرات الاقتصادية والعسكرية لجميع الاطراف ذات العلاقة، ويعوق على المدى المنظور امكانية انظمام شطري الجزيرة معاً الى الاتحاد الاوربي.

---

(١) ريمون ماهر، الازمة القبرصية، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

الخاتمة

الخاتمـــة

تكتنف العلاقات التركية اليونانية سمة التوتر والعداء، اذ يوجد عدد من المشكلات المعقدة نسجتها عوامل تاريخية ودينية وحضارية وجغرافية وسياسية غلبت على مسار العلاقات بين الدولتين.

ومنذ احتلال تركيا شمال قبرص عام ١٩٧٤، اصبحت المسالة القبرصية وبحر ايجه ابرز العقبات في طريق تطبيع العلاقات بين تركيا واليونان، بل وحتى مع الاتحاد الاوربي الذي يضع انسحاب القوات التركية من الجزيرة في جملة الشروط التي يتوجب على انقرة تذليلها لقبولها عضواً في الاتحاد الاوربي.

وتختلف تركيا مع اليونان في العديد من المسائل، منها النزاع حول المياه الاقليمية في بحر ايجه، قبرص الاقليات، .. الخ. ومن خلال الدراسة الحالية لجوانب العلاقات التركية–اليونانية بين الاعوام ١٩٧٤ – ٢٠٠٤ بابعادها المحلية والاقليمية والدولية يمكن استنتاج ما يلي :

- عدت المشكلة القبرصية بتعقيداتها وتداعياتها منذ فترة الستينيات سبباً رئيساً لتوتر العلاقات التركية–اليونانية. ففي عام ١٩٧٤ حصل انقلاب عسكري يوناني في قبرص، تبعه تدخل عسكري ثم اعلان جمهورية قبرص التركية في شباط عام ١٩٧٥، ثم اخفقت المباحثات التي رعتها الامم المتحدة بين الجانبين القبرصي اليوناني والتركي في الجزيرة . وفيما بعد، وفي تشرين الاول عام ١٩٨٣ اعلن (رؤوف دنكتاش) زعيم القبارصة الاتراك قيام الجمهورية التركية في شمال قبرص، ولم تعترف بهذه الدولة سوى تركيا .

- ان هناك العديد من المشكلات المثارة منذ سنوات بين تركيا واليونان، ومن المرجح استمرارها في المستقبل المنظور. فعلى سبيل المثال كان تأزم العلاقات التركية–اليونانية بين الاعوام ١٩٧٥–١٩٨٧ مرتبطاً بمسالة حقوق التنقيب عن النفط في بحر ايجه. بينما ارتبط توتر العلاقات بين البلدين في الفترة ما بين ١٩٩٢الى ١٩٩٦ بمسالة المياه الاقليمية، وتهديد تركيا باعلان الحرب واحتلال الجزر اليونانية في حالة اتخاذ اليونان قراراً بمد مياهها الاقليمية الى اكثر من (٧) اميال بحرية .

- التوترات المرتبطة بنصب الصواريخ الروسية في قبرص عام ١٩٩٧ وكذلك القرار التركي باقامة اتحاد مع قبرص التركية رداً على قرار الاتحاد الاوربي ببدء مفاوضات لضم قبرص دون تركيا الى عضويته .

- مشكلة (تراقيا) الغربية مع اليونان وحقوق الاقلية التركية فيها وما ترتب من فرض القيود اليونانية على هذه الاقلية من حدوث هجرة تدريجية لابنائها باتجاه تركيا .

شكلت المقدمات اعلاه اساساً قوياً لاستمرار حدة الصراع والتنافس بين اليونان وتركيا، واذا كانت المسالة القبرصية تعد محور النزاع التركي– اليوناني، فان قضايا اخر لا تقل اهمية اسهمت في توتر العلاقات بين البلدين منها :

أ– الورقة الكردية واستخدامها من قبل اليونان للضغط على تركيا من خلال دعم اليونان حزب (P.K.K) .

ب– الاتفاق اليوناني–السوري الذي وقع عام ١٩٨٥ وتعزز عام ١٩٩٥ بتوقيع اتفاق سري يسمح لليونان باستخدام المجال الجوي السوري في حالة نشوب حرب مع تركيا .

ج– الخوف التركي من ان تستخدم اليونان حق النقض ضد انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي .

- اثر الاتفاق الامني العسكري التركي–الاسرائيلي عام ١٩٩٦ على المستويات الاقليمية والدولية من خلال امكانية لجوء بعض الدول العربية وغير العربية التي لها مشكلات مع تركيا الى تدعيم علاقاتها مع اليونان، والتلويح بها كوسيلة تأثير وضغط على تركيا، لتصبح اكثر مرونة في مواقفها المتشددة ازاء هذه المشكلات التي اهمها:–

أ– مشكلة مياه الفرات .

ب– الورقة الكردية.

ج– مشكلة لواء الاسكندرونة

د– تلويح ايران بين الحين والاخر باستخدام اوراق مؤثرة عديدة للضغط على تركيا، منها الاتفاق الايراني–الارميني، والاتفاق الايراني–السوري والمسالة الكردية ...الخ.

- يمكن لتركيا ان تلعب دوراً مهماً في التعامل مع الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى، حيث بمقدورها تصدير النموذج العلماني الى هذه الجمهوريات، اذ يؤيد الغرب وخاصة الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل بحماس تبني هذا النموذج من قبل هذه الدول، في محاولة للحيلولة دون بروز انظمة على غرار النظام السياسي في ايران يمكن ان تكون لها تأثيرات سلبية على تركيا ضمن المدى البعيد. وهناك دوافع اقتصادية وسياسية وثقافية وعرقية تدفع تركيا باتجاه جمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز، ومنها البحث عن مصادر جديدة وبديلة لنفط العراق والخليج العربي، فاذا ما استطاعت تركيا الحصول على النفط والغاز من هذه الجمهوريات، فانها تستطيع استخدام وتوظيف ورقة المياه دون وجود أي ضغط نفطي مقابل، خاصة التخلص من الضغط العراقي المتمثل في حاجة تركيا الى نفطه.

- ان استمرار التوتر والتأزم في العلاقات التركية–اليونانية يحول دون النظر في قبول تركيا في عضوية الاتحاد الاوربي، اذ ان بدء اية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن ان يتم الا بعد حل المسائل المهمة، ومنها :

أ- قضايا النقابات وحقوق الانسان والاقليات في تركيا .
ب- المشكلة القبرصية .
ج- انخفاض مستويات الحماية والضمان الاجتماعي للعمال .
د- البطالة وارتفاع معدلات التضخم .

- ان التحالف بين تركيا واسرائيل يمثل ضمانة اكيدة لمنع بروز اية قوة عربية مناهضة لمصالح اسرائيل في المستقبل. وفي الوقت نفسه تنسجم هذه الاهداف مع رغبات تركيا في مجال تحولها الى قوة اقليمية مؤثرة في المنطقة. ان مسار تطور العلاقات التركية–الاسرائيلية وصل ذروته في شباط عام ١٩٩٦، بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري والاستخباري بين تركيا واسرائيل. ويتضمن الاتفاق التركي–الاسرائيلي عام ١٩٩٦ بنوداً عديدة شملت التنسيق والتعاون العسكري والامني والاستخباري بين الجانبين، وان ما بين الجانبين التركي والاسرائيلي يمثل تعاوناً عسكرياً وستراتيجيا حيث ان احد الاهداف الرئيسة لهذا التعاون هو الضغط على، او تهديد، بلدان عربية بالاساس بما يسمى منطقة الشرق الاوسط. ان هذا الاتفاق التركي–الاسرائيلي يشكل مقدمة لاعادة المنطقة العربية الى معاناة تجربة الاحلاف العسكرية والتحالفات الاقليمية المرتبطة بمشروعات الدفاع عن الشرق الاوسط، مع الاخذ بنظر الاعتبار التغييرات في موازين القوى الاقليمية والدولية .
- تستخدم ارمينيا الورقة الكردية عامل ضغط على تركيا بسبب موقف الاخيرة من اقليم (ناغورني كاراباخ) وتأييدها لاذربيجان، في الوقت الذي تحظى فيه ارمينيا بتأييد ايران وسوريا في ما يتعلق بالورقة الكردية .

- تستخدم اليونان وفي اية مناقشة خاصة بموضوع علاقاتها مع تركيا المسالة الارمنية، والمصادر والتسهيلات التركية للفعاليات العسكرية للارمن والاكراد ضد تركيا، وذلك ابتداء من منتصف عام ١٩٨٠.وقد اثر هذا الموقف كثيراً على العلاقات التركية اليونانية. وقد اكدت اليونان انها تساند بصورة عامة حق الاكراد في تقرير مصيرهم وانها تعتبر حزب (P.K.K) منظمة سياسية عسكرية تحارب من اجل تحرير كردستان، وبما انه حركة تحرير، فان له مكتباً سياسياً في اليونان، على اعتبار ان اليونان بلد تسود فيه الليبرالية .
- اما بخصوص الامم المتحدة وقبرص واستفتاء عام ٢٠٠٤ اتفق الجانبان اليوناني والتركي في الثالث عشر من شباط عام ٢٠٠٤ في قبرص على اجراء مفاوضات ضمن اطار المساعي الحميدة وباشراف مباشر من الامين العام للامم المتحدة (كوفي عنان)، وكذلك على اساس خطة التسوية المؤرخة في ٢٦ شباط عام ٢٠٠٣ من اجل الوصول الى تسوية شاملة للازمة القبرصية من خلال مذكرات منفصلة وانية قبل الاول من نيسان عام ٢٠٠٤. ولهذا الغرض تم الاتفاق على مفاوضات ذات مراحل عديدة الغرض منها الوصول الى تهيئة بيئية مناسبة لوضع حد وحل نهائي للازمة القبرصية. ان الاتفاق الاساس المقترح في التسوية الكاملة للازمة القبرصية قد قدم للتصويت عليه بصورة منفصلة ومتزامنة في ٢٤ نيسان عام ٢٠٠٤. وتم رفضه من قبل لجنة تصويت القبارصة اليونان بنسبة ثلاثة الى واحد ووافقت لجنة تصويت القبارصة الاتراك عليه نسبة اثنين الى واحد، لذلك لم تكن لها قيمة تذكر.

وتمثل هذه النتيجة فرصة اخرى فوتت لحل الازمة القبرصية. ان الجهود المبذولة على مدى اربع سنوات ونصف قد انجزت الكثير، مما يستوجب الاحتفاظ به لاجل الاستعانة بهلتحديد آليةمعينة للتعامل مع الازمة مستقبلاً . وعلى اية حال لا تمثل أي من هذه الانجازات بديلاً عن التسوية الشاملة.

لقد رفض القبارصة اليونانيون الخطة اثناء الاستفتاء بنسبة ٧٥.٨% من المصوتين، كانت نسبة الموافقة ٢٤.٢% من المصوتين، في حين وافق القبارصة الاتراك على الخطة بنسبة ٦٤.٩% من المصوتين بينما كانت نسبة الرفض ٣٥.١%.

ورغم الجهود التي بذلتها الامم المتحدة والامين العام كوفي عنان، ورغم كل المحفزات على التسوية، لم يستطع الطرفان اليوناني والتركي في قبرص الاتفاق على القضايا الرئيسة رغم معرفة كل منهما بنوع التسويات المطلوبة .

ان نجاح العلاقات التركية – اليونانية تتطلب توفر بعض العوامل التي تساعد على خلق البيئة المناسبة لتحسين واستقرار هذه العلاقات.ويمكن اجمالها بما يلي:-

١. تحقيق الأمن و السلام.

٢. استمرار جهود تحسين العلاقات بين البلدين .

٣. الاحترام المتبادل للأراضي والحقوق المشروعة لكل جانب .

٤. احترام القانون والمعاهدات الدولية .

٥. احترام حقوق الجانبين في بحر إيجه .

٦. الابتعاد عن استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه لحل المشكلات.

المصادر والمراجع

المصـــادر والمراجـــع

اولاً: الوثائق (قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص)

١- الامم المتحدة: مجلس الامن، قرارات مجلس الامن بشأن قبرص ١٩٧٤-١٩٨٨، منشورات ادارة الاعلام، نيويورك، ايار ١٩٨٨.

٢- تطورات الازمة القبرصية ،الوقائع، الامم المتحدة، منشورات ادارة الاعلام، نيويورك، ١٩٨٤.

٣- قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقبرص والصراع التركي – اليوناني، الوقائع، الامم المتحدة، منشورات ادارة الاعلام، نيويورك، ايلول، ١٩٨٤.

٤- مشروع الامين العام للامم المتحدة السابق، خافيير بيريزدي كويلار، بشأن قبرص، الامم المتحدة، منشورات ادارة الاعلام، نيويورك، نيسان لسنة ١٩٨٥.

ثانياً: الكتب

١- ابراهيم خليل وآخرون، صراع النفوذ التركي–الايراني في جمهوريات ققفاسيا واسيا الوسطى الاسلامية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

٢- ابراهيم خليل احمد، تركيا المعاصرة الموصل، ١٩٨٨.

٣- ابراهيم خليل العلاف وآخرون، العلاقات التركية – الصهيونية وانعكساتها على الامن القومي العربي، مركز الدراسات التركية، الموصل ،١٩٩٨.

٤- احمد نوري النعيمي، السياسية الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد ١٩٧٥.

٥- احمد نوري النعيمي، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا–حاضرها، دار البشير، عمان، الاردن، ١٩٩٢.

٦- احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
٧- اسماعيل صبري مقلد، امن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج، الكويت، ١٩٨٤.
٨- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،ط/١، ١٩٩٩.
٩- جرجس حسن، تركيا في الستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه، دار الجاحظ، دمشق، ١٩٩٠.
١٠- جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية- الاسرائيلية في التسعينات، القاهرة، مركز البحوث وكدراسات السياسية، ١٩٩٦، سلسلة بحوث سياسية (١٠٧).
١١- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.
١٢- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
١٣- حامد ربيع، مبدأ شد الاطراف وتطور السياسية الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، خلال الثمانينات، مركز البحوث والمعلومات بغداد، ١٩٨٣.
١٤- حامد ربيع نظرية الامن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤.
١٥- حامد ربيع، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.
١٦- خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية، بغداد، ١٩٩٠.
١٧- خيري الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دار الجليل للطباعة، دمشق لندن، ١٩٩٦.
١٨- رؤوف دنكتاش، المثلث القبرصي، لندن، ١٩٨٢.
١٩- رفيق جوي جاني المسالة المائية في سوريا، ورقة قدمت الى ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩-٣١ تشرين الاول ١٩٩٤، تحرير احمد يوسف، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

٢٠- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دار الحرية للنشر و التوزيع، عمان، ١٩٩٩.

٢١- سميح عبد الفتاح، انهيار الامبراطورية السوفيتية، نظام عالمي جديد احادي القطب، دار الشروق، عمان، ١٩٩٦.

٢٢- شفيق عبد الرزاق السامرائي، علاقة اذربيجان مع تركيا، بغداد ، مكان الطبع بلا ،١٩٨٧.

٢٣- صائب مصباح العاجز، نظرية الامن الاسرائيلية، مكان الطبع بلا، ١٩٩٤.

٢٤- طلال يونس الجليلي، ناغورني كارباخ: التنافس والنزاع والتغيرات الدولية، جمهوريات اسيا الوسطى وقفقاسيا، مركز الدراسات التراثية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

٢٥- طلعت احمد مسلم، مشروع النظام الشرق اوسطي وموفق العرب والاتراك منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٦- عبد الجبار عبد مصطفى، دكتور عوني عبد الرحمن، العلاقات الخليجية – التركية، معطيات الواقع وآفاق المستقبل، ابو ظبي ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية.

٢٧- عدنان حطيط ، قبرص ولعبة الامم ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٢.

٢٨- عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار – الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٢٩- عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الاسرائيلي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٧.

٣٠- عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل ،دار الافاق الجديد ط، بيروت، ١٩٩٧.

٣١- عبد المنعم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

٣٢- عادل محمد خضر، المعمرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية – السوفيتية، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، بغداد، ١٩٨٣.

٣٣- غسان سلامة، المقدمة لكتاب السياسية الامريكية والعرب مجموعة باحثين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١، ١٩٨٢.

٣٤- غانم محمد صالح، العرب والقوى الكبرى، العرب وروسيا، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٨.

٣٥- فاخر اوما او غلي، العلاقات العربية – التركية في مرحلة المد الغربي في المؤتمر القومي العربي الثامن، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

٣٦- محمد عبد العزيز، ازمة المياه في الوطن العربي: الاشكالية والحلول، المركز القومي للبحوث، مجموعة ابحاث، ١٩٩٧.

٣٧- مجدي صبحي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات المتعددة الاطراف، مركز الدراسات الستراتيجية والسياسية، سلسلة اوراق ستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢.

٣٨- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، ط١ ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.

٣٩- محمد نور الدين ،تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسية والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

٤٠- منير شفيق، موقف القوى الخارجية وتحركها في مواجهة العروبة والاسلام، نظرات تاريخية، محمد احمد خلف الله القومية العربية والاسلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ط/٢، ١٩٨٢.

٤١- مصطفى كامل محمد، تركيا: القدرة والتوجه والدور، القاهرة مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، ١٩٩٦.

٤٢- نبيل السمات، المياه في حوضي دجلة والفرات، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث، بيروت، سنة الطبع، بلا.

٤٣- نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية، وقائع ندوة المياه، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

٤٤- نوبار هو منسبيان وفيروز احمد، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.

ثالثاً: الكتب المترجمة

١- اسحاق بين، السياسية اسرائيل الامنية، ترجمة دار الجليل، عمان، ١٩٩٠.

٢- بول ايميل ،تاريخ ارمينيا، ترجمة شكري علاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.

٣- بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري ،دار الاهلية للنشر ،سلسلة عالم المعرفة الكونية ١٩٨٩.

٤- ريتشارد غريمت وألن ليبسون، تركيا، صعوبات وافاق، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٥- روي مكريدس، مناهج السياسية الخارجية في العالم، ترجمة زاد، منشورات المكتبة الاهلية بيروت، ١٩٦١.

٦- رونالد ازموس، اوروبا الغربية، تحرير زلمي خليل زاد، التقييم الستراتيجي، ودراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ١٩٩٧.

رابعاً: الدوريات

١- ابراهيم الداقوقي، التوتر المتصاعد بين سوريا وتركيا، قضايا دولية، عدد (٣٣٩) باكتسان، ١٩٩٦.

٢- ابراهيم خليل العلاف، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية-الصهيونية ١٩٨٤-١٩٩٩، دراسات سياسية، العدد الثاني، السنة الاولى ١٩٩٩.

٣- ابراهيم الداقوقي، العلاقات الاسرائيلية – التركية في الذروة قضايا دولية، العدد (٣٢٥) باكستان، ١٩٩٦.

٤- احمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو الفرص والمخاطر، مجلة السياسية الدولية، العدد (٢٩) لسنة ١٩٩٧.

٥- احمد دياب، سوريا والعراق وايران، هل هو تحالف جديد، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٣١) لسنة ١٩٩٨.

٦- احمد عباس البديع، ازمة المياه من النيل الى الفرات مجلة السياسية الدولية، العدد (١٠٤) ايلول ١٩٩١.

٧- احمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا: الواقع والمستقبل مجلة دراسات دولية، العدد (٤٨) بغداد، ٢٠٠٣.

٨- احمد يوسف احمد، مستقبل العلاقات العربية–العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٢) ١٩٩٢.التقارير الستراتيجية لعام ١٩٩٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٩٨

٩- السيد صدقي عابدين، التقارب الروسي–التركي، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٣٠) نيسان، ١٩٩٨.

١٠- العلاقات العربية–التركية، حوار مستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط/١ بيروت كانون الثاني ١٩٩٨.

١١- النشرة القبرصية، العدد (١) قبرص، نيقوسيا، مكتب الاعلام، ١٩٩٩.

١٢- الكسندر بوغين، محور موسكو–طهران، شؤون الشرق الاوسط ،عدد (٧٦) بيروت ١٩٩٨.

١٣- التقرير الستراتيجي العربي لعام ١٩٩٣، مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة.

١٤- بشير عبد الفتاح، الارمن وازمة السياسية الخارجية التركية، مجلة السياسية الدولية، العدد (٩٤٣) تشرين الثاني ٢٠٠٠.

١٥- بدر حسن شافعي، الاتحاد الاوروبي وقضية الاكراد، كلية السياسية الدولية، العدد (١٣٥) ١٩٩٩.

١٦- ثابت مطيع الله، مفتاح الحل بيد روسيا: التحرك لايجاد حل سلمي للازمة الطاجيكية، قضايا دولية، العدد (١٩٠) ،اسلام اباد باكستان ١٩٩٢.
١٧- جلال عبد الله معوض، مياه الفرات والعلاقات العربية –التركية مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد (٦٥)، نيسان ١٩٩١.
١٨- جلال عبد الله معوض، تركيا والامن القومي العربي، السياسية المائية والاقليات (ورقة العمل) المستقبل العربي، السنة (١٥)، العدد (١٦٠) حزيران ١٩٩٢.
١٩- جلال عبد الله معوض السياسية التركية، الوطن العربي في الثمانينيات، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٢)، حزيران، ١٩٩٠.
٢٠- جلال عبد الله معوض، الشرق الاوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، مجلة شؤون عربية – العدد (٨٠) كانون الاول ١٩٩٤.
٢١- جلال عبد الله معوض، تركيا النظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي– الجانب الامني، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٧) ايلول ١٩٩١.
٢٢- جاسر الشاهد، السياسية التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٣١)، ١٩٩٩.
٢٣- جاسر الشاهد، تأثيرات ستراتيجية السياسة الامريكية على توجهات الناتو، مجلة السياسية، الدولية، العدد (١٢٩) ،١٩٩٧.
٢٤- جمال عمار، التنافس الايراني–التركي في اسيا الوسطى والقوقاز مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسة الستراتيجية البحوث، بيروت، العدد (٧٤)، اب ١٩٩٨.
٢٥- جمال علي زهران، قياس قوة الدولة: اطار تحليلي لدراسة الصراع العربي – الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٦) نيسان ١٩٩٣.
٢٦- حسن ابو طالب، توسيع الناتو ومستقبل الامن الاوربي مجلة السياسية الدولية العداد (١٢٩) لسنة ١٩٩٧.
٢٧- خليل علي مراد، دوافع التحالف التركي – الصهيوني، دراسات سياسية، العدد الثاني، السنة الاولى ، ١٩٩٩.
٢٨- حسين الجميلي، الازمة القبرصية، سياسة تركية، العدد (١٣) لسنة ١٩٩٥.

٢٩- خالد فياض، العلاقات التركية – الامريكية، مجلة السياسية الدولية العدد (١٢٩) ١٩٩٧،.

٣٠- خالد فياض، العلاقات السورية–العراقية: الفرص والمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٠) لسنة ١٩٩٧.

٣١- رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، القاهرة ١٩٩٨.

٣٢- ريمون ماهر الازمة القبرصية، كيفية اعادة الثقة بين طرفي الازمة، مجلة السياسة الدولية، عدد (٣٤) لسنة ١٩٩٩.

٣٣- ستيفان براسيمووس، تركيا ؛ ثوابت الجغرافية السياسية والستراتيجية الجديدة نحو الشرق، مقالات مترجمة، مجلة المنار العدد ١٣-١٤ لسنة ١٩٨٧.

٣٤- سعد عبد المجيد، اهداف ومرتكزات الستراتيجية التركية في القوقاز، مجلة السياسة الدولية العدد (١٣٨) لسنة ١٩٩٩.

٣٥- صفاء موسى، الاطار الامني الاوربي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨) لسنة ١٩٩٢.

٣٦- صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩) ١٩٩٧.

٣٧- طه عبد العليم ،انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية الاهرام، ١٩٩٣،

٣٨- طلال محمود، الابعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي –الصهيوني، دراسات سياسية، العدد الثاني، السنة الاولى ١٩٩٩.

٣٩- عبد الوهاب القصاب، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدرعات الامن القومي التركي، دراسات سياسية، العدد الثاني، السنة الاولى ١٩٩٩.

٤٠- عبد المنعم سعيد، الاقليمية في الشرق الاوسط نحو مفهوم جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٣) تشرين الاول ١٩٩٥.

٤١- عوني عبد الوهاب، انعكاسات التحالف التركي – الصهيوني ومحاور التأثير في الافق القومي العربي، دراسات سياسية، العدد الثاني، لسنة الاولى ١٩٩٩.

٤٢- عماد قدورة، تجدد الازمة القبرصية، قضايا دولية، العدد (٣٦٩) ،باكستان ١٩٩٧.

٤٣- عصام الخليلي، حقيقة المشكلة الارمنية، مجلة الشرق الاوسط، العدد (٣٤٦٤)، ٢٣ ايار ١٩٨٨.

٤٤- عبد الله صالح، ابعاد الحملة التركية على الاكراد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢١)، تموز ١٩٩٥.

٤٥- عاصم محمد عمران، سياسية روسيا حيال الخليج العربي، دراسات دولية العدد (١٩) كانون الثاني ٢٠٠٣.

٤٦- عبد الجبار مصطفى، مركزات السياسية الخارجية التركية ازاء الغرب بحوث سياسية، عدد (١٠)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٩٧.

٤٧- عبد الرحمن رشيدي الهواري، المهام المحتملة لحق الناتو في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٧)، القاهرة ،١٩٩٩.

٤٨- عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩)، ١٩٩٧.

٤٩- عماد جاد، اثر تغير النظام الدولي على حدث شمال الاطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣١) ،١٩٨٨.

٥٠- غازي فيصل حسين، السياسية الامريكية بين الهيمنة وتصدير العنف مجلة ام المعارك، العدد الاول، كانون الاول، ١٩٩٥.

٥١- غسان العطية، السياسية الامريكية والازمة القبرصية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، العدد الاول، المجلد الثاني، ١٩٧٨.

٥٢- قيس محمد نوري التحديات التي يفرضها التعاون العسكري التركي –الاسرائيلي الامن القومي العربي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد السنة التاسعة، العدد (١٩) تموز ١٩٩٩.

٥٣- قيس محمد نوري، تركيا والعراق وآفاق المستقبل، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٤.

٥٤- كاظم هاشم نعمة، معضلة السياسية الجماعية للاسرة الاوربية، نشرة مركز الدراسات الدولية، العدد (٩)، ١٩٩٣.

٥٥- ماجد داوود، مسالة المياه والعلاقات مع دولة الجوار، مجلة معلومات دولية، العدد (٥٦)، دمشق، ١٩٩٨.

٥٦- محمد خليفة، تركيا وازمة الخليج ،مستقبل العالم الاسلامي، العدد (٢)، مالطا، ١٩٩١.

٥٧- محمد علي الداوود، المشاريع المستقبلية لحلف الاطلسي، والامن القومي، اوراق عربية ،عدد (٢١) ،مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩.

٥٨- متابعات تركية، السنة الاولى، العدد الثامن، مايس ٢٠٠٢، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

٥٩- ممدوح انيس فتحي، اجراءات عملية توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٩) ١٩٩٧.

٦٠- محمود نور الدين، (٧٥) عاماً على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة الى الاشكالية الاوروبية، شؤون الاوسط، عدد (٧٣) بيروت ١٩٩٨.

٦١- مجلة الوطن العربي، خلال ارهابية في تركيا، العدد (٥٧٦) ،٢٦شباط ١٩٨٨.

٦٢- محمود علي الداورد، العلاقات العربية – الامريكية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٢١) لسنة ١٩٨٣.

٦٣- محمود علي الداود، تركيا والخليج العربي، مجلة المنار، العدد (١٣) ١٩٨٧.

٦٤- محمد عبد الوهاب، قبرص بين التقسيم الداخلي، والتقسيم الخارجي مجلة السياسة الدولية، العدد (٨٧) لسنة ١٩٨٣.

٦٥- محمد جواد علي، العلاقات العراقية–السورية وافاق تطورها، مجلة دراسات ستراتيجية، العدد السادس، بغداد، ١٩٩٩.

٦٦- محمد زهير ذياب، المتطلبات الامنية السورية السلمية، دراسات فلسطينية، العدد (٢٣) لسنة ١٩٩٥.

٦٧- منعم العمارة، العلاقات العربية–العربية والتمسك بمفهوم السيادة، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١)، ١٩٩٣.

٦٨- محمد مصطفى شحالة، الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٧) لسنة ١٩٩٢.

٦٩- نازلي معوض احمد، الصراع التركي-اليوناني في الجزيرة القبرصية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٨) تشرين الاول ١٩٧٤.

٧٠- نبيه الاصفهاني، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٥١) لسنة ١٩٨٧.

٧١- ناجي احمد، تركيا والجمهوريات الاسلامية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١٠)، تشرين الثاني ١٩٩٢.

٧٢- ناصيف ندوة المستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٦٠)، حزيران ١٩٩٢.

٧٣- نبيه الاصفهاني، الامن والدفاع الاوربي، قمة مدريد ١٩٩٧، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٠) لسنة ١٩٩٧.

٧٤- نبيل محمد سليم، الابعاد السياسية للسياسات المائية للاطراف غير العربية واثرها في الامن القومي للوطن العربي والامن الوطني للعراق، دراسات دولية، العدد (١٩) بغداد، كانون الثاني، ٢٠٠٣.

٧٥- نورهان الشيخ السياسية الروسية في منطقة الشرق الاوسط قضايا ستراتيجية، المركز العربي للدراسات الستراتيجية الثالثة، العدد (١٣)، كانون الثاني ١٩٩٨.

٧٦- هاني الياس خضر، العراق ومحيطة العربي: دور العراق كموازن اقليمي، دراسات ستراتيجية، العدد (٦) بغداد، ١٩٩٩.

٧٧- هالة مصطفى، الامن للاوربيين: المجابهة والحياة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٦٨)، ١٩٨٢.

٧٨- هيثم الكيلاني، الميزان العسكري العربي: الاستراتيجية في اطار المتغيرات الراهنة، مجلة شؤون فلسطينية العدد (٢٤٢) ،حزيران ١٩٩٣.

٧٩- وصال نجيب العزاوي، ابعاد التعاون العسكري التركي-الاسرائيلي دراسة في الواقع والاهداف، دراسات ستراتيجية، العدد (٥) بغداد، ١٩٩٨.

٨٠- وليد عبد الناصر، الاكراد واسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، القاهرة ١٩٩٩.

٨١- يهوذا الملف، العدد (١٩٥) ٣٩/٣ ،وكالة المنار للصحافة والنشر، قبرص، حزيران ١٩٩٠.

خامساً: الاطاريح والرسائل

١- اميرة محمد كامل، الدور السياسي للعسكرين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٢.

٢- خليل ابراهيم محمود، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى العلوم السياسية، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨.

٣- خليل ابراهيم الناصري، السياسية الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة ١٩٤٥-١٩٩١، رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٤- سلمان علي حسين، سياسية اسرائيل حيال الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠.

٥- سعد ياسين رشيدة التحديات الامنية للنظام الاقليمي العربي، دراسة تحليلية للنظام العربي والتحديات الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٠.

٦- عارف محمد خلف، اثر المتغيرات الدولية الجديدة على السياسية الخارجية السورية ١٩٨٥- ١٩٩٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٧- فرح نايف شاكر البلداوي، العلاقات بين روسيا الاتحادي والاتحاد الاوروبي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشوره الى مقدمة كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٨- قصي غريب عليوي، العلاقات السورية–التركية، دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

٩- فيصل غازي ناصر، علاقة تركيا مع الاتحاد الاوروبي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

١٠- لمى مضر صبري، سياسية روسيا الاتحادية تجاه الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة صدام، ٢٠٠٠.

١١- ماجدة ياسين رمضان، علاقة تركيا مع دول الجوار الشمالي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

١٢- نزار الحيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩.

١٣- ناهض محمد صالح، النافس التركي– الايراني في الجمهوريات الاسلامية المستقلة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

١٤- نهرين جواد شرقي العارضي، السياسية الاقليمية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

١٥- وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ١٩٨٨.

١٦- وصال نجيب عارف، القضية الكردية في تركيا، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤.

سادساً: الصحف والمجلات

١- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١٠/٢٤.

٢- الاهرام المصرية، ١٩٩٤/١١/٥.
٣- الاهرام المصرية، ١٩٩٤/١٠/٤.
٤- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١٠/٥.
٥- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٣/١٣.
٦- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٤/١١.
٧- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/١٦.
٨- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/١٠.
٩- الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/٢٠.
١٠-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٤/٣٠.
١١-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١٠/١٧.
١٢-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٥/١٨.
١٣-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١٠/٥.
١٤-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/٢٢.
١٥-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١٠/١٤.
١٦-الاهرام المصرية، ١٩٩٥/١٢/٢٧.
١٧-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١/١٥.
١٨-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/٢٥.
١٩-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٩/٦.
٢٠-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/١٠/٥.
٢١-الاهرام المصرية، ١٩٩٧/٨/١٨.
٢٢-الاهرام المصرية، ١٩٩٧/٩/٢٤.
٢٣-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/١٨.
٢٤-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٥/٨.
٢٥-الاهرام المصرية، ١٩٩٦/٦/١٩.
٢٦-الاهرام المصرية، ١٩٩٧/٧/٧.
٢٧-الاهرام المصرية، ١٩٩٧/٥/٧.

٢٨-الاهرام المصرية، ١٩٩٧/٥/١٣.

٢٩-الدستور، عدد (١١٨٠١)، ٢٠٠٠/٦/١٤.

٣٠-المصور، ١٩٩٦/٩/١٣.

٣١-الراي، عدد (٦٣٤٠١)، عمان، ٢٠٠٠/٦/١٤.

٣٢-الدستور، عدد (١١٦٧٩) ،عمان، ٢٠٠٠/٤/٢٣.

سابعاً: المصادر الاجنبية

1- United Nations: Security Council, Report of the Secretary–General on His Mission of Good Offices in Cyprus, 2003 p: 24.

ثامناً: المقالات والبحوث عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

١-علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية،المكتب الاسلامي،بيروت،ط٣، ١٩٩٤.
http://www.islam-online.nte/Arabic/politics/2001/09/artice1.shtmthtt

٢- الغزو التركي لليونان
http://www.albayan.co.ae/albayan/2004/06/06/sya/51/htm

٣- حول النزاع على بحر ايجه والجرف القاري والمياه الاقليمية.
http://www.albayan.co.ae/albayan/2005/03/15/sya/1/htm

٤- الغزو التركي لليونان .

http://www.histclo.hisneed.com/country/gre/chorn/gre- ott.html.

٥- تا ريخ الدولة العثمانية – اليونانية .

http:// en.wikipedia.org/wiki/history of ottoman-creek.

٦- طبيعة الحكم للعثمانيين

http//www.workmall.com/wfb2001. .

٧- حرب الاستقلال اليونانية.

http//www.amazon.com/exec/obidos/tg/detail

٨- الثورة اليونانية والدولة اليونانية .

http:www.lib.msu.edu/sowards/balkan/lecture6.

٩- الحرب اليونانية من اجل الاستقلال (١٨٢١-١٨٣٢).

http://www.onwar-com/aced/data/golf/greece1821htm.

١٠- تاريخ اليونان الحديث .

http://www.groho/com/psypsych

١١- الحرب التركية–الاغريقية ونتائجها (١٩١٨- ١٩٢٤).

http:www.zum.de/whkmla/region/balkans/greece191824.html.

ABSTRACT

The Greek-Turkish relationships have been a source of disagreement since the Ottoman's occupation of Greece during the forties of the Fifteenth Century where the relations between them have witnessed increasing dispute. This dispute reached its peak when Turkey invaded the northern part of Cyprus and announced it as a Republic later.

In an attempt to shed some light on the regional and international factors and variables that have their impact on the Turkish-Greek relationship, this study adopts the analytic historical method. Therefore, the present study is divided into the following: an introduction and a preliminary section and three chapters and conclusion. The preliminary section traces the historical overview of the development of the Turkish-Greek relations. Chapter One is devoted to examining the regional factors that play a significant impact upon the Turkish-Greek relations. The Second Chapter studies the international factors and their effects on the Turkish-Greek relations; while Chapter Three aims at studying the United Nation's role in the Cyprus problem, and its influence on the reunification of that Island.

As for the conclusion arrived at, and as for the regional factors effect, it is apparent that Israel plays an effective role in the Syrian-Turkish relations for Turkey's interests. Iraq also plays an effective role due to its being the neighbor of the two countries. It's also appeared that Russia has a substantial role in the Turkish–Greek relations as it tends toward standing beside Greece for ethnic and religious reasons, and the same applies in the case of Iran.

As for the international factors, it appears that United States of America has practiced an effective role in the relations between Greece and Turkey as it tends towards Turkey for the latter's geo-strategic position as a wall against Russia's attempt to get at the 'warm water'. The NATO has also exercised its influence in these relations for the sake of Turkey; for Turkey represents the Southern wing of the NATO in the face of the Former Soviet Union and the Warsaw Allied Countries along the Cold War period and thereafter. It also

appears that the European Union has an effective role in the relations between Greece and Turkey as the latter has the ambition to gain Union membership while Greece stands against this wish.

As for the role of the United Nations in the reunification of Cyprus, the effort since 1964 till 2004 has achieved a great deal which should be preserved. However, none of those achievements is a substitute for a comprehensive settlement.

There is no apparent basis for resuming the good offices effort while the current stalemate continues. However, given the watershed that has been reached in efforts to resolve the Cyprus problem, a review of the full range of United Nations peace activities in Cyprus is timely.